قاعدة

في تحقيق التوحيد العملي

وسدّ ذرائع الشّرك

أملاها

الإمامُ العلّامةُ الفقيهُ الواعظُ

أحمد بن محمد بن مُرّي الشافعي (٦٧٧ - ٧٣٩هـ)

«من خواص تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية»

دراسةُ وتحقيقُ

د. دغش بن شبيب العجمي   فيصل بن زيد المطيري

دار الخزانة للنشر والتوزيع

دار الخزانة للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
١٤٤٦هـ-٢٠٢٥م

هاتف دولة الكويت
0096567606033

هاتف المملكة العربية السعودية
00966568480019 - 00966562000733

مكتبة دار الخزانة
للنشر والتوزيع
الكويت

dar.alkhezanah@gmail.com
dar.alkhezanah
dar_alkhezanah
dar_alkhezanah
0096567606033

دولة الكويت - حولّي
شارع المثنى - مجمع البدري
وحدة رقم 5

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ، ونستعينُهُ ، ونستغفِرُهُ ، ونعوذُ بالله مِن شرورِ أنفُسِنَا ، ومِن سيئاتِ أعمالِنا ، مَن يهدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومَن يُضْلل فلا هاديَ لهُ .

وأشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وحدهُ لا شَريكَ لهُ ، وأَشهدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُهُ ورسولُهُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٢] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء: ١] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧١ ﴾ [الأحزاب] .

أمَّا بعد :

فالعقيدةُ هي الأساسُ الذي تَنبني عليه جميعُ أوامرِ الشَّريعةِ ؛ إذْ إنهُ بلَا عقيدةٍ لا يُوجدُ عَمَلٌ ، فالإسلامُ عقيدةٌ وعملٌ ، ولا يَصِحُّ عملٌ بلا اعتقادٍ ، ولا ينفعُ عملٌ بلا عقيدةٍ صحيحةٍ .

العقيدةُ هي التَّوحيدُ ، والتوحيدُ تفرَّعَت عنه عقائدُ كثيرةٌ في باب الرُّبوبيةِ ، والأُلوهيَّةِ ، والأسماءِ والصِّفاتِ ، وهذه الأنواعُ الثلاثةُ تفرَّعَ عنها عمومُ العقائدِ .

وهذه الأقسام الثلاثة تُشَكِّلُ بمجموعها جانبَ الإيمانِ باللهِ الذي نُسمِّيه «التوحيد» [1] ، **فلا يكمُلُ لأحدٍ توحيدُهُ إلَّا باجتماع أنواع التوحيدِ الثلاثةِ ، فهي مُتكاملةٌ مُتلازِمَةٌ .**

فهي علاقةُ تلازُمٍ ، وتَضَمُّنٍ ، وشمولٍ [2] .

فتوحيدُ الرُّبوبية : مُستَلْزِمٌ لتوحيدِ الأُلوهيَّةِ ، والعبادةِ ، فهو مِنهُ كالمقدِّمةِ مِن النَّتيجةِ ، فإنه إذا عَلِمَ أنه سبحانه هو الربُّ وحدَهُ لا شريكَ لهُ في رُبوبيَّتِهِ لَزِمَهُ من ذلك الإقرار بأن يُفرِدَ

---

(١) والتوحيد هو : اعتقادُ أنَّ اللهَ واحدٌ في فِعْلِهِ لا شريكَ لهُ ، وواحدٌ في استحقاقه للعبادةِ لا نِدَّ له ، وواحِدٌ في أسمائه وصفاته لا نظيرَ له .

(٢) التلازم : هو الاستدلال باللفظِ علىٰ غيرهِ .
والتضمن : تفسير اللفظ ببعضِ مدلوله ، أو بجزءِ معناه .
والشمول : يشملها ويعمها .
وباختصار : فدلالة اللَّفظِ علىٰ تَمام مُسمَّاه مطابقة ، وعلىٰ جُزْئِهِ تَضَمُّن ، وعلىٰ لازِمِه الذِّهني التزام .
انظر : «التحبير» للمرداوي (١/ ٣٢٢-٣٢٥) ، و«شرح الكوكب المنير» لابن النجار (١/ ١٢٦-١٢٩) ، و«معالم أصول الفقه» د. الجيزاني (٤٥٢)، و«مصطلحات في كتب العقائد» د . الحمد (١٥٨-١٥٩) .

اللهَ بالعبادةِ وَحدهُ سبحانه وتعالىٰ ؛ لأنهُ لا يَصلُحُ أن يُعبَدَ إلَّا مَن كان ربًّا خالقًا مالِكًا مُدبِّراً ، وما دامَ اللهُ وحدَهُ مُتفرِّدًا بهذه وَجَبَ أن يكون هو المعبودُ وحدَهُ ، قال تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝٢١ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝٢٢ ﴾ [البقرة] فألزَمَهُم اللهُ بأنَّهم يَجِبُ أنْ يَعبُدُوا اللهَ الذي خَلَقَهم ، فمَنْ خلَقَكَ فهو المُستحقُّ للعبادةِ .

وأمَّا توحيدُ الأُلوهيةِ : فهو مُتَضَمِّنٌ لتوحيدِ الرُّبوبيةِ ؛ لأنَّ مَن عَبَدَ اللهَ ولم يُشرِكْ به شيئًا لابدَّ أن يكون قد اعتقَدَ بأنَّ اللهَ هو ربُّهُ ومالِكُهُ الذي لا رَبَّ غيرُهُ ولا مالِكَ سواهُ ...

وأمَّا توحيدُ الأسماءِ والصِّفاتِ : فهو شامِلٌ للنَّوعين معًا ، فهو يقومُ علىٰ إفرادِ اللهِ تعالىٰ بكُلِّ ما لَهُ مِن الأسماءِ الحُسْنىٰ والصِّفاتِ العُلىٰ التي لا تَنْبغي إلَّا له سُبحانه وتعالىٰ ، والتي مِن جُمْلَتِها : الربُّ ، الخالق ، الرازق ، المالِكُ ، وهذا هو توحيدُ الرُّبوبيةِ .

ومِن جُمْلَتِها : اللهُ ، الغفورُ ، الرَّحيمُ ، التواب ، وهذا هو توحيدُ الألوهيةِ .

فلا يكمُلُ لأحدٍ توحيدهُ إلا باجتماعِ أنواعِ التَّوحيدِ الثلاثةِ[(١)].

والقرآنُ كُلُّهُ في التوحيدِ ، يقول الإمامُ ابن القيِّم -رَحِمَهُ اللَّهُ- (ت: ٧٥١هـ) : «**بل نقولُ قولًا كُلِّـيًّا : إنَّ كلَّ آيةٍ في القرآنِ فهي مُتَضَمِّنةٌ للتوحيدِ ، شاهدةٌ بهِ ، داعيةٌ إليهِ ، فإنَّ القرآنَ :**

إمَّا خبرٌ عن الله ، **وأسمائهِ وصفاته وأفعاله ، فهو التوحيدُ العِلْمِي الخَبَري .**

وإما دعوةٌ إلىٰ عبادَتِهِ وحدَهُ لا شَريكَ لَهُ ، **وخَلْعُ كُلِّ ما يُعبَدُ مِن دُونِهِ ، فهو التوحيدُ الإرادِيُّ الطَّلَبيُّ .**

وإِمَّا أمرٌ ونَهْيٌ ، **وإلزامٌ بطاعَتِهِ في نَهْيِهِ وَأَمْرِهِ ، فهي حقوقُ التوحيدِ ومُكَمِّلاتُهُ .**

وإمَّا خبرٌ عن كرامةِ الله لأَهلِ تَوْحِيدِهِ وطَاعَتِهِ ، **ومَا فَعَلَ بهم في الدُّنيا ، وما يُكرِمُهم به في الآخرةِ ، فهو جزاءُ تَوْحِيدِهِ .**

وإمَّا خبرٌ عن أهل الشِّركِ وما فَعَلَ بهم في الدُّنيا مِنَ النَّكالِ ، **وما يَحُلُّ بهم في العُقْبَىٰ مِن العذاب ، فهو خبرٌ عمَّن خَرَجَ عن حُكْمِ التَّوحيدِ .**

---

(١) انظر : «الكواشف الجلية عن معاني الواسطية» للشيخ عبد العزيز السلمان -رَحِمَهُ اللَّهُ- (٤٢١-٤٢٢) .

فالقرآنُ كُلُّهُ في التوحيدِ وجزائِهِ ، وفي شَأْنِ الشِّركِ وَأَهْلِهِ وجَزَائِهِمْ» [1] .

إذا تبيَّنَ هذا فإنَّ الأنبياءَ والرُّسُلَ عليهم السلام جميعهم كانوا يَستَفْتِحونَ دَعْوَتَهم إلىٰ اللهِ تعالىٰ بإصلاحِ العَقيدةِ قبلَ كُلِّ قضيَّةٍ يدعونَ إليها .

قال عز وجل : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

وقال سبحانه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الأنبياء] .

وذَكَرَ اللهُ في سورتي «الأعراف» و«هود» أنَّ : نوحًا ، وهودًا ، وصالحًا ، وشعيبًا أتَوْا إلىٰ أقوامِهم فكانَ أوَّلَ ما قالوهُ : ﴿ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾ [2] .

فأنتَ ترىٰ اهتمامَ الأنبياءِ والرُّسلِ بالدَّعوةِ للعقيدةِ ، والتأكيدَ عليها طيلةَ دعوَتهم ، بل هذا نوحٌ عليه السلام مكثَ في قومِه : ﴿ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت : ١٤] يدعوهم للتوحيدِ .

---

(١) «مدارج السالكين» له (٣/ ٤٥٠) .

(٢) انظر الآيات (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥) من سورة الأعراف ، والآيات (٢٥، ٢٦، ٥٠، ٦١، ٨٤) من سورة هود .

فأمرُ العقيدةِ أمرٌ ملازمٌ للبشرية منذ أن أُهبِطَ آدم عليه السلام ، إلىٰ أن بُعثَ نبيُّنا ﷺ ، فأكَّدَ ﷺ علىٰ : أهميَّتِها ، ومكانتها .

ومِمَّا جاء في ذلك : أنَّ العبدَ مُنذُ وِلادَتِهِ إلىٰ وفاتِهِ لا يزالُ يعيشُ العقيدةَ والتَّوحيدَ .

فالمولودُ أولَ ما يولَدُ يكون أولُ ما يقرَعُ سَمْعَهُ هو الأذانَ ، وهو مُشتَمِلٌ علىٰ كلماتِ التوحيدِ : اللهُ أكبرُ ... ، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا الله ... ، لا إله إلا الله [1] .

وآخرُ ما يُستحبُّ أنْ يتلفَّظَ به هو : لا إلهَ إلَّا الله [2] .

ولا يزالُ في التوحيدِ منذُ بدايةِ يَوْمِهِ إلىٰ خاتِمَتِهِ : فأولُ ما يُصلِّي في بدايةِ اليومِ هو سُنَّةُ الفجرِ ، وفيها يقرأُ سورة «الكافرون» ، و«الإخلاص» وليس فيهما إلَّا التوحيد .

وفي خاتمة اليوم يقرأ بهما [3] .

---

(١) انظر : «تحفة المودود بأحكام المولود» لابن القيم (١٠٢) .

(٢) كما جاء في الحديث الصحيح عن معاذ رضي الله عنه أنه ﷺ قال : «مَنْ كان آخِرَ كلامِهِ : لا إلهَ إلاَّ اللهُ ، دَخَلَ الجَنَّةَ» .
رواه أحمد (٣٦/ ٣٦٣ رقم ٢٢٠٣٤ ، ٢٢١٢٧) ، وأبو داود (٣/ ٣١٨ ، رقم ٣١١٦) ، والطبراني (٢٠/ ١١٢ ، رقم ٢٢١) ، والحاكم (١/ ٣٥١) . والحديث صحَّحهُ الحاكم ، والألباني في «صحيح الجامع» (٦٤٧٩) وغيره .

(٣) انظر : «التدمرية» (٥٥-٥٦) ، والفتاوىٰ» (١/ ٣٦٧-٣٦٨) ، (٣/ ٣) لابن تيمية ، و«الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٠١) ، و«زاد المعاد» (١/ ٣١٦) ، و«النونية» (٣٣٨ رقم ٤٧٦٤-٤٧٧٢) لابن القيم .

قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (ت: ٧٥١هـ) : « ولهذا كان النبي ﷺ يقرأُ بهاتَيْنِ السُّورَتينِ في سُنَّةِ الفَجْرِ والمغربِ والوِترِ اللَّتَيْنِ هُمَا فاتِحَةُ العَمَلِ وخاتِمَتُهُ ؛ ليكونَ مَبْدَأُ النهارِ توحيدًا ، وخاتِمَتُهُ توحيدًا »[1].

والتوحيدُ الذي بُعِثت به الرُّسلُ عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ هو توحيدُ الألوهية ، فلا يُدعىٰ إلَّا الله ، ولا يُستغاثُ إلَّا به ، ولا يُذبَحُ إلَّا للهِ ، فكلُّ عبادةٍ لا تكون إلَّا للهِ ، لا نصيبَ فيها لمَلَكٍ مُقرَّبٍ ولا لنبيٍّ مُرسَل ، قال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن:١٨] .

والعبادةُ لا تُسَمَّىٰ عبادةً إلَّا مع التوحيدِ ، كَمَا أنَّ الصَّلاةَ لا تُسَمَّىٰ صلاةً إلَّا مع الطهارةِ .

فإذا دَخَلَ الشِّركُ في العِبادَةِ فَسَدَتْ ، كالحَدَثِ إذا دَخَلَ في الطَّهارَةِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ شَٰهِدِينَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِم بِٱلْكُفْرِ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ وَفِى ٱلنَّارِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ [التوبة] .

وأَعظَمُ ما أَمَرَ اللهُ بِهِ التَّوحيدُ ، وهو : إفرادُ اللهِ بالعِبادَةِ .

وأَعظَمُ ما نَهَىٰ عَنه الشِّركُ ، وهو : دَعوةُ غَيرِهِ مَعَهُ .

---

(١) انظر : «اجتماع الجيوش الإسلامية» (٩٤) .

والدَّليلُ قولُهُ تعالَىٰ : ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [النساء : ٣٥] .

ومَن صَرَفَ شَيئًا من العبادات لِغَيرِ اللهِ ؛ فَهو مُشرِكٌ كافِرٌ ؛ والدَّليلُ قَولُهُ تَعالَىٰ : ﴿ وَمَن يَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرۡهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ١١٧ ﴾ [المؤمنون] .

ومِن أجلِّ العباداتِ الاستغاثةُ باللهِ ، قال ﷻ : ﴿ إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ فَٱسۡتَجَابَ لَكُمۡ ﴾ [الأنفال : ٩] ، **وقد جاءت هذه الرِّسالة للشيخ العلامة ابن مري الشافعي (ت: ٧٣٩هـ) في تقرير هذا الأمر ، أعني أمر التوحيدِ ، وأنَّ الاستغاثةَ فيما لا يقدر عليه إلَّا اللهُ لا تكونُ إلَّا باللهِ ، وصَرفها لغيره كفرٌ وشِركٌ ، وتكلَّم المُصنِّفُ علىٰ مسائل مهمةٍ في توحيدِ الألوهية** كما سيأتي بيانه في موضوعات الرِّسالةِ -إن شاء الله تعالىٰ- .

أهمية هذه الرسالة :

هذه الرِّسالةُ التي نقومُ بتحقيقها للعلامة أحمد بن محمد بن مُرِّي الشَّافعي (ت : ٧٣٩هـ) لها أهميةٌ كبيرةٌ ، ومنزلةٌ عظيمةٌ ، تتمثَّل بأمورٍ :

أولًا : هي رسالةٌ نفيسةٌ جليلةُ القدرِ مهمَّةٌ جدًا ؛ لأنها في بيانِ التَّوحيدِ الذي بَعَثَ اللهُ به رُسُله عليهم السلام ، فهي قاعدةٌ في بيانِ التَّوحيدِ العملي «توحيد الألوهية» .

ثانيًا : تشتَمِلُ هذه الرِّسالةَ علىٰ حمايةِ جنابِ التوحيدِ بسدِّ ذرائع الشِّركِ ، والتَّحذيرِ مِن خطرِ الشِّركِ .

ثالثًا : مُؤلِّفها عالمٌ شافعيٌّ كان مجانبًا للحقِّ سنوات ، ومُنافرًا لدعوة الإمام المجدد شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ، ثم التقىٰ به فتأثَّرَ به ، وانبهرَ بعلومِه وما معه مِنَ الحقِّ ، فتَرَكَ ما كان يعتَقِدُه مِنَ التَّصوُّفِ والتَّمشعرِ ، **وقد استفاد المؤلف كثيرًا مِمَّا كتبه ابن تيمية في كتبه بخصوص هذه المواضيع .**

رابعًا : تَطَرَّقت هذه الرِّسالةُ لمسائل كثيرةٍ كثُرَ النِّزاعُ حولها ، بيَّنَ فيها المُصنِّف وجهَ الصَّواب بالأدلةِ الشَّرعيةِ .

خامسًا : لم يُسبق طباعة هذه الرِّسالة [١] ، فهذه أولُ طبعةٍ

---

(١) بل لا نعرفُ له رسالةً مطبوعةً سِوىٰ ما وُجِدَ مِن أوراقٍ في الثَّناء والدِّفاع والوصيَّة بكتب شيخه شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ، وقد طُبعت بتحقيق العلامة محمد حامد الفقي -رحمه الله- ضمن «مجموعة رسائل علمية» (١٤٧-١٥٤) ، ثم مفردة بتحقيق الشيخ محمد بن إبراهيم الشيباني ، ثم طبعت ضمن «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» لجامعه الشيخ محمد عزير شمس (١٩٣-٢٠١) .

لها ، والحمدُ لله علىٰ توفيقه لنا بتحقيقها ونشرها .

وبعد ، فقد قسَّمنا الدِّراسة إلىٰ خمسةِ مطالب :

المطلب الأول : الاستغاثةُ .

المطلب الثاني : التوسُّلُ .

المطلب الثالث : ترجمةُ المُؤلِّفِ .

المطلب الرابع : التَّعريفُ بالكتاب ، ونسخته الخطية ، وصحة نسبته للمؤلف ، وعنوانه .

المطلب الخامس : عملنا في الكتاب .

وصلىٰ الله علىٰ محمد وعلىٰ آله وأصحابه .

كتبه

د. دَغَش بْنِ شَبِيبٍ العَجْمِيّ   فَيْصَلِ بْنِ زَيْدٍ المُطَيْرِيّ

المقدمة وفيها خمسة مطالب

المطلب الأول : الاستغاثةُ .

المطلب الثاني : التوسُّلُ .

المطلب الثالث : ترجمةُ المُؤلِّفِ .

المطلب الرابع : التَّعريفُ بالكتاب ، ونسخته الخطية ، وصحة نسبته للمؤلف ، وعنوانه .

المطلب الخامس : عملنا في الكتاب .

المطلب الأول : الاستغاثة [1]

الاستغاثةُ لغةً : مصدرُ استغاثَ يستغيثُ ، وأصلُها الغوث بمعنىٰ الإغاثةِ والنُّصرةِ عند الشِّدةِ [2].

وفي الشَّرع : قال شيخ الإسلام ابن تيمية : الاستغاثةُ طلبُ الغوثِ ، وهو لإزالةِ الشِّدةِ [3].

وبذلك يتَّضحُ أنه لا فرقَ بين المعنىٰ اللُّغوي والشَّرعي ، وأنهما بمعنىٰ : طلبُ الغوثِ والنُّصرةِ حالَ الشِّدةِ ، وبين الاستغاثةِ والدُّعاءِ عموم وخصوص ، فكلُّ استغاثةٍ دعاءٌ ؛ لأنَّ فيها طلب الغوثِ والنُّصرة حالَ الشِّدة ، وليس كلُّ استغاثةٍ دعاءٌ ؛ فالدُّعاءُ يكون للاستغاثةِ والاستعانةِ والاستعاذةِ [4].

أقسامُ الاستغاثةِ [5] :

---

(١) هذا المطلب والذي بعده استفدناهما من «موسوعة العقيدة والأديان والفرق» المطبوعة في دار التوحيد ، وزدنا عليهما أشياء كثيرة جدًّا .

(٢) «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصبهاني (٦١٧) .

(٣) «الاستغاثة» (١/ ٣٦٧) .

(٤) «موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة» (١/ ١٨٢) ، و«الكشف عن مقاصد أبواب ومسائل كتاب التوحيد» للشيخ عبد الرحمن البراك (٢٩٤) .

(٥) «موسوعة العقيدة والأديان» (١/ ١٨٤) .

تنقسِمُ الاستغاثةُ إلىٰ قسمين :

الأول : الاستغاثةُ المَشروعةُ :

النوعُ الأولُ : الاستغاثةُ باللهِ ، وهذه جاءت النُّصوصُ الشَّرعيةُ بجوازها ، وهي أعظمُ أقسامِ الاستغاثةِ ، وهي التي أَمرَنا اللهُ بها ، قال تعالىٰ : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ ﴾ [الأنفال] ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [غافر] .

وقال النبيُّ ﷺ : «**يا حيُّ يا قيومُ برحمَتِك أَستغيثُ**» [(١)] .

فدلَّ الحديثُ علىٰ استغاثةِ النبيِّ عليه السلام باللهِ جلَّ جلالُه ، فاستغاثَ بصفةِ الرَّحمةِ وغيرها مِنَ الصِّفاتِ كما جاءت الأدلةُ بذلك .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : «الاستغاثةُ برحمتِه

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ٤٩٧ رقم ٣٥٢٤) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢١٢ رقم ١٠٣٣٠) ، والبزار (١٣/ ٤٩ رقم ٦٣٦٨) ، والطبراني في «الصغير» (١/ ٢٧٠ رقم ٤٤٤) ، و«الأوسط» (٤/ ٤٣ رقم ٣٥٦٥) ، و«الدعاء» (٢/ ١٢٨٦ رقم ١٠٤٦) ، من حديث أنس رضي الله عنه ، وصححه الألباني .

استغاثةٌ به في الحقيقةِ ، كما أنَّ الاستعاذةَ بصفاتِه استعاذةٌ به في الحقيقةِ ، وكما أنَّ القَسَم بصفاتِه قَسَمٌ به في الحقيقةِ» [1] .

النوعُ الثاني : الاستغاثةُ بالمخلوقِ :

وهذا النوعُ يُشترطُ لجوازِه ثلاثةُ شروطٍ :

الأول : أن يكون ذلك فيما يقدِرُ عليه المخلوقُ ، لا فيما هو مِن خصائصِ اللهِ تعالىٰ .

الثاني : أن يكونَ المُستغاثُ به حاضرًا قادرًا علىٰ الإغاثةِ ، فلا يُستغاثُ بالغائبِ والعاجزِ ونحوهما .

الثالث : أن يكونَ المُستغاثُ به حيًّا ؛ إذ لا يجوزُ أن يُستغاثَ بالأمواتِ ، ولو كانوا مِنَ الأنبياءِ والصَّالحينَ .

وقد كان الصَّحابةُ ﭫ يستغيثونَ بالنبيِّ ﷺ في حياتِه فيما يقدر فيُغيثهم ، وأمَّا ما لا يقدرُ عليه فكانوا يطلبون منهُ الدُّعاء فيدعو لهم ؛ ومِن ذلك استغاثةُ أهل الموقفِ به ﷺ يومَ القيامة ، أمَّا بعدَ وفاتِه ﷺ فلم يَستَغِثْ به الخُلفاءُ الأربعةُ ولا الصَّحابةُ ﭫ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ومازالَ الناسُ يستغيثونَ به

---

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١١١) .

في حياته ، كما يستغيثونَ به يومَ القيامة : والاستغاثةُ به في حياته فيما يقدِرُ عليه لم يُنازِع فيه أحدٌ»[1].

القسمُ الثاني : الاستغاثةُ الممنوعةُ :

وهذا النوعُ هو ما جاءَ الشَّرعُ بالمنعِ منهُ وتحريمِه ، وهو أقسامٌ مُتعدِّدةٌ ، أهمها ما يلي :

الاستغاثةُ بالصَّالحين مِنَ الأمواتِ ، سواءٌ كانوا أنبياء أو مِنَ الصَّالحين مِمَّن يُعتقدُ فيهم الولاية ، وأنَّ لهم بعض التَّصرفِ في الكونِ ؛ مِنَ النَّفع والضُّرِّ ونحو ذلك ؛ فيُستغاثُ بهم في طلبِ غُفرانِ الذُّنوب ، أو الشِّفاءِ مِنَ المرض ، ونحو ذلك مِمَّا لا يقدرون عليه حالَ حياتهم ، فكيفَ بعد مَمَاتِهم ؟! فهذا النَّوعُ مِنَ الشِّركِ الأكبر المُخرج مِن مِلَّةِ الإسلام ، وهو أصلُ شِركِ الجاهليةِ ، وقد أنكرَ اللهُ سماعَهم لهم ، فكيف تُرجىٰ إغاثتهم ؟!

قال ﷻ: ﴿ هَلۡ يَسۡمَعُونَكُمۡ إِذۡ تَدۡعُونَ ۝٧٢ أَوۡ يَنفَعُونَكُمۡ أَوۡ يَضُرُّونَ ۝٧٣ ﴾ [الشعراء] .

قال الإمام ابنُ القيِّم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «مِن أنواعِهِ -أي : الشِّرك-

---

(١) «الاستغاثة» (١/ ٤٠٥) .

طلبُ الحوائِجِ مِن المَوْتىٰ والاستغاثةُ بهم ، وهذا أصلُ شِركِ العالَم ، فإنَّ الميِّتَ قد انقَطَعَ عَمَلُهُ ، وهو لا يَملِكُ لنفسِهِ نفعًا ولا ضرًّا ، فَضْلًا عمَّن استغاثَ بهِ ، وسألَهُ أنْ يشفَعَ لهُ إلىٰ اللهِ ، وهذا مِن جَهْلِهِ بالشَّافِعِ والمشفوعِ عندَهُ ، فإنَّهُ لا يقدِرُ أن يشفَعَ له عِندَ اللهِ إلَّا بإذنِهِ ، واللهُ لم يجعل استغاثَتَهُ وسؤالَهُ سببًا لإذنِهِ . وإنَّما السَّببُ : كمالُ التَّوحيدِ ، فجاءَ هذا المُشركُ بسببٍ يمنَعُ الإذنَ ، وهو بمنزلةِ مَن استعانَ في حاجةٍ بما يمنَعُ حُصولها ، وهذه حالةُ كُلِّ مُشرِكٍ ....، **فجمَعوا بينَ الشِّركِ بالمعبودِ وتغيير دينِهِ ، ومعاداةِ أهلِ التوحيدِ ، ونسبةِ أهلِهِ إلىٰ التَّنقُّص بالأمواتِ ، وهم قد تنقَّصوا الخالِقَ بالشِّركِ ، وأولياءَهُ الموحدينَ بذمِّهم وعيبِهم ومعاداتِهم** ، وتنقَّصوا مَن أَشرَكوا به غايةَ التَّنقُّصِ ، إذْ ظنُّوا أنهم راضونَ منهم بهذا ، وأنَّهم أَمَرُوهم به ، وأنَّهم يوالونهم عليه ، وهؤلاء هم أعداءُ الرُّسل في كُلِّ زمانٍ ومكانٍ ، وما أكثرَ المُستجيبينَ لهم ....، وما نَجَا مِن هذا الشِّركِ الأكبرِ إلَّا مَن جَرَّدَ توحيدَهُ لله ، وعادىٰ المُشْرِكينَ في الله ، وتقرَّبَ بمَقْتِهم إلىٰ اللهِ ، واتَّخذَ اللهَ وحدَهُ وليَّهُ وإلهَهُ ومعبودَهُ ، فجرَّدَ حُبَّهُ للهِ ، وخوفَهُ للهِ ، ورجاءَهُ للهِ ، وذُلَّهُ للهِ ، وتوكُّلَهُ علىٰ اللهِ ، واستعانَتَهُ بالله ، والتجاءَهُ إلىٰ الله ، واستغاثَتَهُ باللهِ ، وقصدَهُ لله ، مُتَّبعًا لأمرِهِ ، مُتطلِّبًا لمرضاتِهِ ، **إذا سألَ سألَ اللهَ ، وإذا استعانَ استعانَ باللهِ ، وإذا عَمِلَ عَمِلَ للهِ ، فهو**

للهِ ، وباللهِ ، ومع اللهِ» [(١)].

وقال -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «نونيته» [(٢)] :

والشِّـركُ فاحـذَرهُ فَشِـركٌ ظـاهِرٌ ذَا القِسْم لـيسَ بقابِـل الغُفْـرَانِ
وهـو اتَّخـاذُ النِّـدِّ للـرَّحمنِ أَيَّــا كـانَ مِـن حَجَـر وَمِـنْ إِنسـانِ
يَـدْعُوهُ أَوْ يَرْجُـوهُ ثُـمَّ يَخَافُـهُ وَيُحِبُّـــهُ كَمَحَبَّـــةِ الـــدَّيَّانِ

ومنها : الاستغاثةُ بالأحياءِ سواءٌ كانوا حاضرين أو غائبين فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا اللهُ تعالىٰ ، فهذا أيضًا مِنَ الشِّركِ الأكبرِ ؛ لكونه مِن خصائص اللهِ تعالىٰ .

قال العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت: ١٢٨٥ه) : «كُلُّ ما قُصِدَ به غيرُ اللهِ مِمَّا لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ ؛ كدعوةِ الأمواتِ والغائبين ، فهو مِنَ الشِّركِ الذي لا يغفرُهُ اللهُ ، والأدلةُ علىٰ ذلك مِنَ القُرآنِ والسُّنةِ أكثر مِن أن تُحصَرَ» [(٣)].

وهنا كلمةٌ حسنةٌ للشيخ العلامة مؤرخ الكويت عبد العزيز ابن أحمد البداح الرشيد (ت: ١٣٥٦ه) في ردِّهِ علىٰ يوسف

---

(١) «مدارج السالكين» (١/ ٣٤٣،٣٤٦-٣٤٧) باختصار .
(٢) «الكافية الشافية» (٣/ ٧٥١ رقم ٣٤٩٣-٣٤٩٥) .
(٣) «قرة عيون الموحدين» (٢١٥) بتحقيقي .

الدجوي الأزهري حول مسألة الاستغاثة بغير الله [1] بعد أن بيَّن أن بعض الناس افتَتَنَ بمَقَالـةِ الأخير حول هذه المسألة ، فقال الشيخ : «وما كانَ لي -وأنا أعرفُ هذه الحقائق وخطورتها اليوم- أن أُناقش الأستاذ الدجوي فيما حرَّرَهُ لولا التأثير السَّيِّئ الذي أَحْدَثَتْهُ مقالاتهُ في نفوس بعض إخواننا الأندنوسيين هنا ، **وهو تأثيرٌ لا يَحْسُنُ السُّكوت عليه خوفًا مِن تفاقم الخَطْب وازدِيادِهِ ...**» .

ثم عرض بعض كلام الدجوي الذي كان بعنوان «التوسل وجهلة الوهابيين» !! ثم قال : «الذي يهمُّني الآن قبل كلِّ شيء وفي هذا العدد نفسه هو **أنَّ أَدُلَّهُ علىٰ مَوْضِع الضَّعف في مقاله هذا وبالأخص زعمه أنَّ الاستغاثةَ بالميِّتِ جائِزَةٌ جوازَها**

(١) يقول الرشيد مُوضِّحًا حقيقة ما يدعو إليه الدجوي : «يُحاول -هداه الله- في أبحاثه الطويلة العريضة **أن يَصرِفَ الناس عن الله تعالىٰ إلىٰ خلقه الضعفاء** الذين لا يملكونَ لأنفُسِهم نفعًا ولا ضرًّا ، **وهو مسلكٌ خَطِرٌ لم يُبعث النبي ﷺ إلاَّ لِمَحْوِهِ ومحو آثارِهِ صغيرها وكبيرها** ، وواحدٌ مِن هذه الأمور يتحتَّم علىٰ كُلِّ مُسلم يودُّ إفراد الله وحده بالعبادة أن يدخل المعمعة مع الأستاذ وإن كان (مِن هيئة كبار علماء الأزهر الشَّريف) فليسَ بمعصوم من الخطأ فيُتقبَّل ما يقوله علىٰ علَّاته ؛ ولأن الحق أكبر منه ومِن كلِّ كبير سِواه» . مجلة «الكويت والعراقي» العدد (٢) (١٣٥٠هـ) ص (٢٨) .

بالحيِّ [1]، بل هي بالأوَّلِ أَوْلَىٰ منها بالثاني للبرهان (المتين) الذي أَدْلَىٰ به !!

إنَّ هذا الرَّأيَ الذي هبَّ إلىٰ تأييدِهِ اليوم يحقُّ لكلِّ ذي إنصافٍ أنْ يَقِفَ أمامَ أخذِهِ بهِ واعتماده عليه وتكلُّفهِ إيراد الأدلة والبراهين لتعضيده حائراً، رأيٌ **لو أدلىٰ به جاهلٌ لكانَ مَدْعاةً لاسْتِهْجَانِهِ واستغرَابِهِ، فكيف به وهو مِن (أستاذ محقق يُعدُّ مِن هيئة كبار علماء الأزهر) الأمر غريب جداً، والأستاذ في سِرِّهِ يعرِفُ أَنَّهُ مِن الغرابةِ بمكان** (ولكن هي ...) .

أنا إلىٰ هذه السَّاعة لم أقف علىٰ قولٍ يزعم صاحبه أنَّ تأثير الشَّخص ميتًا أعظم من تأثيره حيًّا يأتي بهذا في معرض استحسان الاستغاثة بالإنسان بعد موته، **ولا أَحْسِبُ ذا عَقْلٍ -ولو ضعيفًا- وإدراكٍ -ولو سخيفًا- تطمئِنُّ نفسُهُ إلىٰ تصديق الأستاذ في هذه الخرافةِ البيِّنِ عوارُها مهما ناحَ وصاحَ وملأ الفيافي والبطاح** .

---

(١) الاستغاثة بالحي الحاضر فيما يقدر عليه جائزة، والدليل قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] .
والكلام هنا فيمن يستغيث بميت لا يسمع خطابًا ولا يرد جوابًا، كيف يجيب ويعطي ويمنع ؟!! والله يقول: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٢٢﴾ ﴾ [فاطر] .
فالله يقول لا يستويان، أمَّا هؤلاء فيقولون يستوون ! **بل إذا مات الميت أصبحت له قدرة أكبر وأعظم من التي كانت عنده في حياته !!**

إنَّ الفـرقَ فـي التـأثير بـين الحـيِّ والميِّـت عظـيمٌ جـدًّا ومعروفٌ حَتَّىٰ عِنْدَ البُلَهَـاء ! وإن كـان الأستاذ في شكٍّ مِمَّا نـدَّعي فليُجِـب مَـن يسـأله بـالجواب الـذي لا مَطْعَـنَ فيـه عـن الأسئلة الآتية :

١- الحيُّ يقومُ ويقعُدُ ، ويَمْشِي ويركضُ ، وينامُ ويستيْقِظُ ، فهل للميِّت مثلها ؟!

٢- الحيُّ يُجيبُ إذا سُئِل ، ويُدافع عـن نفسهِ إذا هُـوجِمَ ، ويُصارعُ مَن يُريدُ مصارعته ، ويهـرب ممـن يُحـاول أذيَّتـه وقـد ينجُو من الغرق والحرق إذا قُدِّرَ له ذلـك ، فهـل هـو بعـدَ موتـهِ مُسْتَعِدٌّ لأمثالها ؟

٣- الحـيُّ يُقـيمُ الصَّـلاةَ ذات الركـوع والسـجود ويُـؤدِّي الزكاة مِن مالِهِ لمن يَسْتَحِقُّها ، ويقطع الفيـافي والبحـار لقضـاء ما فرضَ الله عليه مِن حجٍّ وغيره ، فهل فـي مقـدوره القيـام بهـا بعد مفارقة روحه جسدَه ؟

٤- الحيُّ يعقـل ويُـدرِك ، وبعقلـه وبإدراكـه يكتـب ويُعلِّـم ويَخْطب ويُحاضر، ويُدَوّن بعض ما يتفوَّه به في صُـحُفٍ تُقـرأُ بعدهُ ، فهل له هذه المزيَّة بعد موته .

أيُّها الأستاذ ! اتَّقِ اللهَ في هذه الأُمَّةِ الضَّعيفَةِ ، واحذَر أن تُغـرِّرَ بعقـول البُسطاء الذينَ لا يَعْرِفُونَ الحَقَّ إلاَّ بضخامة صاحبه ، وليسَ لهم مِن البصيرة ما يَسْتَبِينونَ به الهُدَىٰ مِن الضَّلال .

اتَّقِ اللهَ فيما يُسَطِّرُهُ يَراعُكَ ، وما ينفثهُ مِن السُّمِّ الزُّعاف الذي تنهري منه العقائد ويُصْبِحُ به الجُهَلاء مِن عقائدهم في أمرٍ مريج .

أتَدْري ما مِقدَارُ جِنايتِكَ التي جَنَيْتَها علىٰ هذه الأمَّة الإسلامية في فتاويك التي سارت شرقًا وغربًا علىٰ غير هُدىٰ ، إنها لَجِنايَةٌ وربك كبيرةٌ فتحتَ بها -ولا نَدْري ما هو رائِدُكَ !- **بابًا مِن الشِّركِ كان مُقْفلاً ولَجَ الناسُ الذينَ يُقَدِّسُونَكَ منهُ إلىٰ ساحةٍ مِن المُخالفة للحقِّ واسِعة ، هامُوا بها لا يَلْوِي أحدٌ علىٰ أحدٍ ناسينَ الله وَمَا يَجِبُ لهُ**[1] **، مُوَلِّينَ وُجُوههم شَطْرَ أشخاصٍ أُلْحِدُوا في قبورهم منذُ أمدٍ بعيدٍ يَسْتَغِيثونَ بهم في مُلِمَّاتهم ، ويُنْزِلُونَ بهم حاجاتهم ، ويطلُبونَ منهم كشف الكربات وإبراء العاهات** ، ومَن كانوا يَرجونهم هُمْ أحوجُ إلىٰ الغوث والرَّحمةِ منهم ، قال تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم

---

(١) يعني : مَا يَجِبُ لهُ مِن حقِّه سبحانه وتعالىٰ في إفرادِ العبادَةِ لهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ له .

ﮋ مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ ﮊ [الإسراء] .

كُلُّ هذا –أيها الأستاذ– وسِلاحُ أولئك المساكين الذي يُقاتِلونَ به ، وحجَّتهم التي بها يَحْتَجُّونَ مَا كنتَ تَنْشُرهُ من حين لآخر ...

نحنُ لا نُنْكِرُ أنَّ الشُّهداء أحياءٌ في قبورهم يُرزقون كما أخبر الله عنهم ، ولا أنَّ حياةَ نبيِّنَا ﷺ في قبرهِ أعظم من حياة الشُّهداء ؛ لأنَّهُ ﷺ سيِّدهم ، إلاَّ أنه **لا يلزَمُ مِن هذا كُلِّهِ وجوب أو جواز الاعتقاد بأنَّ لِوَاحِدٍ مِنهم –مهما كانت درجته– تأثيراً في نفسه ، أو في غيره بعدَ موتِهِ أعظم أو مثل تأثيره في حياته .**

أولًا : إنَّ هذا الاعتقاد مُخالِفٌ لِمَا صحَّ في الشريعة عن الصادق المصدوق حيث يقول ﷺ : «**إذا ماتَ ابن آدم انقطَعَ عمله إلاَّ مِن ثلاث : صَدَقةٌ جارِيَةٌ ، أو علمٌ يُنتَفَعُ بِهِ ، أو ولَدٌ صالحٌ يَدْعُو لَهُ**» [1] .

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٢٥٥ رقم ١٦٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ثانيًا : المُشَاهَد المحسوس أنَّ هناك فرقًا عظيمًا بين الحيِّ والميت في كُلِّ شيءٍ ، ولا يُكابِرُ في هذا من يميلُ إلىٰ تمحيص الحقائق ...

ثالثًا : ليسَ هُناكَ دليلٌ عقليٌّ ولا نقليٌّ يشهَدُ لهذا الرأي بالصِّحَّةِ والمتانة ، اللهم إلاَّ ما نُسِبَ إلىٰ الرسول ﷺ **كَذِبًا وزُورًا** مِن قولهِ عليه السلام : «إذَا أعيَتْكُم الأمور ، فعليكم بأصحابِ القبور» ! [1] ، وقوله : «لو أحسَنَ أحدكم ظَنَّهُ بحجرٍ لنفعه» ! [2] المُسْتَلْزِم لدخول الإنسان أيًّا كان مِن باب أولىٰ ، **ولكن ليسَ بأمثال هذه الآثار المَكْذُوبة تُؤَيَّد الآراء والعقائد** .

رابعًا : قوله تعالىٰ لنبيِّهِ ﷺ : ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في «قاعدة جليلة» (٢٩٧) : «**هذا الحديث كذِبٌ مفترىٰ بإجماع العارفين بحديثه ﷺ** ، لم يروِهِ أحدٌ من العلماء ، ولا يوجدُ في شيء من كتب الحديث المعتمدة» . وانظر : «الرد علىٰ البكري» (٢/ ٥٧٧) ، و«قاعدة عظيمة» له (١٤١) ، و«إغاثة اللهفان» لابن القيم (١/ ٢١٥) .

(٢) هذا الحديث كالذي قبله موضوعٌ . قال الإمام ابن القيِّم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢١٥) في هذا الحديث والذي قبله : «**وأمثال هذه الأحاديث التي هي مناقضة لدين الإسلام ، وضعها المشركون** ، وراجت علىٰ أشباههم من الجهال الضلال ، والله بعث رسوله بقتل مَن حسَّن ظنَّهُ بالأحجار ، وجنب أمَّته الفتنة بالقبور بكلِّ طريق» . وانظر : «قاعدة عظيمة» (١٤٢) ، و«السلسلة الضعيفة» (٤٥٠) .

[الزمر] بُرهانٌ ظاهِرٌ علىٰ الفَرْقِ بين الحيِّ والميت في الأعمال والتأثيرات، وإلاَّ لَـمَـا ذُهِـلَ الصحابة رضي الله عنهم عند مفاجأتهم بخبر موتهِ ﷺ، ولَـمَا قال عُمر مَقَالَتَهُ المشهورة التي يَسْتَعْظِم فيها موته ﷺ ويُهدِّدُ مَن يزعمه.

وَلَوْ كانَ الأَمْرُ علىٰ ما يقولهُ الأستاذ الدَّجوي لكان موته ﷺ مِن دَوَاعي فرح الصَّحابة لاَ حُزْنهم ؟! حيث سيقوم لهم ﷺ بعدَ وفاتِهِ بِمِثلِ ما كانَ يقوم لهم به مِن الأعمال في حياته أو أعظَم !!

وتلاوة أبي بكر الصِّديق رضي الله عنه في ذلك الجَمْعِ مِن الصَّحابة قوله تعالىٰ: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ** ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقوله أيضًا: «**أيُّها الناس مَن كانَ يَعْبُدُ محمداً فإنَّ محمداً قد ماتَ، ومَن كان يعبد ربَّ مُحَمَّدٍ فإنَّهُ لم يَمُت**»[1]. وتأمين الصحابة علىٰ قوله، ورجوع عمر إلىٰ رأيهِ بُرْهانٌ آخر علىٰ الفرق بين الحياة والموت، وأنَّ الحياةَ التي أُثبتت للشهداء وللأنبياءِ عليهم السلام حياة برزخية مِن الصَّعب الوصول إلىٰ حقيقتها مِن غير طريق الشَّارع ﷺ.

---

(١) رواه البخاري (٥/ ٧ رقم ٣٦٦٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد يُعذَرُ الأستاذُ في بحثِهِ المتواصل بأَمْرِ الاستغاثةِ لَوْ كان غَرَضهُ بيان أنَّ هذه الاستغاثة التي أُولِعَ بها العَامَّةُ ليست من الدِّين في شيء ، وأنها مخالِفةٌ له ولتعاليمه المُقَدَّسة ومُناقِضَةٌ لِحِكمِهِ الرائعة ، إلاَّ أنه مع هذا كُلِّهِ لا يُكَفِّرُ أحداً مِمَّن ذَهَب إليها اجتهاداً أو تأويلاً ، أو لم تَقُم عليه الحُجَّة ، فيُقال : رجلٌ سَلَكَ طريق الاحتياط لدينه بعدم التَّسرع في إخراج أحدٍ مِن المسلمين مِن دائرته قبل إقامة الحُجَّة عليه .

ولكن ماذا يُقال وهو لم يقتصر علىٰ إعطاءِ الناس العذر فيها وحَسْب بل طَفِقَ يُدَلِّلُ علىٰ مَشْرُوعيتها كأنها مِن واجِبات الدِّين التي فرضَها الله سبحانه وتعالىٰ ، والتي يُثابُ فاعلها عليها ثوابًا جزيلاً ، **ويُنَدِّدُ بمن مَنَعَها من حُماةِ الدِّين ،** ويرميهم بِكُلِّ عظيمة كأنهم أنكروا أمراً معلومًا مِن الدِّين بالضَّرورة ، أو كأنهم عمدُوا إلىٰ ما ثَبَتَ بالكتاب والسُّنة وجرىٰ عليه سلفُ الأمَّة فأنكَرُوه إنكارًا باتًّا وحَكَمُوا علىٰ فاعِلِيه بالكفر والمروق !

يُقْدِمُ -وفَّقه الله- علىٰ الوُلُوج في هذه المآزق الحَرِجة كأنَّ بيدِهِ من الله برهانًا فيما قال ، ورأيًا يقول الله فيه صراحةً لا تلميحًا : «أيها الناس استغيثوا بالأموات فإنه لا حرج عليكم ! واطلبوا حوائجكم من أهل القبور فقد أبحتهُ لكم !! والتَجِئُوا

إلىٰ عبادي الصالحين في طلبكم فلا إثمَ عليكم» !!!

وعندَ البحث والتحقيق ليسَ ثَمَّةَ برهان ولا دليل ، وإنما هي تمحُّلات لا قيمةَ لها ، وآراءٌ نَخِرة ، وحججٌ بُنيت علىٰ تلٍّ مِن الرَّمل نفخةٌ خفيفةٌ مِن ريحِ الحقِّ تَذَرُهَا هباءً منثورًا ، وهكذا فإنَّ الباطل مهما أُحيطَ بِسياج من الأراجيف لا يقوىٰ علىٰ مقاومة الهُدَىٰ ، ولا يثبت عند مقارعة الأبطال .

ونحنُ إزاء إصرار الأستاذ علىٰ جواز الاستغاثة بالميت كما هي جائزة بالحي ، وأنَّ شيئًا مِن هذا لا يكون محظورًا ، ولا يصحُّ أن يُسمَّىٰ شركًا ولو أصغر نطلبُ منه الجواب عن الأسئلة الآتية :

أولاً : إذا كان لا فرق بين الاستغاثة بالميت والحي فلماذا أُثِرَ عن الصَّحابة رضي الله عنهم استنصارهم بالنبي ﷺ في حياتِهِ علىٰ الأعداءِ واستغاثة محتاجِيهم به ﷺ في قضاءِ حوائجهم وسدِّ خللهم ، وسؤالهم إيَّاهُ عن مُشْكِلاتِ دينهم ، ولم يُؤْثَر شيءٌ مِن ذلك عن واحِدٍ مِنهم بعد وفاتِهِ ؟ ، لا سيما وقد حَدَثَت ظُروفٌ كانوا فيها في أشدِّ الحاجةِ لإغاثته ﷺ ونُصرته علىٰ النَّحو الذي كانوا يستعملونه معه في حياته ، فلماذا عدَلُوا بعدَ وفاتِهِ عما كانوا يَسْتَعْمِلونه في حياته ؟؟

ثانيًا : وإذا كان السؤال وبالأخص فيما لا يَقْدِرُ عليه إلاَّ الله تعالىٰ جائزًا ولم يَرِدْ في الشَّرع ما يَمنعه فلماذا كان النبيُّ ﷺ يأمُرُ أصحابه بأن لا يسألوا أحدًا مِن الأحياء حتىٰ فيما يَقْدِرُون عليه ، كما ثبتَ في «صحيح مسلم» عن عوف بن مالك أنَّ النبي ﷺ بايَعَ طائِفةً مِن أصحابه ، وأسرَّ الناس كلمةً خفيفةً : «**أنْ لاَ تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا**» . قال عوف : «**لَقَدْ رَأَيتُ بعضَ أُولئِكَ النَّفَرِ يَسْقُطُ السَّوطُ مِنْ يَدِهِ فَلاَ يَقُولُ لأَحَدٍ نَاوِلْنِي إيَّاهُ**» (١) .

وفي «**المسند**» للإمام أحمد أنَّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه كان يسقط السوطُ مِنْ يَدِهِ فلا يَقُولُ لأحدٍ ناولني إيَّاهُ ، ويقول : «**خَلِيلي أَمَرَني أَنْ لاَ أَسْأَلَ الناسَ شيئًا**» (٢) .

والنبي ﷺ لا يَرْضَىٰ لأصحابِهِ إلاَّ الأفضل ، ولا يأمرهم إلاَّ بالأكمل ، **فهل يا ترىٰ مَن يأمرهم بأن لا يسألوا الحي ما هو في قدرته يُجَوِّزُ لهم أن يَسْتَغيثوا بالأموات ويطلبوا منهم ما لا طاقةَ لهم به ؟!**

ثالثًا : إذا كانت الاستغاثة بالمخلوق جائزة فلماذا لم تَرِدْ

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٧٢١ رقم ١٠٤٣) .
(٢) «المسند» (١/ ٢٢٨ رقم ٦٥) .

آيةٌ في القرآن ولا حديث واحِدٌ صحيح عن النبي ﷺ يُصَرِّحان بإباحتها علىٰ كثرة الآيات والأحاديث التي تحثُّ الناس علىٰ أن لا يصرفوا شيئًا مِن ذلك إلَّا إلىٰ الله تعالىٰ ؟!

رابعًا : ما هي الزِّيارة المشروعة للقبور ، وما هي الأدعية التي ينبغي للزائر أن يقولها في زيارته ، وهل شُرعت زيارة القبور لدعاء الأموات والاستغاثة بهم أَمْ للدُّعاءِ لهم والتَّرحم عليهم ؟

خامسًا : إذا كان دعاءُ الميِّت في قبره جائزاً فلماذا لم يُشر إليه ﷺ في الوقت الذي أخبرَ فيه عن أحوالِ الميِّت في قبرهِ ، وعمَّا يجري عليه بعدَ دفنِهِ مِن سُؤال منكَرٍ ونكير ، ونعيمه وعذابه ؟

ولماذا قال ﷺ لأصحابه بعد أن دَفَنُوا بعض إخوانهم : «**سَلُوا لهَ بالتَّثْبِيتَ ؛ فإِنَّهُ الآنَ يُسْأَلُ**» (١) . ولم يَقُلْ : استغيثوا به واسألوهُ ؟

سادسًا : إذا كانت أمثالُ هذه الاستغاثة جائزة ولا يَصِحُّ أن

---

(١) رواه أبو داود (٣/ ٣٥٧ رقم ٣٢٢١) ، والحاكم (١/ ٣٧٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ٥٦) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه . والحديث صححه الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والألباني في «أحكام الجنائز» (١٩٨) .

يُطلق عليها لفظُ الشِّرك فلماذا قال ﷺ -لمن قال لَهُ : مَا شَاءَ اللهُ وشِئتَ- : «**أجعَلْتَني للهِ نِدًّا ، قُلْ مَا شَاءَ اللهُ وحْدَهُ**»(١) .

فاعتَبَرَ ﷺ مَن أطلقَ هذه الكلمة البسيطة السَّهلة التي لِجَوازِ إطلاقها علىٰ المخلوق مخارج عِدَّة مُتَّخِذاً لله نِدًّا ، أي : شريكًا ! والفرق بينها وبين ألفاظ الاستغاثة التي تُوَجِّهها العامة إلىٰ الأموات ظاهِرٌ للبصير .

سابعًا : إذا كانت الاستغاثةُ بالمخلوقِ جائزة فلماذا قال ﷺ للصَّحابة -وقد جاؤوا إليه يَسْتَغيثُونَ بهِ مِن أذىٰ بعضِ المنافقين- : «**إِنَّهُ لا يُستَغاثُ بي ، وإنما يُسْتَغَاثُ بالله**» . رواه الطبراني في «الكبير»(٢) .

ثامنًا : وهل لا يُعَدُّ مثل قوله تعالىٰ : ﴿ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ﴾ [غافر: ٦٠] ، وقوله ﷺ لعبد الله بن عباس : «**وإذا سألتَ فاسألِ**

---

(١) رواه أحمد (٣/ ٣٣٩ رقم ١٨٣٩ ، ١٩٦٤ ، ٢٥٦١ ، ٣٢٤٧) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٧٣ رقم ٧٨٣) ، وابن ماجه (١/ ٦٨٤ رقم ٢١١٧) ، عن ابن عباس رضي الله عنهما . والحديث صحَّحه الألباني في «الصحيحة» (١/ ٢١٦ رقم ١٣٩) .

(٢) مسند عبادة بن الصامت رضي الله عنه -راوي الحديث- غير موجود في المطبوع من الطبراني ، وقد ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ١٥٩) وقال : «رجاله رجال الصحيح غير ابن لهيعة ، وهو حسنُ الحديث» . والحديث مُتَكَلَّمٌ في إسناده ، وقد احتجَّ به شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه .

الله ، وإذا استعنتَ فاستَعِن بالله» [1] . نَهْيًا عن دُعاءِ غير الله تعالىٰ مِن أيِّ مخلوقٍ كانَ ، اعتماداً علىٰ ما هو مُقَرَّرٌ في الأصول : «إنَّ الأمرَ بالشيءِ نهيٌ عن ضِدِّهِ» ؟

نعم ، نُريد من الأستاذ أجوبة سديدة ترفعُ صاحبها إلىٰ قِمَّةِ التحقيق عند أهل التحقيق والإتقان ، وليسَ ما نَطْلبه منه مثل ما جاء في العدد (٥) من مجلة نور الإسلام الغراء جوابًا عن تلك الأسئلة التي وجَّهها إليه أحدُ الفضلاء الغيورين [2] بمكَّةَ المُكَرَّمة ، **فإنَّها -ويا للأسف- أجوبة تركت كل ذي نهم بالبحث عن الحقائق يتَّهِمُ العلم بالأزهر اليوم ، ويتَّهم أهلَهُ الذينَ يدَّعونَ تحقيقه !**

وأخيرًا نرجو من الأستاذ أن يتفكر في عاقبة ما يكتبه وفي المصلحة التي تؤول إليه وإلىٰ دينه ، وأن يُوجِّه نَظَرَهُ -إن كان ذا غَيْرَةٍ صادقة- إلىٰ ما في كثيرٍ مِن الأقطار الإسلاميَّة اليوم من إلحادٍ مَشين ، وفساد في الأخلاق مُحزن ، وانحلال في الدِّين

---

(١) رواه أحمد (٤/ ٤٠٩ رقم ٢٦٦٩، ٢٧٦٣، ٢٧٦٣، ٢٨٠٣) ، والترمذي (٤/ ٢٨٤ رقم ٢٥١٦) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١٨٤ رقم ١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩) ، والبيهقي في «الشعب» (١/ ٣٧٤ رقم ١٩٢) من حديث رواه ابن عباس رضي الله عنهما . وقال الترمذي: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيح» .

(٢) لعل الصواب أن جمع غيور : «غُيُر» ، وهو فعول بمعنىٰ فاعل ، وجمعه جمع تكسير ، كصبور وصُبُر .

مريـع ، وليَتْـرُكِ التَّحـرُّشَ بقـوم طهَّـروا بلادهـم مِـن هاتيـك الأرجـاس ، وجعلـوا للـدِّين حُكْمـه الفاصـل بـين صـغيرهم وكبيـرهم ، ورَفَعُـوا للأخـلاق الطـاهرة فـي رُبُـوعهم قصـراً مُشمخِرًّا تفيء إلىٰ ظِلاله الوارفةِ .

أمَّا نِقمَتُهُ عليهم تكفيرهم من يستغيثُ بالأموات فيما لا يقدر عليه إلَّا الله تعالىٰ بعدَ أن تقوم الحُجَّة فليست هي بأَوْلَىٰ مِن النِّقمة علىٰ مَن جعل دَيْدنه تعبيد طُرُقِ الإشراك به تعالىٰ للناس ، وتسهيل كُلِّ وسيلةٍ لدُخولِ دائرته ولم تبدر منه أيُّ بادرة -لا بقلمه ولا لسانه علىٰ كثرة ما كان يقول ويكتب- تدُلُّ علىٰ استنكاره لما يُفعَلُ هنا وهناك من استغاثة بالأموات ، ونذر لهم عند قضاء الحاجات ، وطواف بقبورهم رجاء البركات إلىٰ أمور فظيعة ضجَّ الدِّين منها ضجيجه من أعدائِهِ .

هذه نُبذةٌ وجيزة عجَّلنا بها ردًّا علىٰ بعض ما في فتوىٰ الأستاذ من خطأ» اهـ كلام الرشيد (١).

---

(١) مجلة «الكويت والعراقي» العدد الثالث ، رجب (١٣٥٠هـ) ص (١٢٢-١٣١) باختصار . وقد نقلتُه كاملًا في كتابي «أمراء وعلماء من الكويت علىٰ عقيدة السلف» (٢٤٩-٢٧٢) ط ٣.

المطلب الثاني : التَّوسُّلُ

التَّوسلُ في اللُّغةِ :

مصدرُ توسَّلَ ، يُقال توسَّلتُ إلىٰ فلانٍ بكذا ، أي: تقرَّبتُ إليه بذلك الشَّيء ، وتوسَّلتُ إلىٰ الله وسيلة ، أي: عملت عملًا أتقرب به إليه ، فمعناهُ التَّقرُّبُ [(١)].

ويُطلق التوسُّلُ في اللُّغة علىٰ : القُربةِ ، والرَّغبةِ ، والحاجةِ ، والمنزلةِ ، وهذه المعاني للوسيلة مُتداخِلةٌ ومُتلازِمةٌ ؛ فالقُربةُ والرَّغبةُ والحاجةُ والمنزلةُ تتقاربُ في المعنىٰ ويَستَلزمُ بعضُها بعضًا [(٢)].

التوسُّلُ في الشَّرعِ :

هو التَّقرُّبُ إلىٰ الله تعالىٰ بما شَرَعَهُ في كتابه ، وعلىٰ لسانِ رسوله ﷺ مِنَ الواجباتِ والمُستحبَّاتِ [(٣)].

---

(١) «تهذيب اللغة» (١٣/ ٦٧) ، و«لسان العرب» (١٥/ ٣٠١) .

(٢) «موسوعة العقيدة والأديان» (٢/ ٨١٤) .

(٣) «مجموع الفتاوىٰ» لابن تيمية (١/ ١٩٩-٢٠٢) ، و«الشرك ومظاهره» (٢٩٣) ، و«موسوعة العقيدة والأديان» (٢/ ٨١٤) .

أقسامُه :

التوسُّلُ ينقسم إلىٰ قسمين : توسل مشروع ، وتوسل ممنوع .

فالتوسُّلُ المشروعُ : وهو كلُّ توسُّل دلَّ علىٰ جوازِه نصٌّ مِن الكتاب أو مِن السُّنة ، كما قال تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ ﴾ [المائدة : ٣٥] .

وينقسِمُ التوسُّلُ المشروع إلىٰ ثلاثةِ أنواعٍ :

الأول : التوسُّلُ بأسماءِ اللهِ تعالىٰ الحُسنىٰ وصفاته العلىٰ ، والدليل قوله تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ ﴾ [الأعراف] .

الثاني : التوسُّلُ بالأعمالِ الصَّالحةِ : فكلُّ عمل صالحٍ سواءٌ كان ذلك العملُ مِن أعمالِ القلوب ، أو أعمالِ الجوارح فهو وسيلةٌ صحيحةٌ إلىٰ اللهِ تعالىٰ ، قال تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٦﴾ ﴾ [آل عمران] .

قال العلامة ابن سعدي : «أي : هؤلاء الرَّاسخونَ في العِلم ، أهل العلمِ والإيمانِ ، يتوسَّلونَ إلىٰ ربِّهم بإيمانهم ؛ لمغفرةِ ذُنوبهم ، ووقايتِهم عذابَ النَّارِ ، وهذا مِنَ الوسائل التي يُحبُّها اللهُ ، أن يتوسَّلَ العبدُ إلىٰ ربِّهِ بما مَنَّ به عليه مِنَ الإيمانِ والأعمالِ الصَّالحةِ ، إلىٰ تكميل نِعَمِ اللهِ عليه ، بحُصولِ

الثَّوابِ الكامِلِ ، واندفاعِ العِقابِ»[1] .

ومِن أدلَّةِ السُّنةِ النبويَّـةِ علىٰ مشروعيـةِ توسُّل العبدِ إلىٰ ربِّه بالأعمالِ الصَّالحةِ : حديثُ أصحاب الغارِ الثلاثةِ الذين توسَّلوا بأعمالهم الصَّالحةِ ، وهي : برُّ الوالدين ، وتركُ الفواحِشِ ، وأداءُ الحقوقِ ، فاستجابَ اللهُ لهم[2] .

الثالث : التوسُّلُ بدعاءِ الصَّالحينَ الأحياءِ الحاضرينَ .

والدَّليلُ علىٰ جوازِه فعلُ الصَّحابة رضي الله عنهم مع النبي ﷺ وإقراره لهم علىٰ ذلك ، فقد كانوا يسألونهُ ﷺ أن يدعو الله لهم ، كدُعاءِ الاستسقاءِ ، عن أنس رضي الله عنه : أنَّ أعرابيًّا قامَ يوم الجمعة والنبيُّ ﷺ يخطبُ : فقال : يا رسولَ اللهَ ! هلكَ المالُ وجاعَ العيالُ فادعُ اللهَ لنا ، فرفعَ يدَيْهِ ، وما نَرىٰ في السَّماءِ قزعةً ، فوالذي نفسي بيده ما وضَعَها حتىٰ سارَ السَّحابُ أمثالَ الجبالِ ، ثم لم ينزلْ عن مِنبرِهِ حتىٰ رأيتُ المطَرَ يتحادَرُ مِن لحيتِه ﷺ[3] .

---

(١) «تفسير السعدي» (٩٦٣) ط الرسالة ، و(٢/ ٢١٠) ضمن مجموعة مؤلفات السعدي .
(٢) رواه البخاري (٢٢١٥) ، ومسلم (٢٧٤٣) .
(٣) رواه البخاري (١٠٣٣) ، ومسلم (٨٩٧) .

التوسُّلُ الممنوعُ :

وهو التَّقرُّبُ إلىٰ الله تعالىٰ بما لم يثبت في الشَّرع أنه وسيلةٌ صحيحةٌ ، فلا دليلَ عليه مِنَ الكتاب والسُّنةِ ، وإطلاق اسم التوسل علىٰ تلك التوسُّلاتِ البدعية لم يَرِدْ في الشَّرع ، وإنَّما هو مِن إطلاقاتِ المُبتدعة الجُهالِ ، لتسويغ دعاءِ غير اللهِ باسم التوسُّل ، والعُبرةُ إنَّما هي بالمعاني والمقاصد ، لا بالألفاظ والأقوال [1].

وينقسمُ التوسُّلُ الممنوعُ إلىٰ ثلاثةِ أنواعٍ :

النوع الأول : التوسلُ إلىٰ الله تعالىٰ بذاتِ فلانٍ أو شخصِه ، أو يتوسل بحقِّ فلانٍ أو بجاههِ ، سواءٌ كان نبينا ﷺ أو غيره من الأنبياءِ ، أو كان أحدًا مِنَ الصَّالحينَ ، وذلك أن يجعلَ ذات المتوسَّل به وسيلةً في قَبولِ دعائِه ، كأن يقول : اللهم إنِّي أسألُكُ بنبيِّك محمدٍ ﷺ ، أو يقول : أسألُكَ بحقِّ نبيِّك ، أو بجاهِ عبدك ، فهذا التوسُّل غير مشروع لم يَشرَعه الله تعالىٰ لعبادِه ولم يرشد إليه النبي ﷺ أصحابه ولم يفعله الصحابة رضي الله عنهم [2].

الثاني : الإقسامُ علىٰ اللهِ تعالىٰ بالمُتوسَّل به : وصفتُه أن

---

(١) «موسوعة العقيدة والأديان» (٢/ ٨١٨) .

(٢) «موسوعة العقيدة» (٢/ ٨١٨-٨١٩) .

يقول الدَّاعي في دعائه : اللهم إني أُقسم عليك بفلانٍ أن تَقضي حاجتي ، ومِمَّا تقرَّرَ شرعًا أنَّ الحَلفَ لا يكون إلَّا باللهِ ﷻ ، إذ الحلفُ تعظيمٌ لا يستحقُّه إلَّا الله تعالىٰ وحده ، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : «**أَلَا إنَّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ، فمن كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت**» [(١)].

فإذا كان الحلفُ بالمخلوقِ علىٰ المخلوقِ شِركًا ، فكيف بالحَلفِ بالمخلوقِ علىٰ الخالقِ ؟!

النوع الثالث : دعاءُ غيرِ اللهِ والاستغاثةُ بغيرِه :

زعَمَ المُخالفون بأنه لا فرقَ بين التوسُّل والاستغاثة ، فكلُّها عندهم مِن باب واحدٍ ، وهذا الذي ذَهَبَ إليه هؤلاء هو مِن تحريفِ لُغةِ القرآن ، بل لا يُعرف في لغةِ أحدٍ مِن بني آدم !

الفرقُ بين الاستغاثةِ وبين التَّوسُّل : الاستغاثةُ طلبٌ مِنَ المدعوِّ المَسؤولِ ، وأمَّا التوسُّلُ فهو طلبٌ به ، فالمُتوسَّلُ به لا يُدعىٰ ، ولا يُطلب منه ، وإنما يُطلب به ، فهناك فرق بين المدعو والمدعو به [(٢)].

قال العلامة ابن عثيمين -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «التَّوسُّلُ في دعاءِ اللهِ

---

(١) رواه البخاري (٦٦٤٦) ، ومسلم (١٦٤٦) .
(٢) «موسوعة العقيدة» (٢/ ٨٢٠) .

أن يقرِنَ الدَّاعي بدعائِه ما يكون سببًا في قبوله دعاءَهُ» [1] .

الاستشفاعُ بالرَّسولِ ﷺ :

هو طلبُ الشَّفاعةِ مِنَ النبيِّ ﷺ باستجلابِ دعائِه لربِّه بحصولِ مَنفعةٍ أو دَفعِ مضرَّةٍ .

ويختلفُ حكمُ الاستشفاع بالرسولِ ﷺ باختلافِ أحوالِه كما دلَّت علىٰ ذلك النُّصوص الشَّرعية الواردةُ في هذا الباب ، وفيما يلي تفصيلُ ذلك .

الحالةُ الأولىٰ : طلبُ الشَّفاعةِ مِنَ الرَّسولِ ﷺ حالَ حياته في الأمورِ الدنيوية ، فهذا جائزٌ ، وقد وقعَ في حياته ﷺ ، فعن أبي موسىٰ رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا جاءَ السائلُ أو طُلبت إليه حاجةٌ قال : «**اشفَعُوا تُؤْجَرُوا ، ويَقضِي اللهُ علىٰ لسانِ رسولِه ما شاءَ**» [2] .

الحالةُ الثانية : طلبُ الشَّفاعةِ الأُخرويةِ مِنَ الرَّسولِ ﷺ ، وهذا موضِعُ تفصيل يتميَّزُ به الحقُّ مِنَ الباطلِ والسُّنةِ مِنَ البدعةِ ، وبيانُه فيما يلي :

---

(١) «فتاوىٰ العثيمين» (٢/ ٣٤٠) .

(٢) رواه البخاري (١٤٣٢) ، ومسلم (٢٦٢٧) .

الأول : إنْ كان طلَبُها في حالِ حياته ﷺ وحُضورِه فهذا جائزٌ بالنصِّ والإجماع ، وواقعٌ كما في حديث السَّبعين ألفًا الذين يدخلون الجنةَ بغيرِ حسابٍ ولا عذابٍ [1] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «وأجمعَ أهلُ العلم علىٰ أنَّ الصحابةَ رضي الله عنهم كان يَستشفِعونَ به في حياتِهم ويتوسَّلونَ به في حَضْرَتِه» [2].

الثاني : إنْ كان طلبُها بعد موتِه ﷺ -أي: في حالِ الحياةِ البرزخيةِ- فهذا لا يجوزُ ، بل هو مِن البدع المُحدثةِ والعقائدِ المُنكرةِ ، ولا دليلَ عليه مِن كتابٍ ولا سُنةٍ ولا فعل صاحبٍ أو تابعٍ مِن سلفِ الأمَّةِ وأئمَّتِها [3].

وهذا ما سيتكلَّمُ عليه المُصنِّفُ ويُبيِّن أنه مِنَ الشِّركِ الأكبرِ .

الثالث : طلبُ الشَّفاعةِ مِنَ الرَّسولِ ﷺ يوم القيامة ، فهذا ثابتٌ في النُّصوصِ الشرعيَّة أنَّ الناس يطلبونها منهُ ﷺ كما في حديثِ الشَّفاعةِ الطَّويل ، وفيه قوله ﷺ : «فيأتون فيقولون : يا محمدُ أنتَ رسولُ اللهِ وخاتمُ الأنبياءِ ، وغَفَرَ اللهُ لكَ ما تقدَّمَ

---

(١) رواه البخاري (٥٧٠٥) ، ومسلم (٢١٦) .
(٢) «الاستغاثة» (١/ ٢٦٧) .
(٣) «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٢٤١) .

مِن ذنبكَ وما تأخَّرَ اشفَع لنا إلىٰ رَبِّكَ»[1] .

واستشفاعُ الناس بالنبيِّ ﷺ في هذا المقام يوم القيامةِ هو كاستشفاعِهم وتوسُّلِهم به في حالِ حياتِه ، فهو حيٌّ يرونه ويراهم ويسمعهم ويطلبونَ منهُ أن يشفَعَ لهم إلىٰ الله ﷻ كما كانوا في الدُّنيا يطلبونَ منهُ أن يدعو لهم في الاستسقاءِ وغيرِه .

الفرقُ بين التوسُّلِ والاستغاثةِ :

ثمَّةَ فُروقٌ عدَّةٌ بين التَّوسَّلِ والاستغاثةِ يُمكن إجمالُها في الآتي[2] :

أولًا : أنَّ لفظَ الاستغاثةِ في الكتاب والسُّنةِ وكلامِ العربِ إنَّما هو مُستعملٌ في معنىٰ الطَّلب مِنَ المُستغاثِ به مُباشرة لا بمعنىٰ أن يكون المستغاثُ به وسيلةً فقط ، فقول القائل : أَستغيثُ به ، بمعنىٰ : أتوسَّلُ بجاهِهِ ، هذا كلامٌ لم ينطِقْ به أحدٌ مِن الأمم لا حقيقةً ولا مجازًا .

ثانيًا : أنه لا يقالُ استغثتُ إليكَ يا فلان بفلان أن تفعل بي كذا ، وإنَّما يقالُ : أَستَغيثُ بفلانٍ أن يفعلَ بي كذا .

---

(١) رواه البخاري (٤٧١٢) ، ومسلم (١٩٤) .
(٢) انظر : «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ١٠٣-١٠٥) .

فأهلُ اللُّغةِ يجعلون فاعل المطلوب هو المستغاثُ به ولا يجعلون المستغاث به واحدًا والمطلوب منه آخر ، **فالاستغاثة طلبٌ منه لا بهِ .**

ثالثًا : أنَّ مَن سألَ بالنبيِّ ﷺ لا يكون مُخاطبًا له ولا مستغيثًا به ؛ لأنَّ قولَ السائل : أتوسلُ إليكَ يا إلهي بفلانٍ إنَّما هو خطابٌ للهِ لا لذلكَ المُتوسَّل به ، بخلافِ المُستغاث به فإنهُ مخاطبٌ مسؤولٌ مُباشرةً ، فإن كان ما طَلَبَ منه ما لا يقدر عليه إلَّا الله وجبَ أن يكون اللهُ هو المدعو فيه فقط ، ولم يجز صرفُ ذلك لغيره سبحانه وتعالىٰ .

رابعًا : أنَّ الاستغاثةَ بالمخلوقِ فيما لا يقدِرُ عليه إلَّا الله شركٌ أكبر ، وأمَّا التوسُّل بسؤالِ الله بجاهِ فلانٍ أو حقِّ فلان فهو بدعةٌ مُنكرةٌ وليست شركًا .

من آثار التوسل المشروع :

الأول : أنهُ طاعةٌ للهِ تعالىٰ ، وامتثالٌ لأمره ؛ إذْ أمرَ عبادَه بابتغاءِ الوسيلةِ إليه ، وذلك لا يكون إلَّا بالإيمانِ به ، واتِّباع نبيه ﷺ ، وفي ذلك الفوز والفلاح في الدنيا والآخرة .

الثاني : التوسلُ المشروعُ مِن أعظم الأسباب في نيل المطالب الدنيوية والأخروية ، وقصة أصحاب الغار أكبرُ

شاهدٍ علىٰ ذلك ، إذْ لمَّا توسَّلَ كلُّ واحدٍ بعمَلِه الصَّالِح ، انفرَجَتْ عنهم الصَّخرةُ ، وذلك بفضلِ اللهِ ورَحمَتِه [١] .

الثالث : هو مَدعاةٌ إلىٰ الإكثارِ مِن الأعمالِ الصَّالحةِ ، والمُبادرةِ إليها ، فمَن عَلِمَ أنه يتوسَّلُ بها لنيل المطلوب المرغوب ، سارعَ في العمل الصَّالِح ، والإكثارِ منه ، ومثله التوسُّل بأسماءِ اللهِ وصفاتِه ، فإنهُ مَدعاةٌ إلىٰ معرفتِها ، وتعلُّمها ، وحفظِها ، والدُّعاءِ بها .

وأما آثار التوسل الغير المشروع ، فمنها :

الأول : الوقوعُ في الشِّركِ الأكبرِ ، والالتحاقُ بركب المُشركين باللهِ في أعظم أنواع العبادةِ ، وهو الدُّعاءُ ، وذلك إذا جعَلَ التوسُّلَ الشَّرعي بمعنىٰ سؤال المُخلوقين ما لا يقدِرُ عليه إلَّا ربُّ العالمينَ .

الثاني : الوقوعُ في البدع المُنكرةِ ، وذلك حينما يجعل التوسُّل الشَّرعي بمعنىٰ السؤال بجاهٍ فلانٍ ، أو بذاتِه ، فإنَّ هذا مِنَ البدع التي لم تُعرف في عهدِ السَّلفِ ، وهذا مِمَّا يُؤدِّي إلىٰ سخطِ اللهِ ، وغضَبِه ، وأليمِ عقابه .

الثالث : التوسُّلُ البدعيُّ ذريعةٌ إلىٰ الشِّركِ الأكبر ، وهذا

---

(١) رواه البخاري (٢٣٣٣) ، ومسلم (٢٧٤٣) .

معلومٌ مُشاهدٌ مِن عُبَّادِ القبور ؛ **إذ إنهم لمَّا ادَّعوا جوازَ التوسُّل بذواتِ الأنبياءِ ، والصَّالحين ، والتوسل بجاههم ، والإقسام بها علىٰ اللهِ تعالىٰ ، أدَّىٰ بهم إلىٰ دعوىٰ جوازِ دُعائِهم ، والاستغاثة بهم في المُلمَّات ونحوها مِمَّا هو حقُّ الله الخالص ، بدعوىٰ التوسل بهم .**

مذهب المخالفين :

المُجيزونُ للتوسُّل البدعي بأنواعِه الثلاثةِ يحتجُّون لِمَا ذهبوا إليه مِن تجويز التوسُّلاتِ البدعيةِ بجملةٍ مِن الأحاديثِ النبوية ، ونعرضُ هنا ما استدلوا به علىٰ النحو التالي :

أولًا : التوسُّلُ بالذَّاتِ أو الجاهِ أو بحرمة فلان :

استدلوا لجوازِ هذا النوع مِنَ التوسُّل البدعي بما يلي :

الأول : الاحتجاج بحديث الأعمىٰ[1] :

أمَّا حديثُ الأعمىٰ الذي احتجُّوا به علىٰ جوازِ التوسُّل بجاهِ النبيِّ ﷺ بل تجاوزوا إلىٰ الاحتجاج به علىٰ دعائه بعد وفاته ، فاحتِجَاجُهم به مِن أعظمِ الباطلِ ، وسنذكُر الحديثَ ثم نذكُر جوابَ العلماء عليه :

---

(١) اختصرته من كلام العلامة سليمان بن عبد الله الذي ذكرتُه في تحقيقي لـ«كشف الشبهات» (١٠٦-١١٣) وزدت عليه أشياء .

قال التِّرمِذِيُّ في «جامِعِهِ» : حدَّثنا محمودُ بنُ غَيْلانَ ، ثَنَا عُثمانُ بنُ عُمرَ ، ثنا شُعبَةُ ، عن أبي جعفرٍ ، عن عُمَارةَ بنِ خُزيمةَ بن ثابتٍ ، عن عُثمانَ بن حُنيفٍ : أنَّ رجُلًا ضَريرَ البَصَرِ أَتَىٰ النبيَّ ﷺ ، فقال : ادعُ اللهَ أنْ يُعافيني .

قال : «**إنْ شِئتَ دَعَوْتُ ، وإنْ شِئتَ صَبَرْتَ ، فهو خَيرٌ لَكَ**» . **قال** : فادْعُهْ ، فأَمَرَهُ أنْ يتوضَّأَ ، ويُحسِنُ وُضوءَهُ ، ويَدْعُو بهذا الدُّعاءِ : «**اللَّهُمَّ إنِّي أَسألُكَ ، وأَتَوجَّهُ إليكَ بنَبِيِّي محمدٍ ، نبيِّ الرَّحمَةِ ، إنِّي تَوجَّهْتُ بِهِ إلىٰ ربِّي في حاجتي هذه ، لتُقْضَىٰ ، اللَّهُمَّ فشَفِّعْهُ فيَّ**» .

قال : «هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ غَريبٌ لا نَعرِفُهُ إلَّا مِن رِوايةِ أبي جَعفرٍ ، وهو الخَطْمِيِّ» [(١)] .

هكذا رواهُ التِّرمذِيُّ ، والنَّسائيُّ وغيرهما [(٢)] .

والجوابُ مِن وُجوهٍ :

الأَوَّلُ : أنَّ هذا الحديثَ رواه أحمد ، والترمذي ، والنسائي ، وابنُ ماجه وغيرهم ، وأسانيده كلُّها تدورُ علىٰ أبي جعفر [الخطمي] .

---

(١) «سنن الترمذي» (٥/ ٥٣٦ رقم ٣٥٧٨) .
(٢) رواه الترمذي (٥/ ٥٣٦ رقم ٣٥٧٨) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٩/ ٢٤٤ رقم ١٠٤٢٠) .

قال الترمذيُّ : «غريبٌ لا يُعرفُ إلَّا مِن هذا الوجهِ». والغرابةُ وإن كانت لا تُنافي الصِّحةَ فإنها تُوجِبُ رِيبةً .

قال الإمامُ أحمدُ : «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب ؛ فإنها مناكيرٌ ، وعامَّتُها عن الضُّعفاءِ» . وقال الإمام مالك : «شرُّ العِلم الغريبُ ، وخيرُ العِلمِ الظَّاهِرُ الذي قد رواهُ الناسُ» .

والغرابةُ في الاصطلاح إمَّا في المَتْنِ وإمَّا في السَّندِ ، فالغرابةُ في المتن : أن ينفردَ بمتنِه واحدٌ . وهذا الحديثُ تفرَّدَ به أبو جعفر عن عمارة ، وتفرَّد به عمارة عن عثمان بن حنيف . ومع ذلك فالدُّعاءُ الذي تضمَّنهُ غريبٌ في الأدعيةِ المأثورةِ ، ليس له أنيسٌ ، فهو غريبٌ في مَتنِه في بابِه [١] .

الثاني : أنهُ في غيرِ مَحَلِّ النِّزاعِ ، فأينَ طَلَبُ الأَعمىٰ مِنَ النبيِّ ﷺ أنْ يَدْعُوَ لهُ ، وتوَجُّهُهُ بدُعائِهِ مع حُضُورِهِ ، مِنْ : دُعاءِ الأمواتِ ، والسُّجودِ لَهُمْ ، ولِقُبورِهِمْ ، والتَّوَكُّلِ عليهم ، والالتِجاءِ إلَيْهِم في الشَّدائدِ ، والنَّذْرِ والذَّبحِ لَهُمْ ، وخِطابِهِمْ بالحَوَائِجِ مِن الأَمكِنَةِ البَعيدَةِ : يا سيِّدِي ، يا مَوْلايَ ، افعَلْ فيَّ كذَا ؟!!

فحديثُ الأَعمىٰ شيءٌ ، ودُعاءُ غيرِ اللهِ تعالىٰ والاستِغَاثَةُ بِهِ

(١) مختصر من كلام العلامة عبد الرحمن المعلمي انظر : «مجموع مؤلفاته» (٤/ ٢٦٤-٢٦٥) ، وانظر : (٣/ ٨٠٥) منه .

شيءٌ آخَرُ ، **فليسَ في حديثِ الأَعمىٰ شيءٌ غَيرَ أنَّـهُ طَلَبَ مِن النبيِّ ﷺ أنْ يَدعُو لهُ ، ويَشفعَ لهُ ، فهو تَوَسُّلٌ بدُعائِهِ وشَفَاعَتِهِ ، ولهذا قال في آخِرِهِ : «اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فيَّ»** .

فَعُلِمَ أنهُ شَفَعَ لهُ .

وفي أوَّلِهِ أنهُ طَلَبَ مِنَ النبيِّ ﷺ أنْ يَدْعُوَ لهُ ، فدَلَّ الحديثُ علىٰ أنَّـهُ ﷺ شَفَعَ له بدُعائِهِ ، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ أَمَرَهُ هو أنْ يَدْعُوَ اللهَ ويَسْأَلَهُ قَبولَ شفاعتِهِ ، فهذا مِن أَعظَمِ الأَدِلَّةِ علىٰ أنَّ دُعاءَ غيرِ اللهِ شِرْكٌ ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ أنْ يَسْأَلَ اللهَ قَبولَ شفاعتِهِ ، فدلَّ علىٰ أنَّ النبيَّ ﷺ لا يُدْعَىٰ ؛ ولأنه ﷺ لَمْ يَقْدِرْ علىٰ شِفائِهِ إلَّا بدُعاءِ اللهِ لهُ ، فأينَ هذا مِن تِلكَ الطَّوامِّ ؟!

والكلامُ إنَّما هو في سُؤالِ الغائِبِ ، أو سُؤالِ المَخلوقِ فيما لا يَقْدِرُ عليه إلَّا اللهُ ، أمَّا أن تأتي شَخْصًا يُخاطِبُكَ فتسأَلَهُ أن يَدْعُوَ لك فلا إنكارَ في ذلك علىٰ ما في حديثِ الأَعمىٰ ، فالحديثُ سَواءٌ كان صَحيحًا أوْ لا ، وسواءٌ ثَبَتَ قولُهُ فيهِ : «يا محمدُ» أَوْ لا ؛ لا يدُلُّ علىٰ سُؤالِ الغائبِ ، ولا علىٰ سُؤالِ المَخلوقِ فيما لا يَقدِرُ عليه إلَّا اللهُ ، بوَجْهٍ مِن وُجوهِ الدَّلالاتِ ، ومَنِ ادَّعىٰ ذلك فهو مُفترٍ علىٰ اللهِ وعلىٰ رَسولِهِ ﷺ ؛ لأنهُ إنْ كانَ سألَ النَّبيَّ ﷺ نفسَهُ ، فهو لَمْ يَسأَلْ منهُ إلَّا ما يَقدِرُ عليه ، وهوَ أنْ يَدْعُوَ لهُ ، وهذا لا إنكارَ فيهِ ، وإنْ كان توجَّهَ بهِ مِن غَيرِ

سُؤالٍ مِنهُ نفسِهِ فهُوَ لَمْ يَسأَلْ مِنهُ ، وإِنَّما سأَلَ مِنَ اللهِ بهِ ، سواءٌ كانَ مُتوَجِّهًا بدُعائِهِ ، كما هو نَصُّ أوَّلِ الحَديثِ ؛ وهو الصَّحيحُ ، أو كان مُتوَجِّهًا بذاتِهِ علىٰ قولٍ ضَعيفٍ ، فإِنَّ التَّوجُّهَ بذواتِ المَخلوقينَ ، والإقسامُ بهم علىٰ اللهِ بِدعَةٌ مُنكَرَةٌ ، لم تأتِ عن النَّبيِّ ﷺ ، ولا عن أحدٍ مِن أَصحابِهِ ، والتَّابعينَ لهم بإِحسانٍ ، ولا الأئمَّةِ الأَربعَةِ ونحوِهِمْ مِن أَئمَّةِ الدِّينِ .

قال أبو حنيفَةَ : «لا ينبغي لأَحَدٍ أنْ يَدْعُوَ اللهَ إلَّا بهِ» (١) .

وقال أبو يوسُفَ : «أَكْرَهُ بحقِّ فُلانٍ ، وبحقِّ أنبيائِكَ ورُسُلِكَ ، وبحقِّ البيتِ ، والمَشْعَرِ الحَرامِ» (٢) .

وقال القُدُوري : «المسألةُ بحَقِّ المَخلوقِ لا تجوزُ ، فلا يقولُ : أسأَلُكَ بفُلانٍ ، أو بمَلائِكَتِكَ ، أو أنبيائِكَ ، ونَحْوِ ذلك ؛ لأَنَّهُ لا حقَّ للمَخلوقِ علىٰ الخالِقِ» (٣) .

واختارَهُ العِزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ ، إلَّا في حقِّ النبيِّ ﷺ خاصَّةً

---

(١) «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٩٧) ، و«الدر المختار وحاشيته رد المحتار» لابن عابدين (٦/ ٣٩٦) .

(٢) «الاختيار لتعليل المختار» للموصلي (٤/ ١٤٢) ، ، و«شرح الطحاوية» (١/ ٢٩٧) .

(٣) الأقوال الثلاثة حكاها شيخ الإسلام في «قاعدة جليلة» (٨٢) ، و«الفتاوىٰ» (١/ ٢٠٢، ٣٤٥) ، وابن القيم في «إغاثة اللهفان» (١/ ٢١٦) .

إنْ ثَبَتَ الحَديثُ [١] .

يُشيرُ إلىٰ حديثِ الأعمىٰ ، وقد تقدَّمَ أنَّـهُ علىٰ تقديرِ ثُبُوتِهِ ليسَ فيهِ إلَّا أنهُ توسَّلَ بِدُعائِهِ لا بِذاتِهِ .

وقد وَرَدَ في ذلك حديثٌ رواهُ الحاكِمُ في مُسْتَدْرَكِهِ -فأَبْعَدَ النُّجْعَةَ- مِن طريقِ عبدِ الرَّحمنِ بنِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ : «لمَّا أَذنَبَ آدمُ الذَّنْبَ الذي أَذْنَبَهُ ، رَفَعَ رأسَهُ إلىٰ العَرْشِ ، فقالَ : أسأَلُكَ بحقِّ مُحمَّدٍ إلَّا غَفَرْتَ لي ...» الحديثَ [٢] !

---

(١) انظر : «فتاوىٰ العز بن عبد السلام» (١٢٦-١٢٧) .

(٢) رواه الحاكم (٢/ ٦١٥) .
قال شيخ الإسلام الإمام الحافظ ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ- : «ورِوَايَةُ الحاكِمِ لِهذا الحديثِ مِمَّا أُنكِرَ عليه ، فإنَّهُ نَفْسَهُ قد قال في كتابِ «المدخَل» : عبدُ الرَّحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسْلَمَ رَوَىٰ عن أَبيهِ أَحاديثَ موضوعَةً لا تَخْفَىٰ علىٰ مَنْ تأَمَّلَها مَنْ أهلِ الصَّنْعَةِ أَنَّ الحَمْلَ فيها عليه .
قُلت : وعبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أسلَمَ ضعيفٌ باتِّفاقهم ، يَغْلَطُ كثيرًا ، ضعَّفَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ ، وأَبو زُرْعَةَ ، وأبو حاتِمٍ ، والنَّسائي ، والدَّارَقُطْني وغيرُهُمْ .
وقال ابنُ حِبَّانَ : كان يقلبُ الأخبارَ وهو لا يَعْلَمُ ، حتىٰ كَثُرَ ذلك مِنْ روايتِهِ ، مِنْ رَفْعِ المراسيل وإسنادِ الموقوفِ فاسْتَحَقَّ التَّرْكَ» .
وَأَمَّا تصحيحُ الحاكِمِ لمثلِ هذا الحديث وأمثالِهِ ، فهذا مِمَّا أَنْكَرَهُ عليه أئمَّةُ العِلمِ بالحَديثِ ، وقالوا : إنَّ الحاكِمَ يصَحِّحُ أحاديثَ وهي موضوعَةٌ مكذُوبةٌ عند أهلِ المعرفةِ بالحديثِ» . «الفتاوىٰ» (١/ ٢٥٤-٢٥٥) ، «قاعدة جليلَة» (١٦٦-١٦٩) .
وحكم عليه بالوضع الألباني في «سلسلة الأحاديث الموضوعة» (١/ ٨٨-٩٩ رقم ٢٥) .

وهو حديثٌ ضَعيفٌ ، بل مَوضوعٌ ؛ لأَنَّهُ مُخالِفٌ للقُرآنِ قال تعالىٰ : ﴿ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأعراف] ، فهذا هو الذي قالَهُ آدمُ .

قال الذَّهبيُّ -في هذا الحديثِ- : «أَظُنُّهُ مَوضوعًا ، وعبدُ الرَّحمنِ بنُ زيدٍ مُتَّفَقٌ علىٰ ضَعْفِهِ» [(١)].

قال ابنُ مَعِينٍ : «ليسَ حديثُهُ بشيءٍ» [(٢)].

الثالث : أنَّ قولَهُ : «يا مُحمَّدُ إنِّي أتوجَّهُ ...» إلخ .

لم تَثْبُتْ في أكثرِ الرِّواياتِ .

وبتقديرِ ثُبوتِها لا يدُلُّ علىٰ جَوَازِ دُعاءِ غيرِ اللهِ ؛ لأنَّ هذا خِطابٌ : لحاضِرٍ ، مُعَيَّنٍ ، يَراهُ ، ويَسمَعُ كلامَهُ ، ولا إنكارَ في ذلك ، فإنَّ الحيَّ يُطْلَبُ مِنهُ الدُّعاءُ كما يُطْلَبُ مِنهُ ما يَقْدِرُ عليه ، فأينَ هذا مِن دُعاءِ الغائِبِ والمَيِّتِ لو كان أهلُ البِدَعِ والشِّركِ يَعلمونَ ؟! [(٣)].

ومِن الأجوبةِ الحَسَنةِ ما قالهُ شيخُ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-:

---

(١) «المستدرك مع التلخيص» للذهبي (٢/ ٦١٥) .

(٢) «التاريخ» لابن معين (٣/ ١٥٧ رقم ٦٦٤) .
وانظر ترجمته في «تهذيب الكمال» (١٧/ ١١٤-١١٩) ففيه بيان تضعيف الأئمة الكبار له .

(٣) «تيسير العزيز الحميد» (١/ ٥١٩) .

«والأعمىٰ كان قد طَلَبَ مِن النَّبيِّ ﷺ **أن يدعو له ، كما طلبَ الصَّحابةُ مِنهُ الاستسقاءَ** . وقوله : «أتوجَّهُ إليكَ بنبيِّكَ محمد نبي الرحمة» ، أي : بدُعائِهِ وشَفاعتِهِ لي ، ولهذا [قال في] تمام الحديث : «اللهم فشفعه فيَّ».»[1] .

وقال : «وقوله : «يا محمد إني توجَّهتُ بكَ إلىٰ ربيِّ» خطابٌ لحاضرٍ في قلبِه ، كما نقولُ في صلاتنا : السَّلام عليك أيها النبيُّ ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ ، وكما يَستَحْضِرُ الإنسانُ مَن يُحبُّهُ ، أو يُبغِضُهُ ويُخاطِبُهُ ، وهذا كثيرٌ ؛ فهذا كُلُّهُ يُبيِّنُ أنَّ معنىٰ التَّوسُلِ والتَّوجُّهِ به ، وبالعباس وغيرِهِما في كلامهم هو التَّوسُّلُ والتَّوجُّهُ بدُعائِهِ وبدُعاءِ العباس ، ودعاءِ مَن توسَّلوا به ، وهذا مشروعٌ بالاتِّفاقِ لا ريبَ فيه»[2] .

الرابع : لو كان السِّرُّ في دعاءِ الأعمىٰ هو توسُّله بذاتِ

---

(١) الفتاوىٰ» (١/ ٣٣٨) ، «قاعدة جليلة» (٢٧٦) .

(٢) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (١١/ ٥٦-٥٧) .
وانظر للاستزادة : «قاعدة جليلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١١٤-١١٥، ١٨٥-١٩٧، ٢٥٩-٢٦٠) ، و«الدرر السنية» ففيها جواب حسنٌ مطول (١١/ ٥٠-٥٧) ، و«جهود شيخ الإسلام في نقض استدلالات أهل الأهواء» د. لطفىٰ أبو خشيم (١/ ٤١٩-٤٢٨) ، و«المطلع علىٰ علل مرويات القبورية» د. محمد الكثيري (٥٧-٧٣) .

النبيِّ ﷺ وجاهِه -دون دعائه- لكان كلُّ مَن دعا بهذا الدُّعاءِ مِنَ العُميان مخلصًا يعافىٰ مِن وقته أو بعد حين .

الخامس : أنَّ النبيَّ ﷺ علَّمَ الأعمىٰ دعاءً يدعُو بهِ ، وفيه قولُه : «**اللهم فشفِّعهُ فيَّ وشفِّعني فيه**» ؛ أي : شفِّع نبيَّكَ فيَّ ؛ أي : أقبل دعاءَهُ لي بأن تردَّ عليَّ بصري ، «**وشفِّعني فيه**» ؛ أي : اقبل دعائي في أن تقبل دعاء النبي ﷺ لي [(١)].

الثاني : ومِن حُججهم حديثُ أنس رضي الله عنه ؛ أنَّ عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا أقحطوا استسقىٰ بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه فقال : «اللهم إنَّا كُنَّا نتوسَّلُ إليكَ بنبيِّنا فتسقينا ، وإنَّا نتوسَّلُ إليكَ بعَمِّ نبيِّنا قال : فيسقونَ» [(٢)].

وهذا الأثرُ ليس فيه دليلٌ علىٰ جوازِ التوسُّل البدعي ؛ بل هو دليلٌ علىٰ التوسُّلِ الشَّرعي ، وهو طلبُ الدُّعاءِ مِنَ الحيِّ الحاضرِ ، وذلك مِن وُجوهٍ :

الأول : أنَّ توسُّلَ عمرَ رضي الله عنه بدعاءِ العبَّاس رضي الله عنه لا بذاتِه .

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (٢/ ٢٨٧-٣٨٧) ، و«التوصل إلىٰ حقيقة التوسل» للرفاعي (٢٢٩-٢٣٢) .
(٢) رواه البخاري (١٠١٠) .

الثاني : أنَّ قولَ عمر رضي الله عنه : إنا كنا نتوسَّلُ إليكَ بنبِّنا هذه الجُملةُ يفسِّرُها ما كان عليه الصَّحابةُ رضي الله عنهم في حياةِ النبيِّ ﷺ أنهم كانوا يطلبونَ مِنَ النبيِّ ﷺ أن يدعو لهم ، لا أنهم يسألونَ اللهَ بذاتِه أو بجاهِه ، كما في قِصَّةِ الأعرابي الذي قال للنبيِّ ﷺ : ادعُ اللهَ أن يُغيثنا ، وقِصَّةِ المرأة التي كانت تُصرَعُ ؛ حيثُ جاؤوا إلىٰ النبيِّ ﷺ وطلبوا منه الدعاء .

الثالث : لو كان التوسُّلُ بالذَّاتِ جائزًا كما يدعيه المجيزون للتوسل البدعي لمَا عدَلَ عمرُ رضي الله عنه عن التَّوسُّل بذاتِ النبيِّ ﷺ إلىٰ العباس رضي الله عنه ؛ لأنه ممكن لو كان مشروعًا .

الثالث : ومنها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ما خَرجَ رجلٌ مِن بيتِه إلىٰ الصَّلاةِ فقال : **اللهم إنِّي أسألُكَ بحقِّ السَّائلينَ عليكَ** وبحقِّ مَمْشايَ ، فإنِّي لم أَخرُج بطرًا ولا رياءً ولا سُمعةً ، خَرَجتُ اتقاءَ سُخْطِكَ وابتغاءَ مرضاتِكَ ، أسألُكَ أن تُنقِذَني مِنَ النارِ ، وأن تغفِرَ لي ذُنوبي إنه لا يغفرُ الذُّنوبَ إلَّا أنتَ ، وكَّلَ اللهُ به سبعينَ ألفَ ملك يستغفرون له ، وأَقبلَ اللهُ عليه بوجهِهِ حتىٰ يَفرَغَ مِن صلاتِه»[1] .

---

(١) رواه أحمد (١٧/ ٢٤٧ رقم ١١١٥٦)، وابن ماجه (١/ ٢٥٦ رقم ٧٧٨).

فهذا الحديثُ ضعيفٌ ؛ لأنهُ مِن رواية عَطيةَ العوفي عن أبي سعيد الخدري ، وعطية ضعيفٌ ، وقد حكم بضعفه جمع من العلماء كالنَّووي [(١)] وابن تيمية [(٢)] والبوصيري [(٣)] ، والألباني [(٤)] ، فإذا تبيَّنَ ضعفُه سقطَ الاحتجاجُ به ، ولم يحل الاستشهادُ به في مسألةٍ كهذه .

وعلىٰ فرضِ صِحَّتِه **فلفظُهُ لا حُجَّةَ فيه ؛ فإنَّ حقَّ السائلين عليه أن يُجيبَهم ، وحقَّ المُطيعين له أن يُثيبهم ، وهو حقٌّ أحقَّهُ اللهُ سبحانه وتعالىٰ علىٰ نفسِه الكريمةِ** ، بوعدِه الصَّادقِ باتفاقِ أهل العلم ، وبإيجابه علىٰ نفسِه ، كما أنَّ الطاعةَ سببٌ لحصولِ إجابته وإثابتِه فهو مِنَ التوسُّل به والتوجُّه به ، ولو قُدِّر أنه قسمٌ لكان قسمًا بما هو مِن صفاتِه ؛ لأنَّ إجابتَه وإثابتَه مِن أفعالِه وأقوالِه [(٥)] .

---

(١) انظر : «الأذكار» (٧٦-٧٧) .

(٢) انظر : «الاقتضاء» (٢/ ٧٩٦-٧٩٧) ، و«قاعدة جليلة» (٢١٥-٢١٦، ٢٧٧) .

(٣) انظر : «مصباح الزجاجة» (١/ ٩٨).

(٤) انظر : «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢٤) .

(٥) انظر : «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٢٠٩، ٣٤٠) ، و«الاقتضاء» (٢/ ٧٩٦-٧٩٧) .

الرابع : حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لمَّا اقترفَ آدمُ الخطيئةَ قال : يا ربِّ أسألُكَ بحقِّ محمدٍ إلَّا ما غفرتَ لي ، فقال الله تعالىٰ : يا آدم كيفَ عرفتَ مُحمدًا ، ولم أَخلُقه ؟ قال : يا ربِّ إنكَ لمَّا خَلقتني رَفَعتُ رأسي فرأيتُ علىٰ قوائم العرش مكتوبًا : لا إله إلَّا اللهُ محمدٌ رسولُ اللهِ ، فعلمتُ إنكَ لم تُضِفْ إلىٰ اسمكَ إلَّا أحبَّ الخلقِ إليكَ ، فقال الله تعالىٰ : صدقتَ يا آدمُ ، إنهُ لأحبُّ الخَلقِ إليَّ ، وإذا سأَلْتني بحقِّهِ فقد غَفَرتُ لكَ ، ولولا محمدٌ ما خلقتُكَ» (١) .

وهذا الحديث قد حكم جمع من الأئمة والعلماء ببطلانه ؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية ، والذهبي ، وابن حجر وغيرهم (٢) ، فإذا تبين بطلانه فلا يحل الاحتجاج به أو اعتقاد ما تضمنه أو العمل به ، ثم هو مخالف للقرآن لأن الله سبحانه وتعالىٰ ذكر قصة آدم عليه السلام وتوبته وتوسله ، ولم يذكر أنه توسل بالنبي ﷺ (٣) .

---

(١) رواه الطبراني في «الأوسط» (٦/ ٣١٣ رقم ٦٥٠٢) ، والحاكم (٢/ ٦١٥) ، وهو حديثٌ موضوعٌ ، حكمَ أهلُ العلم ببطلانه كما سيأتي . وانظر : «السلسلة الضعيفة» (٢٥) .

(٢) انظر : «الرد علىٰ البكري» (٥٢) ، و«ميزان الاعتدال» (٢/ ٥٠٤) ، و«لسان الميزان» (٥/ ١٢) .

(٣) «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (٩/ ٢٣٣) .

الخامس : حديثُ : «**إذا كانت لكم إلىٰ اللهِ حاجةٌ فسَلُوهُ بجاهي ؛ فإنَّ جاهي عندَ اللهِ عظيمٌ**» .

وهذا حديثٌ باطلٌ لا أصلَ لهُ في شيءٍ مِن كُتُب الحديثِ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «حديثٌ باطلٌ لم يروهِ أحدٌ مِن أهل العلمِ ولا هو في شيء مِن كتب الحديث» [1].

وقال أيضًا : «هو مِنَ المكذوباتِ التي لم يَروِها أحدٌ مِن عُلماءِ المُسلمينَ ، ولا هو في شيءٍ مِن كُتب الحديثِ» [2].

(١) «مجموع الفتاوىٰ» (١/ ٣٤٦) .
(٢) «مجموع الفتاوىٰ» (٢٤/ ٣٣٥) .

ترجمة المؤلف :

هو الشيخُ الإمامُ [١] العالِمُ الفاضلُ الواعِظُ خطيبُ حصن الأكراد [٢] شهابُ الدِّين أحمدُ بن محمد بن محمود بن إسماعيل بن مُرِّي البعلبكي الشافعيُّ .

ذكره الذهبي فيمن ولد عام (٦٧٧هـ) في رمضان بدمشق ثم قال : «قال لي -ابن مري- سنة عشرين [٣] : «لا ، بل سنة ستٍّ» [٤].

مذهبه الفقهي :

عامَّةُ الكُتب التي ترجمت لهُ حسبَ ما تيسَّرَ لنا لم تذكُر مذهبه الفقهي .

لكن وقفنا علىٰ قولين بخصوص مذهبه :

الأول : أنه شافعيٌّ ، وقد نسب نفسه لمذهب الشافعي في نسخة لـ«العقيدة الواسيطة» لشيخه ابن تيمية مقروءةٍ عليه عام

---

(١) وصفه بهذا الصفدي في «أعيان العصر» (١/ ٣٨٨) .
(٢) وصفه بهذا الذهبي في «معجم شيوخه» (١/ ١٠٢) .
(٣) أي أنه حدثه عام (٧٢٠هـ) .
(٤) «تاريخ الإسلام» (١٥/ ٣٥٦) ، و«معجم الشيوخ» (١/ ١٠٢) للذهبي .

(٧١٥هـ) وعليها سماع لابن مري [١] .

وجاء في النسخة الخطية للكتاب الذي نحققه عند ذكر العنوان أنه «شافعي» ، كما جاءت هذه النسبة في ختام النسخة [٢] .

وكذلك في نسخة لـ«الكيلانية» لابن تيمية قال عن نفسه : «ابن مري الشافعي» وكان ذلك عام (٧٠٤هـ) [٣] .

وهذا كافٍ ، فما بعد الإقرار بينةٌ .

كذلك ما ذكره شهاب الدين النويري (ت: ٧٣٣هـ) -وهو معاصر له- أنه شافعي المذهب [٤] .

ولمَّا وقعَ البلاءُ عليه مالَ إليه ابن جماعة -وهو قاضي الشَّافعية- وكان كلُّ قاضي مذهب يناصرُ أصحابه حتىٰ لا يُعاب بتركهم لخُصومِهم مِنَ المذاهب الأُخرىٰ ! [٥] ، وهذه قرينةٌ علىٰ مذهبه [٦] .

---

(١) انظر : «العقيدة الواسطية» بتحقيقي (٢٥، ٣٥) .
(٢) انظر : (١/ ب) ، (٣٦/ ب) .
(٣) سنعرض صورة منه ضمن المخطوطات ص (٩٤) وهناك التفاصيل .
(٤) انظر : «نهاية الأرب في فنون الأدب» تأليفه (٣٢/ ٢٦٤) ط دار الكتب والوثائق القومية بمصر .
(٥) كما وقع من عيب الحنابلة علىٰ قاضيهم لمَّا تخلىٰ عن مناصرة شيخ الإسلام ابن تيمية في مناظرته المعروفة بـ«مناظرة الواسطية» انظر : «المناظرة الواسطية» (٤٨-٥٠) اعتناء د . هيثم الحمري .
(٦) كنا ذكرنا هذه القرينة قبل الانتباه إلىٰ الدليل الأول ، فأبقيناها كما هي .

الثاني : أنه حنبليٌّ ، ذكره المقريزي (ت: ٨٤٥هـ) [١] ولم يذكر دليلًا علىٰ ذلك ، ووافقه الشيخ صالح آل عثيمين (ت: ١٤١٠هـ) [٢] ويظهر -والعلم عند الله- أنَّ الحاملَ لهم علىٰ ذلك هو ما ذُكِرَ مِن ميلِه لشيخ الإسلام ابن تيمية وتتلمذه علىٰ يديه ، وهذا ليس دليلًا علىٰ حنبليته ، فقد وقع هذا للذهبي وابن كثير وابن رشيق وغيرهم وهم ليسوا حنابلة ...

فالذي ظهر لنا أنه شافعي المذهب كما تقدم بيانه .

شيوخُه وطلبُه للعِلم :

المصادِرُ في ذِكر شيوخِه شحيحةٌ ، والسَّبب في ذلك -والله أعلم- ما أصابَ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ مِن مِحنةٍ عظيمةٍ وبلاءٍ شديدٍ ، **فغلبَ في مصادر عديدة ذِكرُ مِحنتهِ علىٰ شيوخه وترجمته ، وسيأتي معنا ذِكرُ محنةِ المؤلف ، وما تعرض له بسبب تمسكه بالعقيدة السلفية** ، وتحذيره من البدع والضلالات ، وخاصة فيما يتعلقُ بالصُّوفية القبورية ، ومسألة الاستغاثة بغير الله .

فمن أبرزِ شُيوخِهِ :

شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ،

(١) كما في كتابه : «السلوك لمعرفة دول الملوك» (٣/ ٨١) .

(٢) كما في كتابه : «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» (٣/ ١٢١٨) .

نص علىٰ ذلك المؤلف نفسه في رسالته الشَّهيرة إلىٰ تلاميذ الشيخ ، التي يحثُّهم فيها علىٰ جمع تراثِ شيخ الإسلام والعناية به ، فقال فيها : «**شيخنا الحاذق**» ، ويصفُ مُؤلَّفاتِ شيخه ابن تيمية بأنها ذخيرةٌ صالِحةٌ للإسلام وأهلِه ، وخزانةٌ عظيمةٌ لمن يُؤلِّف منها وينقل ، وينصرُ العقيدة السَّلفية ، حتىٰ أنه -رَحِمَهُ اللهُ- نسخ بيده : الرد علىٰ عقائد الفلاسفة ، فقال في رسالته إلىٰ تلاميذ الشيخ : «ليس في الوجود بهذا المؤلف نسخة كاملة غير النسخة التي بخطي وكانت في الخرستان [١] الشمالي من مدرسة شيخنا» [٢].

وقال الصَّفديُّ : «اجتمَعَ بابن تيمية فمالَ إليه ، وأحبَّهُ ولازَمَهُ ، وتركَ كلَّ ما هو فيه ، وتلمَذَ له ولازَمَهُ مُدَّةً» [٣].

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر : «ثم اجتمَعَ بابن تيمية ، فأحبَّهُ ولازَمَهُ ، وكَتَبَ مُصنَّفاته ، وبالغَ في التَّعصُّبِ لهُ» [٤] .

وقال بدرُ الدِّين العيني الحنفي : «كان أجلَّ أصحابه» [٥].

---

(١) الحجرة الصغيرة . انظر : «تكملة المعاجم العربية» (٤/ ٥٥) .

(٢) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون» (١٩٥) .

(٣) «أعيان العصر» له (١/ ٣٨٨) .

(٤) «الدرر الكامنة» (١/ ٣٥٨) .

(٥) «عقد الجمان» نسخة أحمد الثالث رقم (٢٩١١) الجزء (١٧) لوحة (١٧/ ب) .

ومن شيوخه: الحافظُ جمال الدين المِزِّي (ت: ٧٤٢هـ).

فقال المؤلف في رسالته الشهيرة: «شيخنا الحافظ جمال الدين المزي»[(١)].

توبةُ العلامة ابن مُرِّي ورجوعه إلىٰ عقيدة السَّلفِ:

أهلُ السُّنةِ والجماعةِ يعرفونَ الحقَّ ويرحمونَ الخَلقَ، فلهم نصيبٌ وافرٌ مِنَ العِلم والرَّحمةِ والشَّفقةِ بالمُسلمين عامَّةً، وبأهل العِلم خاصةً، فمَن أخطأَ منهم بيَّنوا لهُ الحقَّ والصَّوابَ؛ بالكلمةِ الطَّيبةِ والموعظةِ الحسنةِ، وأمَّا أهلُ الأهواءِ والبدع فهم يُكذِّبون بالحقِّ، ويُكفِّرونَ الخلقَ، فلا عِلمَ عندَهُم ولا رَحمةَ، وإذا قامت عليهم حُجَّةُ أهل السُّنةِ عدَلُوا إلىٰ حَبسِهم وعُقوبتهم إذا أَمكنَهُم، وِراثةً عن فِرعونَ؛ فإنه لمَّا قامت عليه حُجَّةُ موسىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ولم يُمكنه عنها جوابٌ: ﴿قَالَ لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَٰهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الشعراء]»[(٢)].

والعلامة شهاب الدين ابن مُرِّي كان في مبدأِ حالِه مُنحرفًا عن العقيدةِ السَّلفيةِ، وعمَّن ينصُرُها ويذبُّ عنها، وعلىٰ رأسهم في زمنه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه، ولم يقتصر أمرُهُ علىٰ الانحرافِ، بل كان -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- مِمَّن يحطُّ علىٰ

(١) «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (١٩٦).
(٢) «مختصر الصواعق» (٤/ ١٦٠٦) بتصرف.

شيخ الإسلام ابن تيمية ، وسُنةُ اللهِ في خلقِه أنَّ مَن اجتهد وتحرَّىٰ الحقَّ والصَّوابَ ، وتأمل نصوص الكتاب والسنة ، وكلام الأئمة المتقدمينَ في العقائد ، وطريقة تصنيفهم وذكرهم للأدلَّةِ مِن نصوص الكتاب والسُّنةِ ، ورُدودهم علىٰ تحريفِ الغالين وتأويل الجاهلين ، ولجأ إلىٰ الله سبحانه وتعالىٰ -قبل هذا كُلِّه- بالدُّعاءِ والاستغفار ؛ فإنَّ اللهَ لا يخذله ولا يُضيِّعه ، بل يُوفِّقه سبحانه وتعالىٰ للحقِّ بإذنه ، ﴿ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ﴾ [البقرة] . ثم بعد صِدقِه مع الله يُجالِسُ أهل الحقِّ ليسمع منهم ما عندهم .

قال الصَّفدي (ت: ٧٦٤هـ) في ترجمته : «أحمد بن محمد ابن مُرِّي : الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدِّين البعلبكي ، **كان في مبدأ حالِه مُنحرفًا عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، ومِمَّن يحطُّ عليه ، فلم يزل به أصحابُه إلىٰ أن اجتمعَ به ، فمالَ إليه وأَحبَّهُ ، ولازَمَهُ**(١) **، وتركَ كلَّ ما هو فيه ، وتلمذَ لهُ ولازَمَهُ**

(١) طريقةُ أهل البدع تنفيرُ العامَّةِ والخاصَّةِ مِن عُلماءِ أهل السُّنة السَّلفيين ، ونسبة الأقوال القبيحة لهم واستخدام كلِّ وسيلةٍ في ذلك ، أمَّا من وفقه الله وجالس العلماء واستمع إلىٰ كلامهم وقرأ كتبهم -وليس من كتب أعدائهم- وكان راغبًا في الحقِّ فإنَّ أمره يؤولُ إلىٰ خير ، وتنكشِفُ أمامهُ الحقيقةُ ، كما قال القائل :

يا ابنَ الكرام ألَا تدنوا فتُبصِرَ ما قد حدَّثوكَ فَمَا راءٍ كمن سَمِعَا

مُدَّةً»[1] .

وقال الحافظُ ابنُ حَجَر : «**كان مُنحرفًا عن ابن تيميَّةَ ، ثمَّ اجتمعَ به فأحبَّهُ** ، وتلمذَ لهُ ، وكَتَبَ مُصنَّفاتِه» **!**[2] .

وذَكَرَ هذا جَمعٌ مِنَ العُلماءِ مِمَّن تَرجَمَ لهُ[3] .

عنايةُ المُؤلِّفِ بتُراثِ شيخِه ابن تيميَّةَ :

للعلامة ابن مُرِّي رسالةٌ بديعةٌ في ذلك يُوصي فيها تلاميذ الشيخ بالعنايةِ بتراثِه وحفظِه مِنَ الضَّياع ومِن عبثِ العابثين فقال -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «معشرَ الإخوانِ لا تُعاملوا الوقتَ الحاضِرَ بما عاملتُم به الوقتَ الذي قد سلفَ ، فإنَّ حياتهُ رحمهُ الله ورضي عنه كانت مأمولةً لاستدراكِ الفائتاتِ ، وتكميل الغايات والنهايات ، فاغتنموا تحصيلَ كُلِّ مُهمَّةٍ في وقتها بلا كَسَل ولا مَلل ، ولا تشاغُلٍ ولا بُخل ؛ لأنَّ هذا المهم الكبيرَ أَحقُّ شيءٍ يُبذل في تحصيله المالُ الكثيرُ ، وقد عَلِمتُم مَضرَّةَ التَّعلُّل والتَّسويفِ ، وكونَ ذلك مِنْ أكبرِ القواطِع عن مصالحِ الدُّنيا والآخرةِ»[4] .

---

(١) «أعيان العصر» (١/ ٣٨٨) .

(٢) «الدرر الكامنة» (١/ ٣٥٨) .

(٣) كما سيأتي في الكلام علىٰ المحنة .

(٤) «الجامع لسيرة ابن تيمية» (١٩٤) .

ويُوصي ابن مُرِّي أصحابه تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية بالعناية بالشيخ أبي عبد الله ابن رُشيِّق [(١)] ، فيقول : «احتفظوا بالشيخ أبِي عبد الله وبما عنده مِنَ الذَّخائرِ والنَّفائس ، وأقيموا لهذا الجليل بأكثر ما تقدرون ؛ لأنهُ قد بقي في فنِّه فريدًا ، ولا يقومُ مقامه غيره مِن سائر الجماعةِ علىٰ الإطلاقِ» [(٢)] .

ويقول لهم أيضًا : «مِمَّا أحثُّ هِممكم الصَّالِحةَ عليه : تحصيلُ كراريس الردِّ علىٰ عقائد الفلاسفة ، فإنهُ ليس في الوُجودِ بهذا المؤلف نسخة كاملة غير النُّسخة التي بخطي» [(٣)] .

ومِن حِرصه الشَّديد علىٰ تراث شيخه ابن تيمية من عبث العابثين ، وتحريف أهل الأهواء المبطلين ، يقول : «إذا جُمعت هذه المؤلفات العزيزة الكثيرة ، ونُقل مِن المُسودات

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن رُشيِّق المالكي (ت: ٧٤٩هـ) صاحب كتاب «مؤلفات ابن تيمية» وناسخ كتبه ، وهو من أبصر الناس بخط ابن تيمية وبمؤلفاته .
وقد نشر كتابه ضمن «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (٣٥٠-٣٧٩) .

(٢) «الجامع لسيرة ابن تيمية» (١٩٤) باختصار يسير.

(٣) «الجامع» (١٩٥) .
وقد قرأ «العقيدة الواسطية» كاملة علىٰ شيخه ابن تيمية ، وبحضور جماعة من العلماء ، وكتب هذا السماع بيده ، وقال : «قرأها من أولها إلىٰ آخرها علىٰ مؤلفها شيخ الإسلام ابن تيمية : أحمد بن محمد بن محمود بن مري الشافعي في الحادي والعشرين من ربيع الأول سنة ٧١٥» . انظر صورتها في «الواسطية» (٢٥، ٣٥) بتحقيقي .

ما لم يُنقل ، وقُبل رأي أبي عبد الله -ابن رُشيق- في ذلك ؛ لأنه علىٰ بصيرةٍ مِن أمرِه ، وهو أخبرُ الجماعة بمظانِّ المصالح المُفردة التي قد انقطعت مادَّتُها ، **وقوبل كل ما يُكتب مع أصلح الجماعةِ علىٰ أصلحِ النُّسخ ، أو علىٰ نسخةِ الأصل** ، ورُوجع شيخنا الحافظ جمال الدين -المزي- الذي هو بقيَّةُ الخير لثقته وخبرته وشفقتِه وتحرُّقه علىٰ ظهورِ هذه الموادِّ الصَّالحةِ في الوُجودِ ، ولسعةِ علمِه وإحاطتِه بكثير مِن مقاصدِ شيخنا المؤلف . وُروجع -أيضًا- الشيخانِ الصَّالحانِ الفاضِلانِ المُحقِّقان : شرفُ الدِّين القاضي -ابن قاضي الجبل- ، وشمس الدين بن أبي بكر -ابن القيم- ؛ فإنَّهما أحذقُ الجماعة علىٰ الإطلاقِ في المناهج العقليةِ وغيرها ، وأذكر للمباحث الأصولية فيما يشتبِهُ مِن المقاصد ، خوفًا مِنَ التَّصحيفِ وتغيير بعض المعاني» (١) .

ويقول أيضًا : «اجمعوا كلَّ ما تقدرون عليه مِن أنواع المُؤلفات الكبار ، وأشتاتِ المسائل الصِّغار ، ومِن نُسخ الفتاوىٰ المُتفرِّقةِ ، وسائر كلامِه الذي قد مُلِئ ولله الحمدُ مِن الفوائد والشَّوارد ، فأَيقِظُوا الهِمم ، وابذُلوا الأموالَ الكثيرةَ في تحصيل هذا المطلب العظيم الذي لا نَظيرَ لهُ .

---

(١) «الجامع» (١٩٧) .

فإن يسَّرَ اللهُ تعالىٰ وأعانَ علىٰ هذه الأمور العظيمةِ صارت إن شاء الله تعالىٰ مؤلفاتُ شيخنا ذخيرةً صالحةً للإسلام وأهلِه ، وخزانةً عظيمةً لمن يُؤلِّفُ منها وينقُل ، ويَنصُرُ الطَّريقةَ السَّلفية علىٰ قواعدها ، ويَستخرِجُ ويَختَصِرُ إلىٰ آخر الدَّهرِ إنْ شاءَ الله تعالىٰ» [1].

وقبل أن يختم ابن مري رسالته قال كلمات جميلة ، وأقسم عليها بالله العظيم ، وقد برَّ بقسمه -رَحِمَهُ اللَّهُ- فقال : «**فلا تيأسوا مِن عدم قبولِ القلوب القريبةِ والبعيدةِ لكلام شيخنا ، فإنهُ ولله الحمدُ مَقبولٌ طوعًا وكرهًا** ، وأين غاياتُ القلوب السَّليمة لكلماتِه ، وتتبُّع الهمم النَّافذة لمباحثه وترجيحاته ؟! **ووالله إن شاءَ اللهُ ليُقيمنَّ اللهُ سبحانه لنصر هذا الكلام ونشرِه وتدوينِه وتفهُّمه ، واستخراج مقاصِدِه واستحسانِ عجائبه وغرائبه رجالًا هم الآن في أصلاب آبائهم ، وهذه سنةُ اللهِ الجارية في عبادِه وبلادِه ...**

ومِنَ المعلوم أنَّ البُخاريَّ مع جلالةِ قدره أُخرِج طريدًا ، ثم ماتَ بعد ذلك غريبًا ، وعوَّضهُ اللهُ سبحانه عن ذلك بما لا خطَرَ في بالِه ، ولا مرَّ في خيالِه ، مِن عُكوفِ الهِمم علىٰ كتابه ،

---

(١) «الجامع» (١٩٧-١٩٨) بتصرف .

وشِدَّةِ احتفالها به ، وترجيحها له علىٰ جميع كُتُب السُّنن ؛ وذلك لكمالِ صِحَّتِه ، وعظمةِ قَدْرِه ، وحُسن ترتيبه وجمعِه ، وجميلِ نيَّةِ مُؤلِّفِه ، وغير ذلك مِن الأسباب .

ونحن نرجو أن يكونَ لمُؤلَّفاتِ شيخنا أبي العباس مِن هذه الوراثة نصيبٌ كبير إن شاء الله تعالىٰ ؛ لأنه كان بنىٰ جملةَ أُمورِه علىٰ الكتاب والسُّنةِ ، ونصوص أئمة سلف الأمةِ ، وكان يقصد تحرير الصِّحةِ بكلِّ جُهده ويدفعُ الباطل بكُلِّ ما يقدِرُ عليه ، لا يهابُ مخالفَةَ أحدٍ مِن الناسِ في نَصرِ هذه الطَّريقةِ ، وتَبيين هذه الحقيقةِ .

وقد عُلِم أنَّ لكُتبهِ مِن الخُصوصيَّةِ والنَّفع والصِّحةِ ، والبسطِ والتَّحقيق ، والإتقانِ والكمالِ ، وتسهيل العباراتِ ، وجَمْع أشتاتِ المُتفرِّقاتِ ، والنُّطقِ في مضايقِ الأبواب بحقائق فَصْلِ الخِطاب ، ما ليس لأكثر المُصنِّفين ، في أبواب مسائل أصولِ الدِّين ، وغيرها مِن مسائل المُحقِّقين ، لأنه كان يجعلُ النَّقل الصَّحيح أصله وعمدته في جميع ما يَبني عليه ، ثم يعتضِدُ بالعقلياتِ الصَّحيحةِ التي تُوافِقُ ذلك وبغيرها ، ويجتهد علىٰ دفع كل ما يُعارض ذلك مِن شُبَه المعقولات ، ويلتزم حَلَّ كلِّ شبهة كلامية وفلسفية كما قدمتُ الإشارة إلىٰ ذلك ، ويلتزم أيضًا الجمع بين صحيح المنقول وصريح

المعقولِ ، ويَجزمُ بأنَّ فرضَ دليلين قطعيين يتعارضان من المُحالِ إنْ كانا عقليين أو عقليًّا ونقليًّا»[1] .

وقد وقعَ كُلُّ ما قالَه الإمام ابنُ مُرِّي ، وصدقت فِراسَتُهُ فيه ، فلا تزالُ الدِّراساتُ العلميةُ لشخصيَّةِ ابن تيمية تتوالىٰ ، وكتبه تُنشر وتعادُ طباعتها ، بل لا يوجدُ عالم كُتبت حوله الدراسات العلمية واستفاد الناس مِن كتبه ونقلوا عنها مِن وفاته إلىٰ يومنا هذا مثله ، وقد كتب اللهُ لهُ القَبولَ في الأرض ، **بل إنَّ كُتُبَه لم تُشرِق الشَّمسُ علىٰ أرض إلَّا وقد دُرِّست فيها وقرئت .**

محنةُ العلامة ابن مُرِّي[2] :

اتَّفقَ المُؤرِّخونَ علىٰ أنَّ ما جرىٰ لابن مري كان بسبب كلامه في مسألةِ الاستغاثةِ بغير الله ، وإنكارِه علىٰ المُجيزين لها من الصوفية القبورية .

قال الإمام الذهبي في حوادث سنة (٧٢٥هـ) : «وضُرب

---

(١) «الجامع» (١٩٨-٢٠٠) بتصرف .

(٢) استفدنا من منشور علىٰ موقع سلف بعنوان : «محنة شهاب الدين ابن مُرِّي في مسألة الاستغاثة» ، وزدنا عليه أشياء كثيرة .

بمصر شهاب الدين أحمد بن مُرِّي نحو خمسين سوطٍ ، ونُفي إلىٰ بيت المقدس بسبب مسألةِ الاستغاثةِ ، قال : لا يجوزُ أن يُستغاثَ بمخلوقٍ ولا نبيٍّ»[(1)] .

وقال ابن كثير : «وفيها مُنِعَ شهابُ الدِّين ابن مُرِّي البعلبكي مِنَ الكلام علىٰ الناس بمصرَ علىٰ طريقةِ الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وعزَّرَهُ القاضي المالكي بسبب مسألةِ الاستغاثةِ»[(2)] .

وقال الصَّفدي : «تكلَّمَ في مسألةِ الاستغاثةِ والوَسيلةِ برسولِ اللهِ ﷺ ، فمَنَعَهُ قاضي القضاة المالكي مِنَ الجُلوس في سادس عشر شهر **ربيع الأول سنة خمس وعشرين وسبعمئة**»[(3)] .

وقال مثله ابن فضل الله العمري القرشي (ت: ٧٤٩هـ)[(4)] .

وقال ابن حَجَر : «سلكَ طريق ابن تيمية في الحطِّ علىٰ الصوفيةِ ، ثمَّ إنهُ تكلَّمَ في مسألةِ التَّوسُّل بالنبيِّ ﷺ وفي مسألةِ الزِّيارة وغيرهما علىٰ طريقةِ ابن تيمية ، فوثَبَ به جماعةٌ مِنَ

---

(١) «دول الإسلام» (٢/ ٢٦٦) ، و«ذيل العبر» (١٣٨) .
(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ٢٥٤) ط التركي .
(٣) «أعيان العصر» (١/ ٣٨٨) .
(٤) «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» تأليفه (٢٧/ ٥٣٣) ط أبوظبي .

العامَّةِ ، ومَن يتعصَّبُ للصُّوفيةِ وأرادُوا قَتلَهُ ، فهرَبَ ، فرَفَعُوا أمرَهُ إلىٰ القاضي المالكي تقي الدين الإخنائي فطلَبَهُ وتغيَّبَ عنهُ ، فأَرسَلَ إليه وأَحضَرَهُ وسجَنَهُ ومنَعَهُ مِنَ الجُلوسِ وذلك بعد أن عقدَ له مجلس بين يدي السلطان وذلك في ربيع الآخر سنة خمس وعشرين وسبعمئة ، فأثنىٰ عليه بدر الدين ابن جنكلي وبدر الدين بن جماعة وغيرهما من الأمراء ، وعارضهم الأمير الحظيري فحطَّ عليه وعلىٰ شيخه ، وتفاوض هو وجنكلي حتىٰ كادت تكون فتنة ، ففوض السلطان الأمر لأرغون النائب فأغلظ القول للفخر ناظر الجيش ، وذكر أنه يسعىٰ للصوفية بغير علم ، وأنهم تعصَّبوا عليه بالباطل ، **فآل الأمرُ إلىٰ تمكين المالكي منهُ** :

فضرَبَهُ بحضرَتِه ضربًا مبرِّحًا حتىٰ أدماهُ ، ثم شهرهُ علىٰ حمارٍ أَركبهُ مقلوبًا .

ثم نُودِي عليه : هذا جزاءُ مَن تكلَّمَ في حقِّ رسولِ الله ﷺ !!

فكادتِ العامَّةُ تقتُله ، ثم أُعيد إلىٰ السِّجنِ(١) ، ثم شفعَ فيه ، فآل أمرُهُ إلىٰ أن سُفِّرَ مِنَ القاهرة إلىٰ الخليل فرحل بأهله

---

(١) كان ذلك في التاسع عشر من جمادىٰ الأولىٰ من سنة (٧٢٥هـ) . كما في : «أعيان العصر» للصفدي (١/ ٣٨٨) ، و«السلوك» للمقريزي (٣/ ٨١) .

وأقام به [١] ، وتَرَدَّدَ إلىٰ دمشق» [٢] .

وقال في موضع آخر في ترجمة الإخنائي : «وكان كثيرَ الحطِّ علىٰ الشيخ تقي الدين ابن تيمية وأتباعه ، وهو الذي عزَّرَ الشِّهاب ابنُ مُرِّىٰ ، وكان علىٰ طريقةِ الشَّيخ تقي الدين ، ويتكلَّم علىٰ الناس بلسانِ الوَعظِ لَمَّا قَدِمَ مصرَ ، ونَفَقَت لهُ سوقٌ ، واستقرَّ في جامع الأمير حسين يعمل المواعيد ، إلىٰ

---

(١) هكذا كان حال هذا القاضي المجرم الذي يحارب أهل التوحيد بما أُعطي مِن جاهٍ وسُلطانٍ ، فالاستغاثة بالنبيِّ ﷺ شركٌ أكبر ، وهذا القاضي جعلها مِن الدِّين ، ثم جعلَ مَن يُنكِرها مِن أعداء رسولِ الله طاعنًا فيه ، ثم عاقب من يمنع من ذلك ! فالضلال دركات اتبع فيها أهل البدع خطوات الشيطان ، بل كان هذا الرجل ومَن معهُ مِن أشدِّ أهل الضلال شِدَّةً علىٰ أهل السُّنةِ ، واستعانوا بسلاطين زمانهم في إرهاب الناس وظلمهم والتَّسلُّطِ عليهم ، ولذلك وقع لابن تيمية وطلابه النُّجباء مِن التَّضييق والسِّجن والظُّلم ما تُضرب به الأمثال ولا يصبر عليه إلَّا الأبطالُ مِنَ الرِّجالِ ، وبهذا نعرفُ سبب مداهنةٍ أو مداراة بعض علماء تلك القرون لأمثال هؤلاء ، إذ السِّجنُ والطَّردُ مِن الوظيفةِ أقل ما يواجهه ، هذا إنْ سَلِمَ مِن الإهانةِ والإذلالِ أمامَ العامَّةِ ، وعلىٰ هذا قامت الدولة العثمانية الصوفية القبورية ، حتىٰ رحم الله المسلمين بالدَّولة السعودية السُّنية فنصرت التوحيد وأهله ، ونشرت السُّنة وكثر العلم والخير بعد أن كان كثير من العلماء فيما مضىٰ يختفون ؛ لأنهم سيقتلون أو يسجنون .

(٢) «الدرر الكامنة» (١/ ٣٠٢-٣٠٣) .

أن جرت مسألةُ التَّوسل فتكلَّم فيها بكلام شيخِه فأنكروا عليه . وبلَغَ ذلك القاضي فطلبه وعزَّرَهُ وطُوِّفَ بِهِ **وبالَغ فِي إهانتِه وتألَّمَ لَهُ كثيرٌ مِنَ الناسِ»** [1] .

وقال بدرُ الدين العيني الحنفي في تاريخه «عقد الجمان» : فصلٌ فيما وقع من الحوادث في سنة ٧٢٥هـ : «ومنها : واقعةُ شهاب الدين ابن مُرِّي : وكان هذا قد حضرَ إلىٰ مصرَ **صحبةَ الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وكان أجل أصحابه ،** واستقرَّ بمصرَ بعدَ سفرِ الشيخ تقي الدين إلىٰ الشَّام ، وصارَ يتكلَّم في جامع عمرو بن العاص ، ثم انتقل إلىٰ جامع الأمير شرف الدين حسين [2] ، واتفق وصول الشيخ شمس الدين ابن الجوزي [3] مِن بغداد في أوائل هذه السَّنةِ ، ونزل بخانقاه سعيد السعداء [4] ، وشرَعَ يتكلَّمُ في الجامع الأزهر وغيره ، ويعظُ الناس وأقبلَ عليه العالَم ، وقاموا بأمرِهِ الصُّوفية ، وسألوه أن يتكلَّمَ في جامع الأمير حسين يوم الجمعة فصعد المنبر بعد صلاة الجمعة وتكلَّمَ بكلام حسن مِن تنزيه

---

(١) «رفع الإصر عن قضاة مصر» تأليفه (٣٥٣) دار الخانجي .
(٢) كلمة غير واضحة .
(٣) لم أقف له علىٰ ترجمة .
(٤) الخوانك جمع خانكاه وهي كلمة فارسية معناها البيت والدار . انظر : «المواعظ والاعتبار» للمقريزي (٢/ ٤١٤) .

الباري ﷻ [1] ، وأُعجب به مَن حضَرَه ، وسألوه أن يَحضُرَ إليهم في الجُمعةِ الثانيـةِ .

فحضَرَ وصعدَ المِنبرَ عند فراغ الناس مِنَ الصلاةِ ، وما لحق أن يتكلَّم حتىٰ صاحَ عليه شهابُ الدِّين بن مُرِّي صياحًا مُنكرًا ، ومشىٰ هو وجماعةٌ مِن الذين يحضرونَ ميعادَهُ .

وقال : أنزل يا زنديق ، وصاحَ أصحابُه معه ، وانقلَبَ الجامع بمن فيه ، ونسبوهُ إلىٰ الزَّندقةِ ، وما صدَّق الرَّجلُ علىٰ خُروجِه سالمًا ، وعَلِمت بأمرِهِ الصُّوفيةُ والمُتعصبونَ لهُ ، فشقَّ عليهم أمرُهُ ؛ لكونِه رجلًا كبيرًا مِن بيتٍ كبير ، وهو نزيلُ الفقراء ومِن أهل العلم ، فاستعدوا له استعداد المقاتل ، ثم جعلوا يترقبون فلتاتِ لسانه ، فحضرت جماعةٌ منهم ميعاده ، ثم خرج فرحل إلىٰ مصلي الاستغاثة والشفاعة باسم رسول الله ﷺ ، وتكلم بكلام لا يُمكن أن يُقال فقام من حضر هناك من الصوفية وغيرهم ، فصاحوا عليه وأرادوا النكال به ، فهرب خشية علىٰ نفسه ، وقامت عليه العامة ، ونُقل ذلك المجلس إلىٰ قاضي القضاة تقي الدين المالكي ، فطلبه فغُيِّب عنه وتحدث القاضي مع السلطان في أمره ، وقال : إنَّ رجلًا

---

(١) علىٰ طريقة أهل الكلام في نفي الصفات .

مِن أصحاب ابن تيمية وجبَ عليه أمرٌ شرعيٌّ ، وأنه هَرَبَ وغيِّب . فأمرَ السُّلطانُ لمتولي المدرسة بطلبه ، فحصلهُ وأحضرَهُ إلىٰ القاضي وادَّعىٰ عليه فأنكرَ فحُبِسَ حتىٰ إقامةِ البينة ، وكُتِبَ بذلك مَحضَرٌ : شهدت فيه جماعة مِمَّن حضَرَ مِنَ الصُّوفية وغيرهم ، وكتبوا خطوطهم ، وأتوه علىٰ القاضي تقي الدين **الإخنائي المالكي ، وأحضروه إليه وهو مكبل بقدم وطوق في رقبته ، فحضرت الشهود وشهدوا عليه في وجهه ،** فصار يستخصم كل [من] يشهد بشيءٍ ، ويُفسِّقُ بعضُهم ، ويَنسِبُ بعضهم إلىٰ شهادةِ الزُّورِ ، ويذكُرُ في حقِّ بعضهم أنه يشربُ الخمرَ . فنَهَرَهُ القاضي ، وأمَرَ برجوعِه إلىٰ الحبس إلىٰ أن يجتمِعَ القُضاةُ بدارِ العدلِ .

ولمَّا حضرَ القُضاةُ بدار العدلِ وتكلَّمَ القاضي المالكي مع السُّلطانِ في أمرِهِ ، وقُرِئَ المحضرُ بحُضورِ القُضاة والأمراء ، قام الأمير عز الدين الخطيري [١] وحطَّ عليه وعلىٰ شيخه تقي الدين ابن تيمية ، فعارضَهُ الأمير بدر الدين الجنكي وكان يُعظم جناب الشيخ تقي الدين ، فإنه استمالَهُ إلىٰ أن صارَ حنبليًّا ، **وكان الخطيري يميل إلىٰ الصوفية .**

---

(١) عز الدين أيدمر الخطيري (ت: ٧٣٨هـ) . انظر : في «الدرر الكامنة» (١/ ٥١٢) وغيرها .

فوقع بينهما كلام ، وقطع السُّلطانُ الكلام وأمرَ أن يتحدَّثَ في أمره الأمير سيف الدين [1] ، ادعُوا النائب ويعمل معه ما يجب عليه مِن حُكم الشَّرع الشَّريف ، وأَخرجوهُ إلىٰ باب النقلة ، ووقف قدام الباب .

وشرَعَ يسألُه عن كيفيَّةِ أَمرِه فقال : **إنَّ الصُّوفيةَ تكرهني واتفقوا هم وطائفة العجم عليَّ** ، وأول ما قبح في الكلام مع النائب أن قال : لا يرجع الأمير إلىٰ قول هذا القاعد ، وأراد به القاضي فخر الدين ؛ فإنه يصحب عبد اللطيف العَجَمي والقونوي ، وآخر الأمر بعد منازعات كثيرة ، أمر النائب أن يحكم فيه القاضي بمقتضىٰ الشرع ، **فضُرب بالسِّياطِ ضَرْبًا مُؤلِمًا حتىٰ خرَجَ الدَّمُ مِن أحشائه** ، **ثم أُشهِرَ وهو راكبٌ** [2] **مقلوبٌ** ، ونُودي عليه : هذا جزاءُ مَن يضعُ مِن جناب النبي ﷺ ، ثم حُبس فأقامَ في الحبس أيامًا ، **فتحدَّثَ الأميرُ بدر الدين في أمره إلىٰ أن أُفرجَ عنه ورسِّم بتسفيره مِن مصرَ إلىٰ القُدس الشَّريف ، بشرطِ أن لا يتكلَّم في الميعاد ولا يجلس مع الناس .**

واتَّفقَ في هذه الأيام أن بعض الفقهاء يُقال له : ابن شاس ،

---

(١) سيف الدين أرغون (ت: ٧٥٨هـ) . انظر : في «الدرر الكامنة» (١/ ٤١٩) وغيرها .

(٢) علىٰ حمار كما في المصادر السابقة .

صدره منه كلمة في الدَّرس تُوجب كُفرَه ، وقصد بعض الناس أن تثبت عليه ، فقامت جماعة من الفقهاء فلطَّفوا قضيَّته ، ولم يشع خبره ، فقال الشيخ برهان الدين المعروف بالرشيد خطيب جامع الأمير حسين [1] :

يَا حَاكمًا شيَّدَ أَحْكَامَهُ
علىٰ تُقىٰ اللهِ وَأَقوَىٰ أساس
مقالةٌ في ابن مُرِّيٍّ لُفِّقتْ
تَجاوَزَتْ في الحدِّ حَدَّ القياسِ
وفي ابن شاس قطُّ ما أَثَّرَت
فهل أباحَ الشَّرعُ كُفرَ ابنِ شاس ؟![2]

هكذا صنعوا مع ابن مري -هذا العالم الجليل- ، الذي كان علىٰ مذهبهم ثم لمَّا عرفَ الحقَّ وسلَكَ سبيلَه : اتَّهموهُ وأهانوه وضربوه وكفَّروهُ وحرَّضوا الغوغاءَ عليه ؛ فقط لأنه

(١) يدَّعون أنهم يحكمون بالشَّرع ، وينتصرون للدِّين ، ثم يختلِفُ حُكمهم في نفس القضية علىٰ حسب المتكلِّم !!! اللهم إنا نعوذُ بك مِنَ الجور والظُّلم والفجور في الخصومةِ ، وهذا حالُ أهل البدع والضلال في كلِّ زمانٍ ومكانٍ .

(٢) «عقد الجمان» نسخة أحمد الثالث (٢٩١١) جزء (١٧) (١٧/ ب – ١٨/ ب) ، و«السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (٣/ ٨١) ، و«رفع الإصر» (٣٥٣) ، و«الدرر الكامنة» (١/ ٣٠٣) لابن حجر .

صاحبُ سُنةٍ وتوحيدٍ ، ولمَّا قال صاحبهم مثل مقالِه تجاهلوا ما قاله وكأنه لم يقله !

إلىٰ دَيَّانِ يوم الدِّين نَمْضِي   وعندَ اللهِ تَجتمِعُ الخُصومُ

وما وقع للعلامة ابن مري هو ما وقع لأهل السُّنة في ذلك الزَّمان ، وعلىٰ رأسهم شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه الأبرار : العزلُ مِنَ الوظيفةِ ، والحبسُ ، والضَّربُ ، والإبعادُ عن الأهلِ والدِّيارِ .

وصدق الإمام ابن القيم حينما قال علىٰ لسان المبتدعة في ذلك الزمان [1] :

والعَنْهُمُ لَعْنًا كَثِيرًا واغْزُهُمْ
بعَساكِرِ التَّعْطِيلِ غيرَ جَبَانِ
واحكُمْ بسَفْكِ دِمَائِهِمْ وبحَبْسِهِمْ
أَوْ لَا فَشَرِّدْهُمْ عنِ الأوطانِ

(١) انظر : «الكافية الشافية» -نونية ابن القيم- (٣٧٦-٣٧٧) .

وفاته :

بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم والدَّعوةِ ونُصرة للعقيدةِ السَّلفيةِ : توفي العلامة شهاب الدين ابن مُرِّي ، لكن المصادر لم تذكر سنة وفاته ، وإنما الذي جاء فيها أنه كان حيًّا إلىٰ ما بعد سنة (٧٢٥هـ) .

قال الذهبي : «فرَّ إلىٰ أرض الجزيرة ، وأقام هناك سنين» [١] يعني بعد محنته سنة (٧٢٥هـ) .

وقال ابن كثير : «ثم سُفِّرَ إلىٰ الشَّام بأهلِه فنَزَلَ ببلاد الخليل ، ثم قَدِمَ دمشقَ وانتزَحَ إلىٰ بلادِ الشَّرقِ ، وأقام بسِنْجارَ ومارِدِينَ ومعاملتِهما ، يتكلَّمُ ويعظُ الناس إلىٰ أن ماتَ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كما سنذكُرُهُ» [٢] .

ولم يذكر ابن كثير في «تاريخه» شيئًا عن وفاة ابن مري .

وكل الكتب التي ترجمت له -التي وقفنا عليها- لم تذكر سنة وفاته ، **ثم يسر الله لنا الوقوف علىٰ تاريخ وفاته في «معجم الشيوخ» للذهبي أنه سنة (٧٣٨) ، أو (٧٣٩)** [٣] .

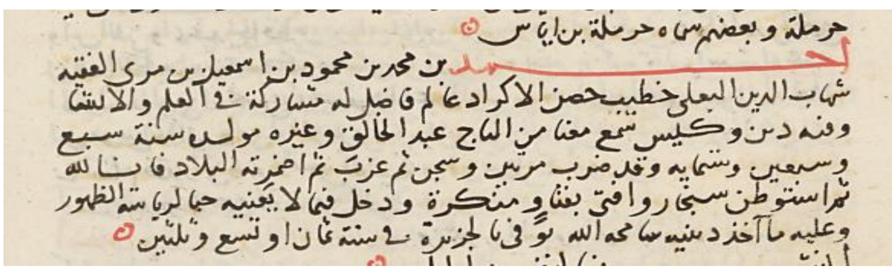
---

(١) انظر : «ذيل العبر» تأليفه (١٣٨) .

(٢) «البداية والنهاية» (١٨/ ٢٥٤) .

(٣) انظر : «معجم الشيوخ» (١/ ١٠٣) .

وذلكَ أنَّ «المعجم» المطبوع وقع فيه تحريفٌ وسقطٌ أدَّىٰ إلىٰ عدم معرفةِ المُترجَم ، ففيه : «أحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل ، الفقيه ...» ، والذي في النُّسخةِ الخَطية [1]: «أحمد بن محمد بن محمود بن إسماعيل **بن مري** ...» . ثم ذَكَرَ ترجمته المعروفة المشهورة ، والتي فيها أنهُ سُجِن وضُرِب ، وهذه صورةُ النُّسخةِ الخطية مِن «معجم الشيوخ» للذهبي والاسم واضح فيها :


حرملة وبعضهم سماه حرملة بن إياس
أحمد بن محمد بن محمود بن إسمعيل بن مري الفقيه
شهاب الدين البعلي خطيب حصن الأكراد عالم فاضل له مشاركة في العلم [illegible]
وفيه دين وكيس سمع معنا من التاج عبد الخالق وغيره مولده سنة سبع
وسبعين وستمائة وقد ضرب مرتين وسجن ثم [illegible] ثم أحضرته البلاد [illegible]
ثم استوطن [illegible] وأفتى [illegible] ومنكرة ودخل فيما لا يعنيه حبا للرياسة والظهور
وعليه ما أخذ دينه سامحه الله توفي بالجزيرة في سنة ثمان أو تسع وثلاثين

(١) رجعنا إلىٰ النسخة الخطية من مكتبة أحمد الثالث رقم (٤٦٢) ، والترجمة موجودة في (١/٢٣/أ) . والنسخة تقع في مجلدين الأول فرغ منه الناسخ في الثاني من ذي القعدة عام (٨٧٧هـ) كما في (١٠٨أ) ، والمجلد الثاني انتهىٰ منه في يوم الخميس ٢٤ من ربيع الأول عام (٨٧٨هـ) والنسخة منسوخة من نسخة المؤلف التي بخطه ، والناسخ محمد بن خليل بن إبراهيم الصالحي .

المطلب الرابع :

التَّعريفُ بالكتاب ونُسخته الخطيَّة وصحة نسبته للمؤلف وعنوانه

هذا الكتابُ كتابٌ جليلٌ عظيمٌ نفيسٌ ، وهو في بيانِ التوحيد العملي : توحيد الألوهية الذي بعثَ اللهُ به الأنبياءَ والرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وقد تكلَّم فيه المُصنِّفُ علىٰ مسائل كثيرة نافعة جدًّا ، وقد رد علىٰ القبورية ردودًا شرعية مفيدة .

وقد ابتدأهُ المُؤلِّف بدعاءِ الاستخارةِ الواردِ عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وبيَّن أهميته في حياةِ العبدِ ، وأنَّ الأدعيةَ النبويةَ خيرٌ مِن الأورادِ البدعية ؛ لِمَا لها من أثرٍ في نورِ القلب وبصيرته .

ثم بيَّنَ أنه ينبغي علىٰ المسلم أن يشملَ في دعائِهِ عُمومَ المسلمين وولاةَ أمورهم ، ولا يقتصِرُ علىٰ نفسه ؛ لِمَا فيه من المصلحةِ العامَّةِ ؛ كالدُّعاءِ بنُصرةِ المسلمين ونُصرة الحقِّ والعقيدة ، وإخمادِ البدع ؛ كبدع الجهمية والرافضة والمشبهةِ .

وبيَّنَ عقيدةَ أهل السُّنة في بابِ الأسماءِ والصِّفاتِ ، وأنهم السَّوادُ الأعظم .

وأوضحَ أنَّ التوكُّلَ لا يُنافي الدُّعاءَ ، فهؤلاء ساداتُ الناس مِن الأنبياءِ والرُّسلِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ دعَوا الله والتجؤوا إليه .

وتكلَّمَ علىٰ الإخلاصِ وأهميَّتِه .

ثم تكلَّم علىٰ الشِّركِ باللهِ وأنه ينقسمُ إلىٰ قسمين : شركٌ جلي ، وهو كفرٌ باللهِ العظيم ، وهو الذَّنبُ الذي لا يغفِرُهُ اللهُ ، والثاني شِركٌ خفيٌّ ، وهو ما دون ذلك ، فيُفسِدُ الأعمالَ ويضيِّعُ العُمَّالَ .

وذَكَرَ أسبابَ الوُقوعِ في الشِّركِ .

وبيَّنَ أنَّ الأصلَ في عبادةِ الاصنام هو تعظيمُ القُبورِ ، ثم بيَّنَ ما جاءَ في الشَّريعةِ مِن سدِّ أبوابِ الشِّركِ .

وتكلَّمَ علىٰ قياس النُّفوس الجاهلةِ علىٰ ما تُشاهدُهُ مِن أحوالِ الملوكِ والأُمراءِ ؛ مِن ثُبوتِ الوسائطِ عندهم في قضاءِ الحوائجِ مِن المخلوقين .

وتكلَّمَ علىٰ الغُلوِّ الفاحِشِ في المتأخِّرين ، وبيَّنَ أنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يكن يعلمُ الغيب بأدلةٍ كثيرةٍ .

ثم حذَّرَ المُؤلِّفُ مِمَّا شاهدَهُ في العصورِ المُتأخِّرةِ مِنَ الغُلوِّ في مشايخ الصُّوفيةِ والأضرِحةِ ، وردَّ علىٰ شُبهتهم : نجعلهم وسائط بيننا وبين الله .

وبيَّن أنَّ الأئمَّةَ لم يكن منهم تعظيمٌ لقبورِ الأنبياءِ ، ولذلك اختلفوا في تحريرِ أماكن قُبورهم ، إلَّا قبر نبينا محمد ﷺ .

وذكرَ المُؤلِّف أنَّ العلماءَ أَجمعوا علىٰ أنهُ لا يستقبل القبر الشَّريف بصلاةٍ ولا دعاءٍ ، وأوضح الوساطة الحقيقية للأنبياء والرسل عليهم السلام .

وتكلَّمَ علىٰ التوسُّل بجاهِ الأنبياءِ والصَّالحينَ وأنهُ غير جائز ، ولو جاز لنقل إلينا عن الصحابة رضي الله عنهم .

وبيَّنَ ابن مُري -رحمه الله- الفرق بين الشَّفاعة المشروعةِ والشَّفاعةِ الممنوعةِ .

والفرق بين زيارةِ القبورِ الشِّركيةِ والزِّيارةِ البدعيَّةِ والزيارة الشَّرعية .

وبيَّن بطلان مذهب الاتحادية أصحاب وحدةِ الوُجودِ .

وأوضحَ المُؤلِّف أنَّ بعضَ مَن قُصر فهمه مِن المُتصوِّفة يأخذ الهفواتِ التي وقعت مِن بعض الصَّالحين ، ويَجعلها عمدته في عملِه المُبتدع !

وردَّ المؤلفُ علىٰ أصحاب الرِّياضات الشَّيطانية ؛ مِن مُخاطبة للنُّجوم ، وأعمال السِّحر والشَّعوذة .

وتكلَّمَ علىٰ بطلانِ أكاذيب الرَّافضةِ في حقِّ علي ابن أبي طالب رضي الله عنه ، وموقف أهل السُّنة مِن كرامات الأولياء ، وفضل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما .

النسخةُ الخطيةُ :

لـم يتسَّير لنا الوقوفُ إلَّا علىٰ نُسخةٍ واحدةٍ نظنُّها فريدة لهذا الكتاب ، ومصدرها المكتبة السليمانية - مجموعة عمر إشبيلير ، رقم المجموعة (٠٠١ - ٠٠٠٣٣) .

رقم السجل البيليوغرافي (٣١٧١٨٣) .

عدد اللوحات (٣٦) لوحة ، كل لوحة ذات وجهين .

ليس عليها اسم للناسخ ، ولا تاريخ للنسخ .

جاء في أول لوحة : هذه موعظة ورد علىٰ الغلاة والمقابرة وغيرهم من أهل الأهواء ، لأحمد بن محمد بن محمد المري الشافعي ، وقت مروره بطرابلس الشام في أوائل شهور سنة ٧١٣ من الهجرة النبوية» .

وفي آخر لوحة : «قاعدة أملاها الفقير إلىٰ الله تعالىٰ : أحمد بن محمد بن محمود بن المري الشافعي ، عفا الله تعالىٰ عنه ، وعامله بجوده ولطفه ، وقت مروره بطرابلس الشام أوائل شهور سنة ٧١٣» .

ومِنَ المُلاحظاتِ علىٰ النَّاسخ كثرة الخطأ والوهم ، عَدَا الأخطاء في الإملاء والإعراب ، ولمَّا كانت نسخةً فريدةً كثيرة الخطأ منسوخة من نسخة أخرىٰ ، احتاج ذلك منَّا إلىٰ قراءة

النصِّ قراءة جيِّدة والاجتهاد في التَّصويب والاستدراكِ ، وبقيت بعضُ الكلماتِ لم يتَّضح لنا وجهُ الصواب فيها ، رسمناها كما هي ، والكمال لله وحده .

ومع ذلك فالنسخةُ مُصحَّحةٌ ، وعليها استدراكاتٌ مِن الناسخ ، وكتب لها عناوين جانبية ...

وقد حصلنا علىٰ النُّسخة عن طريقِ الشيخ عادل العوضي -جزاه الله خيرا- ، وهو مِن القِلَّة الذين يبذلون المخطوطات لطُلَّاب العِلم .

صحَّةُ نسبةِ الكتاب للمؤلفِ :

هذا الكتابُ صحيحُ النِّسبةِ إلىٰ مؤلِّفه العلامة ابن مري وذلك لأمور :

الأول : أنَّ نسبةَ الكتابُ له جاءت واضحةً في النُّسخةِ الخطيَّةِ في الغلاف ، وفي آخر ورقة من الكتاب بخط الناسخ .

الثاني : أنَّ موضوعها في «الاستغاثة» والردِّ علىٰ القبورية ، وهي القضية التي امتُحِن بسببها بعد ذلك وسُجِنَ وضُرِبَ ، كما ذكر ذلك عامَّة العلماء الذين ترجموا له [1] .

الثالث : أنه ذكرَ شيخَهُ ابن تيمية في موضعين ، وأنه ألَّفَ

---

(١) انظر ما كتبناه في المطلب الثالث : ترجمة ابن مري ومحنته .

كتابه «الرد علىٰ البكري» عام (٧١٢هـ) ، والمؤلف كتب رسالته هذه عام (٧١٣هـ) ، ومَن يقرأ كتابه هذا يجده يوافق ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه لا سيما «الرد علىٰ البكري» ، و«قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ، ومن قارن بين الكتابين وجد صحة ما نقول .

عنوانُ الرِّسالةِ :

لم يذكر المُصنِّف عنوانًا لكتابه ، ولم تذكر مصادِرُ ترجمتِه ذلك ، ولم يأتِ ذِكر للعنوان في أوَّلِ الكتابِ أو آخرِه .

والذي وجدناهُ هو :

بيانٌ لمضمونِ الرِّسالةِ علىٰ غلافِ المخطوطِ وهو : «هذه موعظةٌ وردٌّ علىٰ الغُلاةِ والمقابرة وغيرهم مِن أهلِ الأهواءِ ...» .

وما ذكَرَهُ المُصنِّفُ في أثناءِ رسالتِه مِن قوله : « **فإنَّ هذه القاعدةَ مُعظَمُ القصدِ فيها تحقيقُ التَّوحيدِ العمليِّ لا التوحيدِ العلْمي المتعلقِ بالأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ المُقدَّسَةِ ، ولأجل تحقيقِ طرفٍ مِنَ التَّوحيدِ العَمَلي بُسط القولُ في سدِّ بعضِ أبوابِ الشِّركِ وحسم أكثرِ ذرائِعِه**» [1] .

---

(١) انظر ص (١٥١) من هذا الكتاب .

إذًا الرِّسالةُ «قاعدةٌ» [١] ، وهي في «بيانِ التَّوحيدِ العملي» [٢] ، و«سدِّ بعض أبواب الشِّركِ وحَسم ذرائعه» [٣] ، وهذا هو ما اشتملت عليه هذه القاعدةُ وهذا الكتابُ ، وبناءً علىٰ ذلك رأينا أنَّ العُنوانَ الأفضلَ والأشملَ هو :

« قَاعِدَةٌ فِي تَحْقِيقِ التَّوْحِيدِ الْعَمَلِيِّ وَسَدِّ ذَرَائِعِ الشِّرْكِ »

وبالله التوفيق .

---

(١) ذَكَرَ المُصنِّفُ أنها قاعدةٌ في أكثر مِن موضع ، انظر : (١٠٣، ١٥٣، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٠) .

(٢) ذَكر المُصنِّف في أكثر من موضع أنها في بيانِ التوحيد العملي ، انظر : (١٥٣، ١٧٤، ١٨٤، ٢٠٧) .

(٣) ذكر المصنف في أكثر من موضع قضية «سد ذرائع الشرك» ، انظر : (١٢٦، ١٢٨، ١٥٣، ١٦٤، ١٨٦، ١٩٩، ٢١٠) .

المطلبُ الخامِسُ : عملُنا في الكتابِ

كان عملُنا في الكتاب كالآتي :

١- نسخنا الأصلَ ، ثم عارضناهُ مرَّتين حتىٰ يَخرُجَ الكتابُ علىٰ أكمل وجهٍ ، وصوَّبنا الكثير مِنَ الأخطاءِ التي وقعَ فيها النَّاسِخُ ، ومع ذلك فإنَّنا نعترفُ بالخطأ ، فبعضُ الكلماتِ صعبت علينا قراءتها أو معرفة الصواب فيها فرسمناها كما هي .

٢- الآياتُ جعلناها علىٰ رَسم المُصحَفِ ، ثم عَزَوْناها إلىٰ سُورِها وجعلنا العزو في المتن حتىٰ لا نُثقِلَ الكتاب بالحواشي .

٣- الأحاديثُ والآثارُ جعلناها بين مُزدَوَجتين « » .

٤- **خرَّجنا جميع الأحاديث** ، وطريقتنا في تخريج الأحاديث : إنْ كان في الصَّحيحين أو في أحدِهما اكتفينا بتخريجِهِ بالعزو إليهما ، فإن لم يكنْ في الصَّحيحينِ أو في أحدِهما اجتهدنا في تخريجِهِ مِن مظانِّه ، ثم بيَّنا حُكمَ العلماءِ الموثوقين عليه .

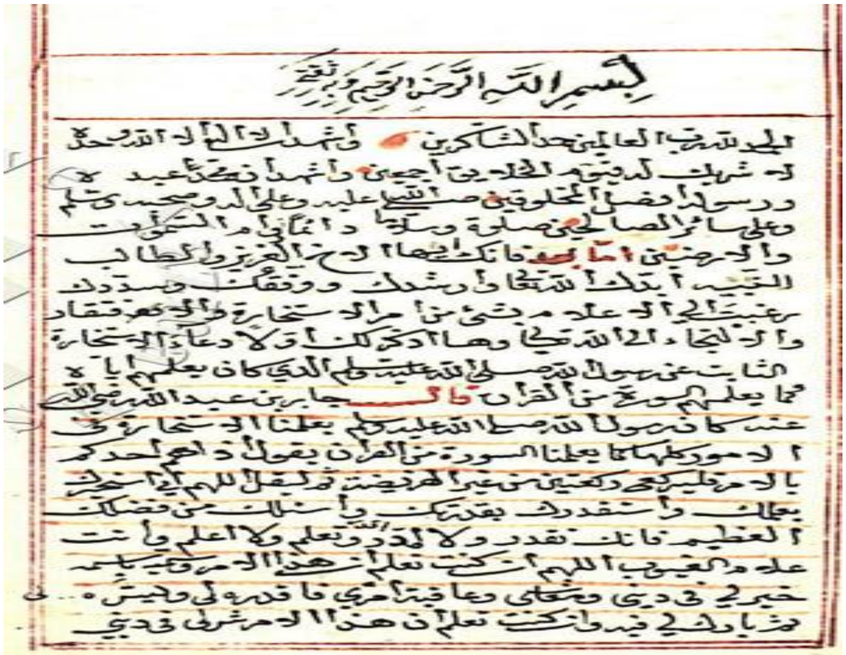
٥- راعينا في نسخ الكتابِ قواعد الإملاءِ الحديثةِ ، وحرصنا علىٰ استخدام علاماتِ التَّرقيمِ .

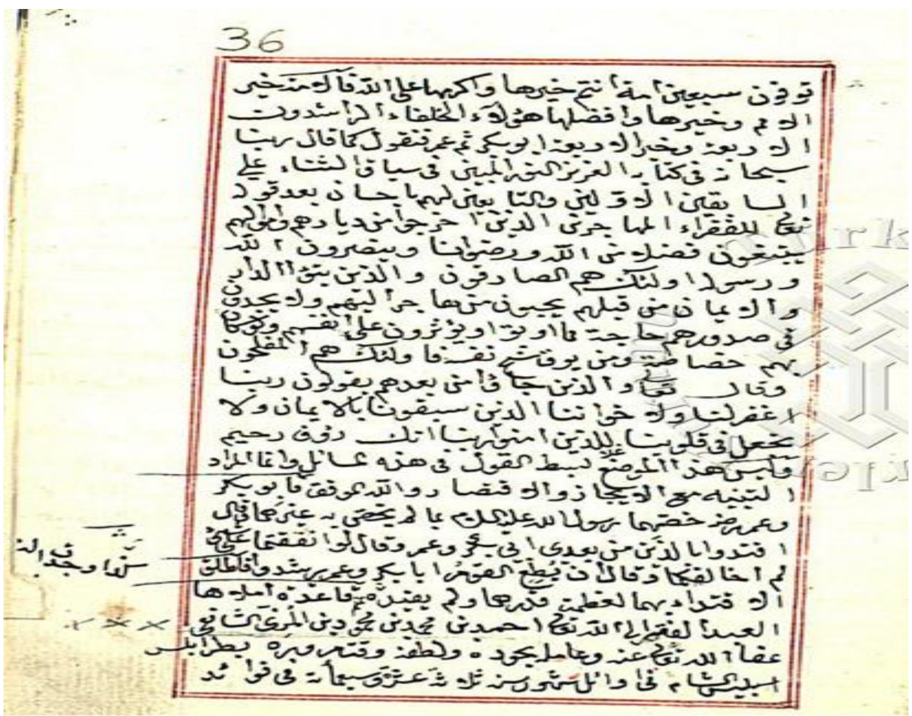
٦- علَّقنا علىٰ ما رأينا أنَّ الحاجةَ ماسَّةٌ للتعليقِ عليه .

٧- الكتاب جاء إملاء علىٰ طريقة واحدة ، فتيسيرًا علىٰ القارئ قسمناه لفقرات ثم وضعنا فواصل بينها حتىٰ يتيسر للقارئ قراءتها والفصل بين المواضيع .

٨- صنعنا عدة فهارس : فهرسٌ للآيات ، وللأحاديث ، وللأعلام ، وللفرق ، وللكتب المذكورة في المتن ، وللمراجع ، وختمناها بفهرس للموضوعات .

هذا المنهجُ الذي سِرنا عليه ، ولا ندَّعي الكمالَ فإنهُ أمرٌ عزيزٌ المنال ، والله نسأل التوفيق والسَّداد .

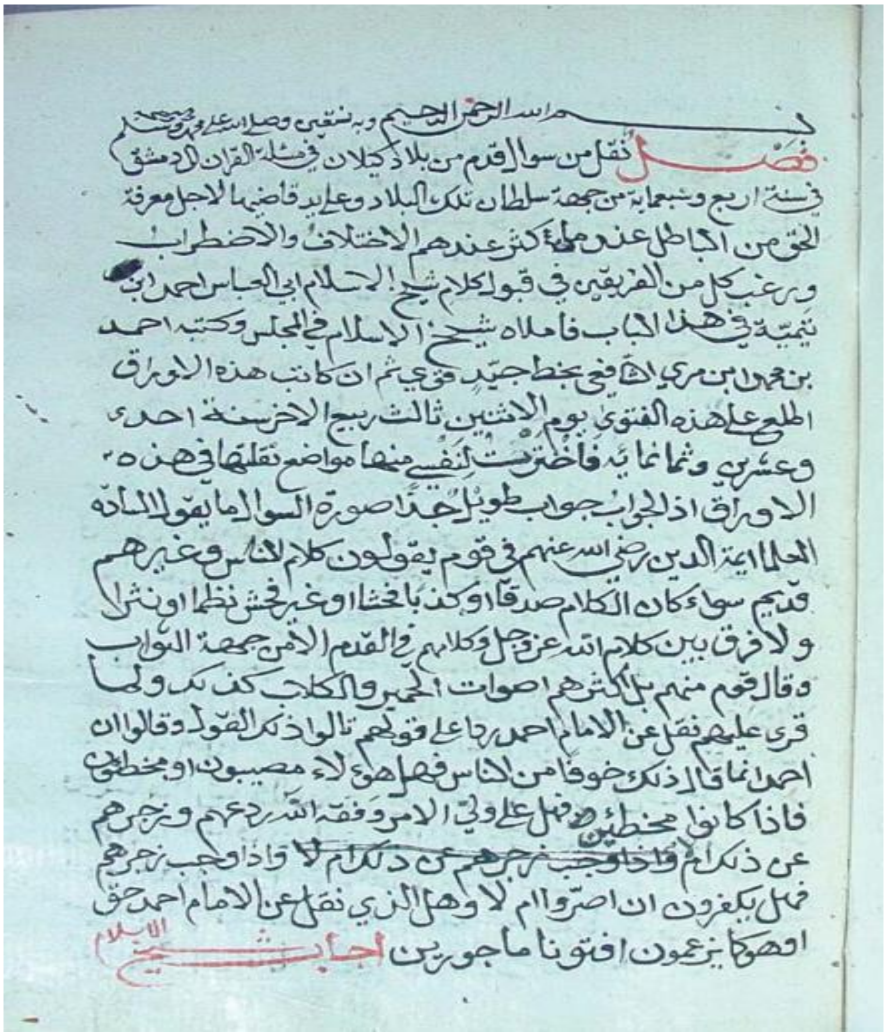




الورقة الأولىٰ والأخيرة من النسخة الخطية الفريدة للكتاب



سماع العلامة ابن مري لـ «العقيدة الواسطية» ، وقد كتبه بيده ، وهذه النسخة مقروءة علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية ، انظر «العقيدة الواسطية» (٢٥، ٣٤-٣٥) بتحقيقي ، وما تقدم ص (٦٧)



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وصلى الله على محمد وسلم
فصل نقل من سؤال قدم من بلاد كيلان في مسألة القرآن الى دمشق
في سنة اربع وسبعماية من جهة سلطان تلك البلاد وعلمايها قاصدا بها الاجل معرفة
الحق من الباطل عندهم لما كثر عندهم الاختلاف والاضطراب
ورغب كل من الفريقين في قبول كلام شيخ الاسلام ابي العباس احمد ابن
تيمية في هذا الباب فاملاه شيخ الاسلام في المجلس وكتبه احمد
بن محمد بن مري [illegible] بخط جيد قوي ثم ان كاتب هذه الاوراق
اطلع على هذه الفتوى يوم الاثنين ثالث ربيع الاخر سنة احدى
وعشرين وثمانماية فاخترت لنفسي منها مواضع نقلتها في هذه
الاوراق اذ الجواب جواب طويل جدا صورة السؤال ما يقول السادة
العلماء الذين رضي الله عنهم في قوم يقولون كلام الناس وغيرهم
قديم سواء كان الكلام صدقا او كذبا فحشا او غير فحش نظما او نثرا
ولا فرق بين كلام الله عز وجل وكلامهم في القدم الا من جهة الثواب
وقال قوم منهم بل اكثرهم اصوات الحمير والكلاب كذلك ولما
قرئ عليهم نقل عن الامام احمد رد على قولهم تاولوا ذلك القول وقالوا ان
احمد انما قال ذلك خوفا من الناس فهل هؤلاء مصيبون او مخطئون
فاذا كانوا مخطئين فهل على ولي الامر وفقه الله ردعهم وزجرهم
عن ذلك ام لا واذا وجب زجرهم عن ذلك ام لا واذا وجب زجرهم
فهل يكفرون ان اصروا ام لا وهل الذي نقل عن الامام احمد حق
ام لا كما يزعمون افتونا ماجورين اجاب شيخ الاسلام

وهذه شهادة مِن أحدِ العُلماء مِمَّن نسخَ مجموعة لشيخ الإسلام ابن تيمية سنة (٨٢١هـ) أنه وقفَ علىٰ كتاب «الكيلانية» بخط ابن مُرِّي سنة (٧٠٤هـ) وأنه قال عن نفسه: «ابن مري الشافعي»

جامعة السند (٣٦٣٧٧)

قَاعِدَةٌ فِي تَحقِيقِ التَّوحِيدِ العَمَلِيِّ

وَسَدِّ ذَرَائِعِ الشِّرْكِ

أَمْلَاهَا

الإِمَامُ العَلَّامَةُ الفَقِيهُ الوَاعِظُ

أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُرِّي الشَّافِعِيّ (٦٧٧- ٧٣٩هـ)

«مِنْ خَوَاصِّ تَلَامِيذِ شَيْخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَة»

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقُ

د. دَغَشْ بْنِ شَبِيبٍ العَجْمِيّ   فَيْصَلِ بْنِ زَيْدٍ المُطَيْرِيّ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه ثقتي

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ حمدَ الشَّاكرينَ ، وأشهدُ ألَّا إلَه إلَّا اللهُ وحدَه لا شريكَ له ، قيُّومُ الخلائقِ أجمعينَ ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه أفضلُ المخلوقين ، صلَّىٰ اللهِ عليه وعلىٰ آلِه وصحبِه وسلَّمَ وعلىٰ سائرِ الصالحينَ ، صلاةً وسلامًا دائمَيْنِ (١) دوامَ السَّماواتِ والأَرضينَ .

أما بعدُ : فإنكَ أيُّها الأخُ العزيزُ والطَّالبُ النَّبيهُ - أيَّدكَ اللهُ تعالىٰ وأرشدَكَ ، ووفَّقكَ وسدَّدَكَ - رغِبْتَ إليَّ الإعلامَ بشيءٍ مِن أمرِ الاستخارةِ والافتقارِ والالتجاءِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ ، وها أذكرُ لك أوَّلًا دعاءَ الاستخارةِ الثَّابتِ عن رسولِ الله ﷺ الذي كان يُعلِّمِهُم إيَّاهُ كما يُعلِّمُهُم السُّورةَ مِنَ القُرآنِ .

قال جابرُ بنُ عبد الله رضي الله عنه : «كان رسولُ الله ﷺ يُعلِّمُنا الاستخارةَ في الأمورِ كلِّها كما يُعلِّمُنا السُّورةَ مِنَ القُرآنِ ، يقولُ : **إذا هَمَّ أحدُكُم بالأمر ، فليركعْ ركعتينِ مِن غيرِ الفريضةِ ، ثم ليقلْ : اللَّهُمَّ ، إني أستخيرُكَ بعِلْمِكَ ،**

---

(١) في الأصل : «دائمًا» ، والصواب ما أثبتناه .

وأستقدِرُكَ بقدرَتِكَ ، وأسألُكَ مِنْ فضلِكَ العظيمِ ؛ فإنَّكَ تقدِرُ ولا أَقدِرُ ، وتَعلَمُ ولا أعلَمُ ، وأنتَ علَّامُ الغيوبِ .

اللَّهُمَّ إنْ كُنْتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ -ويُسمِّيهِ [1] باسمِهِ- خيرٌ لي في ديني ومعاشي ، وعاقِبَةِ أَمْري ، فاقْدِرْهُ لي ويسِّرْهُ لي ، ثم بارِكْ لي فيه .

وإنْ كُنتَ تعلَمُ أنَّ هذا الأمرَ شرٌّ لي ، في ديني ومَعَاشِي ، وعاقِبَةِ أَمرِي ، فاصرِفْهُ عنِّي ، واصرفْني عنهُ ، واقْدِر لي الخيرَ حيثُ كان ، ثم رضِّني به» . خرَّجَهُ «البخاريُّ» بنحوه [2] .

والأَوْلىٰ أن يدعوَ بهذا الدُّعاءِ قبلَ السَّلامِ مِنَ الصَّلاةِ ؛ فإنهُ وقتُ المُناجاةِ والإقبالِ علىٰ اللهِ تعالىٰ ، وإنْ شاءَ في سُجودِه ، فقد قال رسولُ الله ﷺ في ما رواه «مسلمٌ» [3] : «**أَقربُ ما يكونُ العبدُ مِنْ ربِّهِ وهو ساجدٌ**» .

وفي أي وقتٍ سأَلَ اللهَ تعالىٰ فيه كان حسنًا ، وإنَّما يُقبَلُ الدُّعاءُ في السُّجودِ ، وقبلَ السَّلامِ ، وفي الأَسْحَارِ ، وبعد فراغِ المؤذِّن وإجابتِه ، وفي غيرِ ذلكَ مِنَ الأوقاتِ والأحوالِ

---

(١) في الأصل : «وسميته» ، والمثبت من مصادر التخريج .

(٢) (٢/ ٥٦ رقم ١١٦٢) .

(٣) (١/ ٣٥٠ رقم ٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الفاضلةِ المشروعةِ تُرجىٰ الإجابةُ وزيادةُ الخيرِ أكثرَ مِن غيرها ؛ **لأنَّ اتباعَ السُّننِ والآثارِ وسلوكِ[1] طرائقِ العبوديةِ بمقتضىٰ الاتباعِ الشرعيِّ دون الابتداعِ الوضعيِّ له أثرٌ عظيمٌ في تنويرِ القلبِ وجَذْبِه إلىٰ اللهِ تعالىٰ .**

قال رسولُ الله ﷺ : «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ الرَّاشدينَ المَهدِيِّينَ مِن بعدِي ، تمسَّكُوا بها وعضُّوا عليها بالنَّواجذِ ، وإياكُمْ ومحدَثاتِ الأمورِ ، فإنَّ كلَّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[2] .

وفي لفظٍ : «**وكُلَّ ضلالةٍ في النَّارِ**»[3] .

---

(١) «الواو» زيادة يقتضيها السياق .

(٢) رواه أحمدُ (٢٨/ ٣٧٥ رقم ١٧١٤٥ وانظر ١٧١٤٢) ، وأبو داود (٥/ ١٢ رقم ٤٦٠٧) ، والترمذيُّ (٤/ ٤٠٨ رقم ٢٦٧٦) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٥٦ رقم ٣٢، ٥٧) ، والمروزي في «السنة» (٨٧ رقم ٧٠، ٧١) ، وابن حبان في «صحيحه» (١/ ١٧٨ رقم ٥) ، والآجري في «الشريعة» (١/ ٤٠٠ رقم ٨٦-٨٩) ، والحاكم (١/ ٩٧) ، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/ ١١٦٣ رقم ٢٣٠٥) ، والهروي في «ذم الكلام» (٤/ ٢٠ رقم ٥٩٦) .
والحديثُ صحَّحه الترمذي ، والحاكم ، والهروي ، وابن عبد البر ، وابن تيمية ، والألباني في «الصحيحة» (٢/ ٦٤٧ رقم ٩٣٧) وغيرهم . انظر : «المعين علىٰ تفهم الأربعين» لابن الملقن وتعليقي عليه (٣٣٢-٣٣٣) .

(٣) رواه النسائي في «الصغرىٰ» (٣/ ١٨٨ رقم ١٥٧٨) ، و«الكبرىٰ» (٢/ ٣٠٨ رقم ١٧٩٩) ، والفريابي في «القدر» (٤٤٨) ، =

وقال عبدُ الله بن مسعودٍ رضي الله عنه : «**نتَّبِعُ ولا نبتدِعُ ، ونقتَدي ولا نبتدِي ، ولن نضلَّ ما تمسَّكْنا بالأثر**» [1] .

وهذا أصلٌ عظيمٌ في السُّلوكِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ وهو طريقُ الصَّحابةِ والتَّابعينَ وأكابرِ الأئمَّةِ والمشايخِ وعليه الصَّالحونَ ، وهو الحالُ المُستقِرُّ النافعُ المُربِحُ المُثمِرُ [2] .

ومَن وَصَلَ ونَفَذَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ علىٰ طريقةِ الاتِّباعِ المُحمَّديِّ كان سُلوكُهُ مُستقيمًا ، وعاقبتُهُ جميلةً ، ودرجتُه رفيعةً ، ولا يبرحُ -بمشيئة الله تعالىٰ- في نموٍّ وزيادةٍ .

وأمَّا مَن سلكَ علىٰ طريقةِ الابتداعِ الوضعيِّ في عقيدَتِه وقالِه وحالِه وفِعاله رُبَّما مزَّقتهُ الرِّياضاتُ [3] مِنَ الجُوع

وابن خزيمة في «صحيحه» (٣/ ٢٦٣ رقم ١٧٨٥) ، والآجري (١/ ٣٩٨ رقم ٨٤، ٤٠٨) من حديث جابر رضي الله عنه .
وأصله في «صحيح مسلم» (٢/ ٥٩٢ رقم ٨٦٧) .

(١) رواه اللالكائي (١/ ٩٦ رقم ١٠٦) ، وابن بشران في «الأمالي» (١/ ٢٤١ رقم ٥٥١، ٧٣٧، ١٠٣٨) ، والخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» (١/ ٣٨١ رقم ٣٨٨) .

(٢) كتب بالهامش : «من الإرباح والإثمار» .

(٣) الرِّياضةُ هي : عبارةٌ عن تهذيب الأخلاقِ النَّفسيَّةِ ، وتمحيصِها عن خلطات الطبع ونزعاته . «التعريفات» للجرجاني (١٥١) .
هذا مِن حيث التعريف ، إلا أن هذه الرياضات أصلها وثنية ، ودخلت علىٰ أرباب التصوف ، ولم يقتصر أمرهم علىٰ تهذيب النفس ، بل ذهبوا إلىٰ أبعد من ذلك : مِن خَلَوَات في كهوفٍ =

والسَّهرِ وغيرِ ذلك مِنَ الانحرافاتِ ، فإنَّ البدنَ مَطيَّةُ العبدِ ، ومَن عطَّلَ سفرَهُ قبل بلوغِ المَنزلِ أخطأَ لا محالةَ .

وقال رسولُ الله ﷺ : «**إنَّ هذا الدِّينَ متينٌ فأوغِلوا فيه برفقٍ** (١) ، **فإنَّ المُنبَتَّ** (٢) **لا أرضًا قطعَ ، ولا ظَهْرًا أبْقىٰ**» (٣) .

وحُجَر مظلمةٍ لأيام طويلة ، ولا يحضرون جمعة ولا جماعة ، هذا عدا الأوساخ بسبب عدم اغتسالهم ، حتىٰ دخلت عليهم شياطين الجن بمعاونة شياطين الإنس من شيوخ الحلول والاتحاد ...، فمراد المصنف هنا الرياضات المنحرفة .

(١) يُريدُ : سِرْ فيه بِرفقٍ ، وابْلغ الغايةَ القُصْوَىٰ منهُ بالرِّفق ، لا علىٰ سبيل التَّهافت والخُرق ، ولا تحْمِل علىٰ نفسِكَ وتُكَلِّفْها ما لَا تُطيق فتعْجِزَ وتترُكَ الدِّينَ والعمل . «النهاية» لابن الأثير (٥/ ٢٠٩) .

(٢) يُقالُ للرَّجل إذا انقَطَع في سفَرِه ، وعطبت دابته : قد انبتَّ ، يُريد أنه بقي في طريقِه عاجزًا عن مقصده لم يقْضِ وَطَرَهُ ، وقد أعطب ظهرَهُ [وهي الإبل التي يُحمَل عليها وتُركَبُ] . انظر : «النهاية» (١/ ٩٢) ، (٣/ ١٦٦) .

(٣) رواه ابن المبارك في «الزهد» (١١٧٨) ، والبزار (١/ ٥٧ رقم ٧٤ كشف الأستار) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ ٨٩٩ رقم ١٨٨٣) ، والهروي في «ذم الكلام» (٣/ ٨٧ رقم ٤٣٩) ، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٢٠١ رقم ٨٦١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وهو حديث حسن المعنىٰ إلَّا أنَّ في إسنادِه ضعفًا ، انظر : «سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (٢٤٨٠) .

علىٰ أنَّ تحريرَ مُحاسبةِ الأعضاءِ السَّبعةِ وهي : الأذنُ ، والعينُ ، واللِّسانُ ، والبَطْنُ ، والفَرْجُ ، واليدُ ، والرِّجلُ ، وإتقانَ مراقبةِ الخواطرِ القلبيَّةِ بكفِّ ذلك كلِّه عن كلِّ ما يكرَهُهُ اللهُ تعالىٰ ، واستعمالِه فيما يُحِبُّه اللهُ ﷻ -كما هو محقَّقٌ في مواضِعِه- فيه مِن مُجاهَدَةِ النَّفسِ وسَبْكِها وتزكيتِها مِن الأخلاقِ الذَّميمةِ وتحلِيَتِها النَّافعةِ المُستقيمةِ أضعافُ ما يحصلُ في طريق الرِّياضةِ البدْعيةِ ، فإنه قلَّ حالٌ حصلَ بالجوع إلَّا زالَ بالشَّبع ، وبالسَّهرِ إلَّا زال بالنَّومِ ، وبالانفرادِ إلَّا زالَ بالخُلطةِ ، وبالعزبةِ إلَّا زالَ بالتَّزويج مع خطرِ ذلك وقِلَّةِ الوُثوقِ به ، فإنَّ الرِّيَاضاتِ كثيرًا ما تُعطِي الصِّفاتِ المذمومةَ ولا تزيلُها فتبرُزُ مِن أكمامِها وقتَ حصولِ الملائِمِ وزوالِ المُعَارِض ، ويكون مَثلُ ذلك كمثل الحيَّةِ في الشتِّاءِ ، فإنَّ البَرْدَ يُسَكِّنُها ولا يُزيل ضَرَرَها بالكُليَّةِ ، فمَن وثِقَ بسُكونها واطمأنَّ إليها وخالَطَها في زمنِ الحَرِّ مُسْتصْحِبًا لهذا الحُكمِ كان مغرورًا لا محالةَ .

وهذه **القاعدةُ المُختصرةُ** لا يمكنُ فيها استيفاءُ الكلامِ علىٰ هذا المقصدِ العظيمِ والمطلبِ الجسيمِ ؛ لأنه قد بُسط وحُرِّرَ في غيرِ هذا الموضعِ مِنْ كُتبِ الأئمةِ المبرورين رضي الله عنهم .

ولي الآن رغبةٌ إلىٰ التَّنبيهِ علىٰ جُمَلٍ مِنَ المقاصدِ المُهمَّةِ علىٰ وجهِ الاختصارِ:

فاعلمْ أنَّ : «**الدُّعاءَ مخُّ العِبادَةِ**» [1] ، وهو سلاحُ الأنبياءِ والأولياءِ .

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ٣٨٦ رقم ٣٣٧١) ، والطبراني في «الأوسط» (٣/ ٢٩٣ رقم ٣١٩٦) ، و«الدعاء» (٢/ ٧٨٩ رقم ٨) عن أنس رضي الله عنه .
والحديث في إسناده ابن لهيعة ، وقد استغربه الترمذي ، وضعَّفه الألباني في «ضعيف الترمذي» (٦٦٩) ، وإن كان معناهُ صحيحًا .
ويُغْنِي عنه قوله صلى الله عليه وسلم : «**الدُّعاءُ هُوَ العِبَادةُ**» . رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٢٤٧ رقم ٧١٤) ، وأبو داود (٢/ ١٠٩ رقم ١٤٧٩) ، والترمذي (٥/ ٨٠ رقم ٢٩٦٩، ٣٣٧٢) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٤٤ رقم ١١٤٠٠) ، وابن ماجه (٢/ ١٢٥٨ رقم ٣٨٢٨) ، وابن حبان (٣/ ١٧٢ رقم ٨٩٠) ، والحاكم (١/ ٤٩١) عن النُّعمان بن بشير رضي الله عنهما . وهو حديث صحيح ، صححه الترمذي ، وابن حبان ، والحاكم ، والذهبي ، والألباني في «صحيح الترغيب» (٢/ ٢٧٥ رقم ١٦٢٧) .

والأدعيةُ الثابتَةُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في أنواعِ المقاصدِ الصَّالحةِ كثيرةٌ جدًّا ، وقد جمعَ منها الأئمَّةُ والعلماءُ كُتُبًا كثيرةً تُطْلَبُ منها [(١)] ، **لكنَّهُ وسائرَ العباداتِ يَطلُبُ الاستعدادَ مِن جهةِ الفاعلِ ، فإنَّ السَّيفَ بضاربِه** [(٢)] ، وكم بين مَن سقَىٰ واحدًا شربةَ ماءٍ في مَفَاوزِ الحجازِ فكانت سببَ حياتِه ، وبين مَن هو واقفٌ علىٰ شاطئ نهرٍ جارٍ يسقي الغاديَ والرائحَ ، وهذه تُسمَّىٰ شَربةَ ماءٍ وتلك تُسمَّىٰ شَربةَ ماءٍ ، فإن كانت الشَّربةُ كالشَّربةِ ، فالدُّعاءُ كالدُّعاءِ ، والصَّلاةُ كالصَّلاةِ ، والصِّيامُ كالصِّيام ، والذِّكرُ كالذِّكرِ ، والعبادةُ كالعبادَةِ ، وليس الأمرُ كذلك ، فافهمْ هذا الأمرَ راشدًا -إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ- .

وقد وردَ : أنَّ الرَّجُلين ليَقِفانِ في الصَّفِّ ورُكوعُهما واحدٌ

---

(١) الكتب المُفردةُ التي ألَّفها العلماءُ في الدُّعاءِ وآدابه كثيرة جدًّا ، منها : «الدعاء» للضبي ، والمحاملي ، والطبراني ، و«عمل اليوم والليلة» لابن السني ، والنسائي ، و«شأن الدعاء» للخطابي ، و«الدعاء» لعبد الغني المقدسي ، و«الكلم الطيب» لابن تيمية ، و«الوابل الصيب» لابن القيم وغيرها .

(٢) قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- : «والأدعيةُ والتَّعوذاتُ بمنزلةِ السِّلاح ، والسِّلاحُ بضارِبه لا بحدٍّ فقط ، فمتىٰ كان السِّلاحُ سلاحًا تامًّا لا آفةَ به ، والسَّاعدُ ساعِدٌ قويٌّ ، والمانعُ مفقودٌ ، حصلت به النِّكايةُ في العدوِّ ، ومتىٰ تخلَّفَ واحدٌ مِن هذه الثلاثةِ تخلَّفَ التأثيرُ» انظر : «الداء والدواء» (٢٦) .

وسجودُهما واحدٌ وبين صلاتَيْهِما كما بينَ السَّماءِ والأرضِ ، وهذا ظاهرٌ واضحٌ بيِّنٌ محَقَّقٌ لمَنْ جرَّبَه ، ووصلَ إليه [1] .

والأصلُ العظيمُ المُهِمُّ في هذا البابِ أمرانِ ، وهُما : الصوابُ والإخلاصُ .

سُئِل الفُضيلُ بنُ عِيَاضٍ رضي الله عنه عن معنىٰ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك : ٢] قال : أَخْلَصُهُ وأَصْوَبُهُ ، قالوا : يا أبا عليٍّ ما أخلَصُهُ وأَصوَبُهُ ؟

قال : «**إنَّ العملَ إذا كان خالِصًا ولم يكُن صَوَابًا لم يُقبَلْ ، وإذا كان صَوابًا ولم يكنْ خالِصًا لم يُقبلْ ، حتَّىٰ يكون خالصًا صوابًا**» [2] .

---

(١) قال التابعي الجليل شُفيُّ بن ماتع الأصبحي -رحمه الله- : «إنَّ الرَّجُلَين ليَكونانِ في الصَّلاةِ مناكِبُهُما جميعًا ، ولَمَا بينَ صلاتَيْهِما كما بينَ السَّماءِ والأرضِ» . رواه الدولابي في «الكنىٰ والأسماء» (٣/ ٩٥٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥/ ١٦٧) .

(٢) رواه أبو نُعيم في «الحلية» (٨/ ٩٥) ، والبغوي في «تفسيره» (٨/ ١٧٦) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢/ ٢٣٦ رقم ٦٤٥٦) ، والمَقدِسيُّ في «الحجة علىٰ تارك المحجَّة» (١/ ١٣٤) وذكره شيخُ الإسلام في مواطنَ كثيرةٍ من كتبه ، منها : «الرد علىٰ البكري» (٢/ ٤٩١) ، و«الفتاوىٰ» (٢٨/ ٢٣) ، و«جامع المسائل» (٤/ ١٩٧، ٢٩٩) ، و«شرح حديث لا يزني الزاني» (٧٤) .

فالخالصُ أن يكونَ للهِ تعالىٰ ، والصَّوابُ أن يكونَ علىٰ السُّنةِ ، وشاهدُ ذلك قوله ﷻ : ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾ ﴾ [الكهف] ، أي : مَن أخلصَ قصدَهُ للهِ وكان عملُهُ صالحًا ، فإنَّ الدِّينَ لا يتمُّ إلَّا بهذين الأصلَيْن ، ومثلُه قولُه تعالىٰ : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [البقرة] .

فإسلامُ الوجهِ هو : الإخلاصُ ، والإحسانُ : هو الصَّوابُ .

وكان عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله عنه يقولُ في دعائِهِ : «**اللَّهمَّ اجعلْ عملي كلَّه صالحًا ، واجعلْهُ لوجهِكَ خالصًا ، ولا تجعلْ لأحدٍ فيه شيئًا**»(١) .

فالصَّوابُ في الدُّعاءِ : أن يكونَ الطَّلَبُ مشروعًا ، فقد قال رسول الله ﷺ : «**لا يزال يُستجابُ للعبدِ ما لم يَدْعُ بإثمٍ أو قطيعةِ رَحِمٍ ولم يَسْتَعْجِلْ**» .

قيل : يا رسولَ الله ، ما الاستعجالُ ؟

---

(١) رواه أحمد في «الزهد» (١١٨) ، وأبو نعيم في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٦٢ رقم ١٠١٨) .

قال ﷺ: «**يقولُ: قد دعوْتُ، وقد دَعَوْتُ فَلَمْ أَرَ يستجابُ لي، فيسْتَحْسِرُ عند ذلك ويَدَعُ الدعاءَ**» رواهُ مسلمٌ [1].

فالاعتداءُ في الدُّعاءِ مِن أعظمِ أسبابِ الحرمانِ.

قال الله تعالىٰ: ﴿ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [الأعراف]، فلا تطلبْ في دعائِكَ إلَّا ما يجوزُ طلبُهُ شرعًا مع لُزومِ الأدبِ والخضوعِ والخشوعِ والتَّذلُّلِ باطنًا وظاهرًا ومواظبَةِ الدُّعاءِ دائمًا، فإِنَّ الدُّعاءَ مِنْ أعظمِ أركانِ الدِّينِ، وأجلِّهَا وأجملِهَا، وأعظمِهَا أثرًا.

وقد قال ﷺ: «**يُستجابُ لأحدِكُم ما لم يَعْجَلْ، فيقولُ: قد دَعَوْتُ ربِّي فلَمْ يَسْتَجِبْ لي**» مُتفقٌ عليه [2].

وقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لِيَسْأَلْ أحدُكُم ربَّهُ حاجتَهُ كلَّها حتَّىٰ بشِسْعِ نعْلِهِ إذا انقطعَ، فإنَّه إنْ لم يُيَسِّرْهُ [3] عليه لم يتيسَّرْ**» [4].

---

(١) (٤/ ٢٠٩٦ رقم ٢٧٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
و«**يَسْتَحْسِر**»: حسر واستحسر، إذا أعيا وانقطع عن الشيء.
والمراد هنا: أنه ينقطع عن الدعاء.

(٢) رواه البخاري (٨/ ٧٤ رقم ٦٣٤٠)، ومسلم (٤/ ٢٠٩٥ رقم ٢٧٣٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «إن لم يتيسر»، والتصويب من بعض المصادر.

(٤) رواه الترمذي (٥/ ٥٦٠ رقم ٣٦٠٤)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٧٨ رقم ٣٥٥)، وأبو يعلىٰ (٦/ ١٣٠ رقم ٣٤٠٣)، والطبراني في «الأوسط» (٥/ ٣٧٣ رقم ٥٥٩٥)، والدعاء» (٢٥)، =

ومتىٰ أحبَّ العبدُ أن يكونَ له نصيبٌ مِن كمالِ ثمرةِ الدُّعاءِ ، فعليه بلُزومِ الأدعيـةِ المَشروعةِ والمُشتمِلَةِ علىٰ المصالحِ العامَّةِ : كنصرِ الإسلامِ والمُسلمين في المشرقِ والمغربِ ، وصلاحِ وُلاةِ أمورِهِم ، وإعزازِ الحقِّ والمحِقِّينَ أين كانوا ومَن كانوا ، وإذلالِ الباطلِ والمبطِلِينَ أين كانوا ومَن كانوا ، واسْتِنْقاذِ البلادِ الإسلاميةِ مِن أيدِي الكُفارِ والمُنافقينَ ، وأصنافِ المنْحَرِفين والزَّائِغين ، وسدِّ فَاقاتِ جميعِ المسلمين ، وفكِّ أَسْراهُم ، وتفريجِ كُربتِهِم ، وسَتْرِهِم ، وحُسْنِ عواقبِهِم في الدُّنيا والآخرةِ ، وإسباغِ النِّعمِ عليهم باطنةً وظاهرةً .

وإخمادِ البدعِ الضَّارَّةِ عن إقامةِ الدِّينِ كبدعِ الجَهمِيَّةِ المُعَطِّلةِ ، لأَسماءِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِه وأفعالِه الثَّابتةِ بمُقتضَىٰ الكتابِ والسُّنةِ .

وكبدعِ الممثِّلةِ له بخَلْقِه فإنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن ذلك كلِّه وهو كما أخبر عن نفسِهِ فإنه قال : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورىٰ] .

فقوله تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ ﴾ ردٌّ علىٰ المُشبِّهَةِ ،

والبيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٦٨ رقم ١٠٧٩) عن أنس رضي الله عنه .
وسنده فيه ضعف ، انظر : «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٣٦٢) .

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ردٌّ علىٰ المُعطِّلَةِ .

فالواجبُ علىٰ العبدِ في هذا البابِ : إثباتٌ بلا تمثيلٍ ، وتنزيهٌ بلا تعطيلٍ كما قد عُلِمَ ذلك مِن كلامِ جميعِ سلفِ الأمَّةِ وأئمَّتِهَا ، وليس [هنا] [1] موضعَ بسْطِ القولِ في هذا الأصلِ العظيم الذي هو أصلُ معرفةِ اللهِ تعالىٰ ، وبابُ الوصولِ إليه ؛ لأنَّ المكشوفاتِ الصَّحيحةَ والأحوالَ المُستقيمةَ صادِرَةٌ عن هذا الأصلِ ، وراجعةٌ إليه وعليه يُبْتنىٰ أساسُها ، وتَستقِرُّ قواعِدُها ، وبسببِ إتقانِه وَصَلَ مَن وصَلَ مِنَ المُقرَّبين ، وبسبب التَّخلفِ عن نيلِهِ خُذِلَ مَن خُذِلَ مِنَ المُنْحَرِفينَ ، فإنَّ مَشاهِدَ الصِّفاتِ والأفعالِ المُقدَّسةِ أبوابُ المعارفِ ، وطريقُ الوصولِ إلىٰ الموصوفِ الفاعلِ سبحانه وتعالىٰ كما أجمعَ علىٰ ذلك أكابرُ مشايخِ الطَّريقِ مِن أئمَّةِ التَّحقيقِ -رضي الله عنهم أجمعين- وذلك مبسوطٌ مستوفًىٰ في مواطنِهِ مِن كتبِ الأئمةِ والعلماءِ ، وقد عرَّفْتُك أنَّ المُرادَ هنا التَّنبيهُ مع الاختصارِ واستيفاءِ بعضِ المقاصدِ الصَّالحةِ ، فافهمْ ذلك مُوَفَّقًا مُسددًا -إن شاء الله تعالىٰ- .

وكبدعِ الرَّافضةِ والقَدَرِيَّةِ والخوارجِ ، وغيرِهِم مِن فِرَقِ

---

(١) زيادة منا يقتضيها السياق .

الضَّلالِ ، فإنَّ هذه الأمَّةَ التي هي خيرُ أمةٍ أُخرجت للناس افترقتْ علىٰ ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً ، لكن الفرقةَ الناجيةَ مِن أهلِ السُّنةِ والجماعةِ هي -بحمدِ اللهِ تعالىٰ وحُسنِ توفيقِه- أعظمُ الفِرقِ ، وأجملُها وأكثرُها عددًا ، وأعظمُها سَوادًا ، وأجلُّها قَدْرًا ، وأشهرُها ذِكْرًا ، وأشرَحُها صدرًا ، وأفْخَمُها أمرًا ، وأعلاها حُجةً ، وأبهاها محجَّةً ، وأَنوَرُها وُجوهًا ، وأبرُّها قلوبًا ، وأعزُّها نَصْرًا وتأييدًا ، وأبْهرُها في العالمين مزيدًا .

وهي السَّوادُ الأعظمُ ، والجمُّ الغفيرُ ، والذين لا يَحْويهِم لقبٌ مِن ألقابِ المُبتدِعةِ ، وهي الطَّائفةُ المنصورةُ دائمًا إلىٰ أن يأتيَ أمرُ اللهِ .

وهي خُلاصةُ الأُمَّةِ وخيرُها ، وأبرُّها وأتقاها ، وأكرمُها علىٰ الله تعالىٰ .

قال رسول الله ﷺ : «لا تزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي ظاهِرينَ علىٰ الحقِّ لا يَضُرُّهم مَن خَذَلهُم ، ولا مَن خالَفَهُم حتىٰ تقومَ السَّاعةُ» (١) .

وقال ﷺ : «لا يزالُ الله يَغرِسُ في هذا الدِّينِ غَرْسًا

(١) رواه البخاري (٤/ ٢٠٧ رقم ٣٦٤١) ، ومسلم (٣/ ١٥٢٤ رقم ١٠٣٧) من حديث خال المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما .

يَستَعمِلُهم فيه بطاعتِهِ» [1] .

ووَرد عنه ﷺ أنه قال : «**يَحْمِلُ هذا العِلْمَ مِن كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُه ، يَنْفُونَ عنه تحريفَ الغالِينَ ، وانتحالَ الباطلينَ ، وتأويلَ الجاهِلينَ**» [2] .

فالعبدُ إذا أرادَ أن يكونَ لهُ نصيبٌ وافرٌ مِن كمالِ ثمرةِ الدُّعاءِ الصَّالحِ فعليه بمعرفةِ المَصالحِ العامَّةِ الكُلِّيَّةِ المُهمَّةِ التي بها يقومُ الدِّينُ ، وينمُو الإسلامُ ، ويَنتصرُ أهلُهُ ، وتعلُو

---

(١) رواه أحمد (٢٩/ ٣٢٥ رقم ١٧٧٨٧) ، وابن ماجه (١/ ٥ رقم ٨) ، وابن حبان (٢/ ٣٣ رقم ٣٢٦) عن أبي عنبة الخولاني رضي الله عنه . وقد صححه الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٤٢) .

(٢) رواه ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ١١٩) ، وابن وضاح في «البدع والنهي عنها» (١، ٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤/ ١٣٩٦ط السلفي) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ١٧) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (١/ ٥٨-٥٩) ، والخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٢٩) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٢١/ ٩٤ رقم ٢٠٩٥٢) ، وفي «المناقب» (١/ ٦-٨) عن إبراهيم بن عبد الرحمن العذري مُرْسَلاً . انظر : «بيان الوهم والإيهام» لابن قطان (٣/ ٣٧-٤١ رقم ٦٩١) .
وللحديث طرق أُخرىٰ لا تخلو من ضعف . وقد ذكر شيئًا من طرقه : ابن القيم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٩٧-٥٠٠) ، والشيخ بدر البدر في تعليقه علىٰ «ما جاء في البدع» لابن وضَّاح (٢٥-٣٢) .

درجتُهم في الدُّنيا والآخرةِ بسؤالِ الله تعالىٰ في حصولِها وتسهيلِها وتكميلِها ، **فأكثرُ الناسِ يقتَصِرون علىٰ سؤالِ مصالحِهِم المُتعلِّقةِ بهم ، وهذا تقصيرٌ منهم عن رُتَبِ الرِّجالِ ، ومَرتبةِ الكمالِ ، فإنَّ المؤمنينَ كالعُضوِ الواحدِ .**

قال رسول الله ﷺ : «**مَثَلُ المؤمنين في تَوادِّهِم وتعاطفِهِم وتراحمِهِم كمَثَلِ الجسدِ الواحدِ إذا اشتَكَىٰ منهُ عُضوٌ تَدَاعَىٰ له سائرُ الجسدِ بالحُمَّىٰ والسَّهرِ**» [1] .

قال رسولُ الله ﷺ : «**المؤمنُ للمؤمنِ كالبُنيانِ يشُدُّ بعضُهُ بعضًا**» . **وشبَّكَ بين أصابِعِه** [2] .

وقال ﷺ : «**لا يزالُ اللهُ في عونِ العبدِ ما دامَ العبدُ في عونِ أخيهِ**» [3] .

والعبدُ المؤمنُ إذا عَلِمَ المصالحَ الإسلاميةَ العامَّةَ وقصدَها ، وسألَ مِنَ اللهِ تعالىٰ حصولَها وتكميلَها ، وواظبَ علىٰ ذلك ، وجعلَهُ مِن أكبَرِ همِّهِ ، دَخَلَ هو وأحباؤُهُ بأجمعِهِم

---

(١) رواه البخاري (٨/ ١٠ رقم ٦٠١١) ، ومسلم (٤/ ١٩٩٩ رقم ٢٥٨٦) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (١/ ١٠٣ رقم ٤٨١، ٢٤٤٦، ٦٠٢٦) ، ومسلم (٤/ ١٩٩٩ رقم ٢٥٨٥) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٧٤ رقم ٢٦٩٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وفيه : «واللهُ في عونِ ...» .

في عمومِ المؤمنين ، وحصلَ لهُ مِنْ ثواب حُسن النِّيةِ وجميلِ الطَّوية وشمولِ النفع المُتَعدِّي الجامِعِ ما اللهُ به عليمٌ ، وإذا اطَّلَع اللهُ تعالىٰ علىٰ صِدْقِهِ وإخلاصِهِ في ذلك أعطاهُ فوقَ أمانيـهِ ويسَّر لهُ أجلَّ مِمَّا كان في نفسِهِ ، فاجتمعت لهُ بذلكَ المصالحُ العامَّةُ والخاصَّةُ ، وأين رُتبةُ المُقتَصِرِ [1] علىٰ نفسِه المشغولِ عن تكميل أمرِ الدِّينِ بمراقبةِ حظِّهِ ولو كان حظُّهُ حظًّا جميلًا وعملُهُ عملًا صالحًا ؛ بل واللهِ بين الرَّجُلين بونٌ كبيرٌ وفرقٌ عظيمٌ ، وذلك فضلُ اللهِ يُؤتيـهِ مَن يشاءُ ، واللهُ ذو الفضلِ العظيمِ .

واعْلَم أنَّ كثيرًا مِنْ صالحي عبادِ اللهِ المُؤمنين لا يَدأَبُ ولا يُواظِبُ علىٰ سؤالِ المصالحِ الكُلِّيَّةِ العامَّةِ المُتعلِّقةِ بأُمورِ الأمَّةِ ؛ بل لا يشعُرُ بذلك ولا يَعْلَمُه ولا يتوجَّهُ إليه ولا يقصِدُه ولا يُحسِنُ فتواه ، دائمًا يطلبُ مِنَ اللهِ تعالىٰ بباطنِهِ وظاهرِهِ مصالِحَهُ ومصالِحَ أهلِهِ وأحبابِهِ !

وإن ارتفعت همَّتُه أضافَ إلىٰ ذلك مصلحةَ بلدِهِ وإقليمِهِ وما يقرُبُ منه مقتصرًا علىٰ ذلك ، وهذا مع كونِه خيرًا ومصلحةً وحَسنًا وفائدةً ، فأينَ هو مِن مقام عبادِ الله الذين آثروا اللهَ علىٰ كُلِّ شيءٍ ، فلَحَظُوا تكميلَ إقامةِ دينِه ، ونصرَ

---

(١) في الأصل رسمت هكذا : «المتقصير» ، والصواب ما أثبتناه .

شريعتِه ، ومناصحةَ كتابِه ورسولِه ، والذَّبَّ عن ذلك بالقالِ والحالِ والفِعالِ ، ومُجاهدةِ مَن حادَ عنه أو مالَ ، لا يقتصرون علىٰ بلدٍ واحدٍ ، ولا مصلحةٍ مُعيَّنةٍ ، ولا وقتٍ مُتفرِّدٍ ، ولا نوعٍ خاصٍّ ، وهُم علىٰ هذا يُمسونَ وعليه يُصبِحونَ ، وإليه يَرغبونَ ، وفيه يَجِدُّون ويَزدادونَ [1] **حتىٰ إنَّهم في كثيرٍ مِن أوقاتِهِم الصَّالحةِ يشتَغِلونَ بذلكَ عن مَصَالِحِهِم الخاصَّةِ ؛ لاستِغراقِ هِمَمِهِم في الأهمِّ ، وانهماكِ عزائمِهِم علىٰ الأعمِّ والأتمِّ .**

والكمالُ هو في وضع كُلِّ شيءٍ في موضِعِهِ ، فيَرَىٰ العبدُ الكاملُ هو [مَن] [2] لا يشغَلُه الأعلىٰ عن الأدنىٰ ، ولا الأدنىٰ عن الأعلىٰ ؛ لاشتغالِ القلبِ بما هو الأتمُّ في تتبُّع مراضي الربِّ ، وما هو الأكملُ في تَسَنُّمِ ذُروةِ القُرْبِ ، رَزَقَنا اللهُ ذلك ، وأدامَهُ لنا ، ولا قَطَعَنَا عنه ، بمَنِّه وكرمِه آمين .

وبعضُ مَن ضَعُفَتْ مادَّتُهُ عن منهَلِ القُربِ المُحمَّدِيِّ ذَكَرَ أنَّ المُتوكِّلَ علىٰ اللهِ تعالىٰ إذا كَمُلَ توكُّلُهُ يصلُ إلىٰ مقامٍ يَستغني فيه عن الدُّعاءِ فلا يَحتاجُ إليه ؛ لعِلْمِه أنَّ ما يختارُهُ اللهُ تعالىٰ لعبدِهِ المؤمنِ خيرٌ مِن اختيارِهِ لنفسه ، فلا حاجةَ حينئذٍ إلىٰ الدُّعاءِ ! وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ أكملَ المُتوكِّلينَ وأعلاهُم درجةً هم الأنبياءُ والمرسلَون ، وقد أَخبرَ اللهُ ﷻ في كتابِه العزيزِ عن

---

(١) في الأصل : «ويزادون» ، والمثبت هو الصواب .
(٢) زيادة يقتضيها السياق .

سؤالِ آدمَ ونوحٍ وإبراهيمَ وإسماعيلَ وأيوبَ وشعيبٍ وموسىٰ وهارونَ وعيسىٰ وزكريا وسليمانَ وغيرِهم مِن أكابر الرُّسلِ -صَلَواتُ اللهِ وسَلامُه عليهم أجمعين- (١) .

وسيِّدُهم وأكملُهُم وخاتِمَهم محمدٌ -عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ-

---

(١) قال آدمُ عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الأعراف] ، وقال نوحٌ عليه السلام : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴿١٠﴾ ﴾ [القمر] ، وقال إبراهيمُ عليه السلام : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة: ١٢٦] ، وقال إسماعيلُ عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾ ﴾ [البقرة] ، وأيوبُ عليه السلام : ﴿ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [الأنبياء] ، وقال شعيبٌ عليه السلام : ﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [الأعراف] ، وقال موسىٰ وهارون عليهما السلام : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ ءَاتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُۥ زِينَةً وَأَمْوَٰلًا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِكَ ۖ رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾ قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾ [يونس] ، وقال عيسىٰ عليه السلام : ﴿ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا وَءَايَةً مِّنكَ ۖ وَٱرْزُقْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿١١٤﴾ ﴾ [المائدة] ، وقال زكريا عليه السلام : ﴿ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا ﴿٤﴾ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ مِن وَرَآءِى وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِى عَاقِرًا فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴿٥﴾ يَرِثُنِى وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ۖ وَٱجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴿٦﴾ ﴾ [مريم] ، وقال سليمانُ عليه السلام : ﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِى بِرَحْمَتِكَ فِى عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾ ﴾ [النمل] .

قد أمَرَهُ اللهُ تعالىٰ بسؤالِه في مثلِ قولِه : ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾ [طه] .

وأخبرَنَا سبحانه دعاءَهُ في مثل قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٩] ، وكان أعظمَ المُستغيثينَ وأكثرَهم توكُّلًا وافتقارًا ورجاءً ، وأكملَهُم عبوديةً في كلِّ مقامٍ مِن مقاماتِ القُربِ ؛ لأنه صاحِبُ الوسيلةِ ، ولهُ مِنْ كُلِّ مقامٍ عالٍ ذُروَتُهُ وسَنامُه صلَّىٰ اللهُ عليه ، وعلىٰ إخوانِهِ ، وسائرِ الصَّالحين .

واللهُ ﷻ قد أَثنىٰ عليهم وأكرمَهُم بإجابةِ سؤالِهم ورتَّبَ عليه ما أَتقنَهُ وأحكمَهُ مِن هلاكِ المُخالفينَ للرُّسل ، كغرقِ قوم نوحٍ وقومِ فرعونَ ، وهلاكِ مَن قصَّ علينا أخبارَهُم مِنَ الأُمم السَّالفةِ والقرون الماضِيَةِ ، وما أَعلَىٰ بِهِ كلمةَ الرُّسلِ وأتباعِهِم وأسبَغَ عليهم مِن نِعَم النَّصرِ والتَّأييدِ وأنواعِ أسبابِ المزيدِ ، فسبحانَ مَن إذا أرادَ أمرًا هيَّأ أسبابَه : ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ۗ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٤٢﴾ ﴾ [الأنفال] .

وقال الله تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ

﴿ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [الليل] .

وقال النبيُّ ﷺ : «**اعمَلُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لهُ ، أمَّا مَن كان مِن أَهل السَّعادةِ فَسَيُيَسَّرُهُ لعَمَلِ السَّعادةِ ، وأمَّا مَن كان مِن أهلِ الشَّقاوةِ فَسَيُيَسَّرُهُ لعملِ الشَّقاوةِ**» . ثمَّ تَلَا قولَهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ الآيةَ (١) .

فإنَّ اللهَ ﷻ رتَّبَ الأسبابَ وأتقَنَ الحِكمَةَ فلا يقعُ الأمرُ المقدورُ إلَّا بسبَبِهِ المقدورِ ، وهذا مِن تمامِ الحِكمَةِ وعظيمِ التَّدبيرِ .

فالنبيُّ عليه السلام خرج يومَ بدرٍ وقال : «**هذا مَصْرَعُ فُلانٍ ، وهذا مَصرَعُ فلانٍ**» .

قال عمرُ بنُ الخطَّابِ رضي الله عنه : «**فوالذي بعثَهُ بالحقِّ ما أَخطَؤُوا التي حَدَّها رَسولُ اللهِ ﷺ**» (٢) .

وبعدَ ذلك دخلَ العريشَ واستقبلَ الدُّعاءَ والتَّضرُّعَ إلىٰ أنْ وَقَعَ رِداؤُهُ عن كتفِهِ فرَفَعَهُ أبو بكر رضي الله عنه ، والتزَمَهُ مِنْ ورائِهِ ، وقال : يا رسولَ الله ، أهكذا مناشدتُكَ ربَّكَ فإنه وافٍ لكَ بما وعدَكَ ؟ وما زالَ النبيُّ عليه السلام في ذلك المقامِ يدعو إلىٰ أن

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٧١ رقم ٤٩٤٩) ، ومسلم (٤/ ٢٠٣٩ رقم ٢٦٤٧) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٤/ ٢٢٠٢ رقم ٢٨٧٣) .

التفتَ إلىٰ أبي بكرٍ مُستَبشِرًا ، وقال : «**يا أبا بكرٍ ، هذا جبريلُ قد نزلَ بالنَّصرِ**»[1] .

وكان أعظمُ أسبابِ النَّصرِ ما قدَّرهُ اللهُ تعالىٰ ويسَّرَهُ ورضيَ به وأحبَّهُ مِن دُعاءِ نبيِّهِ محمدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ واستغاثتِهِ ، فإنَّهُ رتَّبَ النَّصرَ عليه بقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ ﴾ [الأنفال : ٩] ، فانظرْ إلىٰ هذا الأمرِ المُتقَنِ ؛ فإنهُ مِن أجَلِّ حقائقِ الدِّينِ ، ولا تغتَرَّ بزُخرُفِ أقاويلِ المُنْحَرِفينَ .

وأمَّا الإخلاصُ فهوَ[2] شرطٌ في حُصولِ الخَلَاصِ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِي ﴿١٤﴾ فَٱعْبُدُواْ مَا شِئْتُم مِّن دُونِهِۦ ﴾ [الزمر] ، وقوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ [البينة] .

---

(١) رواه ابن إسحاق في «السيرة» كما في سيرة ابن هشام (١/ ٦٢٦-٦٢٧) ، وموسىٰ بن عقبة في «المغازي» (٢/ ٤٨) والبيهقي في «الدلائل» (٣/ ٥٤، ٨١) ، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٣٣٣) وحسنه إسناده الألباني في «تخريج أحاديث فقه السيرة» (٢٢٧) . وبمعناه في «البخاري» (٥/ ٨١ رقم ٣٩٩٥) عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

(٢) في الأصل كأنها مرسومة : «به» .

وكان معروفٌ الكرْخيُّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- **يقول** : «يا نفسُ أخلِصي تَخْلُصي ، قبل أن لا تَتَخَلَّصي» [(١)] .

وكان يقول : «في إخلاصِ ساعةٍ نجاةُ الأبدِ» [(٢)] .

والإخلاصُ هو لُبُّ الأمرِ وروحُ العَملِ ، وهو الذي يَقبَلُهُ اللهُ تعالىٰ ؛ فإنهُ لا يَقبَلُ مِنَ العَملِ إلَّا ما كانَ خالِصًا لوجهِهِ الكريمِ ، قال رسول الله عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ : «**يقولُ الله تعالىٰ : أنا أَغنىٰ الشُّركاءِ عن الشِّركِ ، مَن عَمِلَ عَمَلًا أَشرَكَ فيه غيري فأنا منهُ بريءٌ ، وهو كلُّهُ للَّذي أشركَ**» [(٣)] .

والإخلاصُ للهِ تعالىٰ هو حقيقةُ الإسلام ؛ إذِ الإسلامُ هو الاستِسلامُ للهِ لا لغيرِهِ ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [الزمر] .

---

(١) رواه ابن الجوزي «صفة الصفوة» (٢/ ٣٢٠) .

(٢) ذكره الغزالي في «الإحياء» (٤/ ٣٧٨) .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٢٨٩ رقم ٢٩٨٥) عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ .
وزيادة : «فأنا بريء ...» عند أحمد (١٣/ ٣٧٧ رقم ٧٩٩٩) ، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٥ رقم ٤٢٠٢) ، وابن خزيمة (٢/ ٦٨ رقم ٩٣٨) ، وابن حبان (٢/ ١٢٠ رقم ٣٩٥) وغيرهم .

فمَنْ لَمْ يَستَسْلِمْ للهِ فقد استكبرَ ، ومَنِ استسلمَ للهِ ولغيرِهِ فقد أَشرَكَ ، وكلٌّ مِنَ الكِبْرِ والشِّركِ ضدُّ الإسلام ، والإسلامُ ضدُّ الكِبْرِ والشِّركِ ، وقال رسول الله ﷺ : «**الشِّركُ في أُمَّتي أَخفَىٰ مِن دَبِيبِ النَّملِ**»(١) .

---

(١) رواه البزار (٤/ ٢١٧ رقم ٣٥٦٦ كشف) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٨١٤) ، والدارقطني في «العلل» (١٤/ ١٩١ رقم ٣٥٣٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/ ٣٦٨) ، (٩/ ٢٥٣) ، والحاكم (٢/ ٢٩١) ، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٢/ ٣٣٨) عن عائشة رضي الله عنها . وقد تُكلِّم في إسناده ، ولذلك ضعفه الدارقطني في «العلل» ، وابن الجوزي ، والألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٨٧) .

والشِّرك شِركانِ : شِركٌ جلِيٌّ ، وشِركٌ خفِيٌّ .

فالشِّركُ الجليُّ : كفرٌ ، واللهُ تعالىٰ لا يغفرُ أن يُشركَ به .

والشِّركُ الخَفِيُّ : يُفسِدُ الأعمالَ ويضيِّع العُمَّالَ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًا ۝١١٠ ﴾ [الكهف] ، ولمسائلِ إتقانِ الإخلاصِ وتركِ الرياءِ تفاصيلُ كثيرةٌ وتفاريعُ عديدةٌ يَضيقُ عن بسطِ القولِ فيها هذا الموضعُ (١) ، غيرَ أني أُشيرُ هنا إلىٰ ما يَسْهُلُ ويَتَيسَّرُ مِن

(١) قال الإمام ابن القيم في بيان طريقة الإخلاص : «لا يجتمِعُ الإخلاصُ في القلب ومحبَّةُ المدح والثَّناءِ والطَّمَعُ فيما عندَ الناس إلَّا كما يجتمعُ الماءُ والنارُ والضبُّ والحوتُ .
فإذا حدَّثتْكَ نفسُكَ بطلب الإخلاص فأَقبِلْ علىٰ الطَّمع أوَّلًا فاذبَحْهُ بسكِّين اليأسِ ، وأَقبِلْ علىٰ المدح والثَّناءِ فازْهَدْ فيهما زُهدَ عُشَّاقِ الدُّنيا في الآخرةِ ؛ فإذا استقامَ لكَ ذَبْحُ الطَّمعِ والزُّهدُ في الثناءِ والمدح ؛ سَهُلَ عليك الإخلاصُ .
فإنْ قُلتَ : وما الذي يُسهِّل عليَّ ذبحَ الطَّمَعِ والزُّهدَ في الثناءِ والمدح ؟
قلتُ : أمَّا ذبحُ الطَّمع ؛ فيُسهِّلُه عليك عِلمُكَ يقينًا أنهُ ليس مِن شيءٍ يُطمَع فيه ؛ إلَّا وبيدِ اللهِ وحدَه خزائنُهُ ؛ لا يملِكُها غيرُه ، ولا يُؤتي العبدَ منها شيئًا سواهُ .
وأمَّا الزُّهدُ في الثناءِ والمدح ، فيُسهِّلُهُ عليك عِلمُكَ أنه ليس أحدٌ ينفعُ مدحُهُ وَيزينُ ، ويَضُرُّ ذمُّه وَيشينُ ، إلَّا اللهُ وحدَهُ ؛ كما قال ذلك الأعرابيُّ للنبي ﷺ : إنَّ مَدْحي زَينٌ ، وَذمِّي شَينٌ . فقال : «ذاكَ اللهُ ﷻ» ؛ فازهَدْ في مدح مَن لا يَزِينُكَ مَدحُهُ ، وفي ذمِّ مَن =

بعض المقاصدِ المُهمَّةِ -إن شاء الله تعالىٰ- .

فاعلمْ أن موادَّ الشِّركِ لها في القُلوبِ سَرَيَانٌ عظيمٌ ، ويساعدُ علىٰ هَيجانِها أمورٌ :

منها : الجهلُ بحقائقِ العِلمِ النَّافعِ ، وهو علمُ الكتابِ والسُّنةِ والإجماعِ ، فإنهُ لن يخرُجَ شيءٌ مِنَ اللَّوازِمِ عن ذلك بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ ، وما خالفَهُ ولم يدخلْ في مضمونه فإنه باطلٌ قطعًا ، ولا شكَّ في ذلك أصلًا عند الأئمَّةِ والعُلماءِ الذين لهم في الأُمَّةِ لسانُ صِدْقٍ ، وما خالَفَهم في ذلكَ مَن يُحْتَجُّ بقولِه في معارضتِهِم .

وليس المرادُ في هذا الموضعِ تحريرَ الاستدلالِ القاطِعِ علىٰ ذلك فإنَّهُ -بحمدِ اللهِ- أشهرُ مِن أنْ يُنكَرَ ، وأجلُّ مِن أن يُجْهَلَ ، فالعِلمُ النافعُ نورٌ مبينٌ : ﴿ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ١٦ ﴾ [المائدة] ،

لا يَشينُكَ ذمُّهُ ، وارغَبْ في مَدْحِ مَن كُلُّ الزَّينِ في مدحِه وكلُّ الشَّينِ في ذمِّهِ .

ولن تقدِرَ علىٰ ذلك إلَّا بالصَّبرِ واليقين ؛ فمتىٰ فقدتَ الصَّبرَ واليقينَ ؛ كُنتَ كمَن أرادَ السَّفرَ في البحرِ في غيرِ مركبٍ» .

«الفوائد» (٣٣٨-٣٤٠) دار ابن خزيمة .

فمَن شَمَلَتهُ العنايةُ العلويَّةُ بحصولِهِ اهتدىٰ ، ومَن فقدَهُ ضلَّ لا محالةَ .

قال الله تعالىٰ في الإخبارِ عن كتابه العزيز : ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍۭ بَعِيدٍ ﴿٤٤﴾ ﴾ [فصلت: ٤٤] .

ومِنَ الأمرِ الذي يُساعدُ علىٰ استقرارِ موادِّ الشِّركِ في القلوبِ : **معاشرةُ قُرناءِ السُّوءِ مِنْ كُلِّ طائفةٍ ، فإنهم يُقرِّبونَ البعيدَ ويُبعِّدُون القريبَ ، ويُقبِّحون الحسنَ ويُحسِّنون القبيحَ ، والنَّفسُ تميلُ إلىٰ قرينِهَا وتُصغي إليه ، لا سِيَّما إذا ذَكَرَ لها ما يُلائمُ طبعَهَا ويوافقُهُ ، ويناسبُ هواها ويُشيِّدُه** ، مع وساوسِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ وغرورِهِ وتسويلِهِ ؛ فإنهُ أعدَىٰ الأعداءِ ، ويَجري في ابن آدمَ مجرىٰ الدَّمِ ، ويرانا مِن حيثُ لا نراهُ ، فيجتمعُ علىٰ العبدِ في مثل هذه الحالِ حظُّ نفسِهِ الأمَّارةِ بالسُّوءِ ، وشرُّ شيطانِ الإنسِ والجنِّ ، وجندُ العوائدِ الرَّديئةِ وذلك مِن أردىٰ داءٍ ، وأعظمِ البلاءِ ، أعاذنا الله منه برحمتِهِ .

فقرينُ السوءِ له أثرٌ عظيمٌ في تسهيل موادِّ الشَّرِ ، ولهذا قال عليه السلام : «**يُحشرُ المرءُ علىٰ دينِ خليلِهِ ، فلينظرْ أحدُكُم**

من يخالِلُ» (١) .

ومتىٰ حَزَمَ (٢) العبدُ رأيَه أتقنَ أمرَهُ فقرَّبَ التَّقي ولو كان بعيدًا ، وأَبعَدَ العاصي ولو كان قريبًا ، كان ذلك مِن أَسَدِّ (٣) أُمورِهِ وأعظمِ أسبابِ سعادتِهِ في الدُّنيا والآخرةِ ؛ ولأجلِ ذلك كان الحبُّ في اللهِ والبغضُ في الله تعالىٰ أوثقَ عُرىٰ الإيمانِ .

قال رسولُ الله ﷺ : **«أوثقُ عُرَىٰ الإيمانِ الحُبُّ في اللهِ والبُغضُ في اللهِ»** (٤) .

---

(١) رواه أحمد (١٣/ ٣٩٨ رقم ٨٠٢٨، ٨٤١٧) ، وأبو داود (٥/ ١٠٩ رقم ٤٨٣٣) ، والترمذي (٤/ ١٨٧ رقم ٢٣٧٨) ، والطيالسي (٤/ ٢٩٩ رقم ٢٦٩٦) ، والحاكم (٤/ ١٧١) ، والقضاعي (١/ ١٤١ رقم ١٨٧) ، والبيهقي في «الشعب» (١٢/ ٤٤ رقم ٨٩٩٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وليس فيه : «يحشر» .
والحديث حسنه الترمذي ، وصححه الألباني .

(٢) في الأصل : «حرم» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٣) في الأصل : «أشد» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، من «السَّدَادِ» .

(٤) رواه أحمدُ (٣٠/ ٤٨٨ رقم ١٨٥٢٤) ، وابن أبي شيبة (١٧/ ٦٢٠ رقم ٣١٠٥٩) ، و(١٩/ ٧٤ رقم ٣٥٤٧٩) ، والطيالسي (٢/ ١١٠ رقم ٧٨٣) ، والبيهقي في «الشعب» (١/ ١٠٤ رقم ١٣، ١٤) ، من حديث البراء بن عزاب رضي الله عنه ، وفيه ليث بن أبي سليم ، لكنَّ الحديث حسنٌ بمجموع طُرقِهِ كما قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٧٣٤ رقم ٩٩٨) .

وقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾ [المجادلة : ٢٢] ، فالإِلْفُ بينهم في الخيرِ والشرِّ لهُ أثرٌ عظيمٌ ، واللهُ المُستعانُ .

ومنها [١] : **لزومُ العوائدِ الرَّديئةِ** ، فإنَّ النَّفسَ تطلبُ مألُوفاتِها وتكرَهُ مفارقةَ عاداتِها ، وقد أُرِينا مَن يكرَهُ مِن نفسِهِ خُلُقًا ذميمًا وحالةً قبيحةً ويَجِدُّ علىٰ تَرْكِها بباطِنِه وظاهِرِهِ مُدَّةَ سنينَ ونفسُهُ تأبىٰ عليه تارةً وتوافقُهُ أُخرىٰ ولا تطمئِنُّ ، ولا يلزمُ تقوىٰ اللهِ ﷻ إلَّا بعدَ التَّعبِ العظيمِ ، فالعوائدُ في الخيرِ والشرِّ لها أثرٌ كبيرٌ ، ولهذا قال عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه : «**تعوَّدوا الخيرَ ، فإنَّ الخيرَ عادةٌ**» [٢] .

فالله تعالىٰ يلهمُنا رشدَنا ويقينا [٣] شرَّ أنفسِنا بمَنِّهِ وكرمِهِ .

فالجهلُ بالعلم النافعِ ، ومخالطةُ قرناءِ السوءِ ، ولزومُ العوائدِ الرَّديئةِ ، وغيرُ ذلك مِنَ الأسبابِ المُوبِقَةِ أصلُ تقريرِ

(١) كتب بهامش الأصل : «من مواد الشرك» .

(٢) رواه عبد الرزاق (٣/ ٣٣٠ رقم ٤٨٧٩) ، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٥١ رقم ٨٧٥٥، ٩١٥٦) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٥/ ٥٨٦ رقم ٥١٥٩) . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٤٠) في رجال الطبراني : «رجاله رجال الصحيح» .

(٣) كتب بهامش الأصل : «من الوقاية» . يريد أنها ليست : «يقينًا» من اليقين .

موادِّ الشِّركِ ، وأنواعِ الشرِّ في القلوبِ .

وجميعُ الرُّسلِ عليهم السلام **جاؤُوا بتقريرِ التَّوحيدِ ، وإبطالِ الشِّركِ ، وحسْمِ موادِّهِ ، وإغلاقِ أبوابِهِ ، فأوَّلُ دعوتِهِم :** ﴿ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ﴾ [الأعراف: ٥٩] .

ونبيُّنا محمدٌ ﷺ بُعِثَ في زَمنِ الجاهليةِ الجَهْلاء ، والعربُ وأشباهُهُم مِن أكثرِ الأُممِ شِرْكًا باللهِ تعالىٰ ؛ لأنهم كانوا يعبدون الحِجارةَ والأشجارَ وغيرَ ذلك مِنَ المَعبوداتِ الحقيرةِ ، **فجرَّدَ التوحيدَ ﷺ ، وقَطَعَ موادَّ الشِّركِ ، وسَدَّ جميعَ أبوابِهِ وذرائِعِهِ ، وبالغَ في إحكامِ البابِ ، وتحريرِهِ وتقريرِهِ ، وإتقانِهِ وتقويَتِهِ وتأييدِهِ** (١) .

فمِن ذلك قولُه عليه السلام : «**إنَّ اللهَ تعالىٰ ينهاكُم أنْ تحلِفوا بآبائِكُم ، فمَنْ كان حالِفًا فلْيَحلِفْ باللهِ**» (٢) .

---

(١) جاءتِ الأحاديثُ الكثيرةُ عن النبيِّ ﷺ تحمِي حِمَىٰ التَّوحيدِ ، وتُحذِّرُ مِنَ الشِّركِ وطُرقِه ووسائله ، وقد ذَكَر الإمامُ محمدُ بنُ عبدِ الوهَّاب جُملةً مِنَ الأبواب مِمَّا شُرِعَ حمايةً لجناب التوحيدِ في كتابه الفذ «كتاب التوحيد» ، وصُنِّفت كتبٌ مفردةٌ في هذا . انظر : مُقدِّمتي لـ«كتاب التوحيد» (٢٧-٣٢) ، وكتاب «حماية الرسول ﷺ حمىٰ التوحيد» للدكتور محمد الغامدي ، و«تيسير المجيد في سدِّ ذرائع القدح في التوحيد» للدكتورة بركة الطلحي .

(٢) رواه البخاري (٨/ ٢٧ رقم ٦١٠٨) ، ومسلم (٣/ ١٢٦٧ رقم ١٦٤٦) من حديث عمر رضي الله عنه .

ولهذا قال بعض أكابرِ الصحابة : «**لأنْ أَحلِفَ باللهِ كاذبًا أحبُّ إليَّ مِن أنْ أَحلِفَ بغيرِ اللهِ صادِقًا**»[1] .

لأني إذا حَلَفْتُ باللهِ كاذبًا أكونُ قد عصيتُ ، وإذا حَلَفتُ بغيرِ الله تعالىٰ صادقًا أكونُ قد أَشْرَكْتُ[2] .

وبعثَ رسولُ اللهِ عليه السلام عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه كما رُوي ذلك عن أبي الهياج الأسدي عن عليٍّ ، فأَمَرَهُ أن لا يَدَعَ تمثالًا إلَّا طمسَهُ ، ولا قبرًا مُشْرِفًا إلَّا سوَّاهُ[3] ؛ لأنَّ ذلك كان مِن أصلِ عبادةِ الأصنامِ .

قال ابن عباس رضي الله عنه معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾ وَقَدْ أَضَلُّواْ كَثِيرًا ﴾ [نوح] ، قال فيما رواه «البخاري» : «هذه أسماءُ قومٍ

---

(١) هو ابن مسعود رضي الله عنه ، وقد رواه عنه : عبد الرزاق (٨/ ٤٦٩ رقم ١٥٩٢٩) ، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٨٣ رقم ٨٩٠٢) . قال المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ٦٠٧) : «رواتُهُ رواةُ الصَّحيح» ، وتابَعَهُ الهيثميُّ في «المَجْمَع» (٩/ ٤٨١) ، وصحَّحه الألباني في «الإرواء» (٨/ ١٩١ رقم ٢٥٦٢) .

(٢) هذه الفقرة جاءت في الأصل قبل الأثر ، وكأنه كتب عليها حرف : «م» أي : القلب بين الفقرتين بالتقديم والتأخير ؛ لتستقيم العبارة ، فإن النساخ يكتبون «م - م» علىٰ الكلمتين اللتين يراد تقديم أحداهما وتأخير الأخرىٰ بسبب غلط الناسخ ، فحتىٰ لا يشطب علىٰ الكلمة خشية اتهامه ، يرمز للتقديم والتأخير بهذين الحرفين .

(٣) رواه مسلم (٢/ ٦٦٦ رقم ٩٦٩) .

صالحينَ ، كانوا في قوم نوحٍ ، فلمَّا ماتُوا عكفوا علىٰ قُبورِهم وطالَ عليهم الأمدُ فصوَّروا تماثيلَهُم ، ثم طالَ عليهم الأمدُ فجعلوا لها صُورًا مجسَّدةً ، وطالَ عليهم الأمدُ فعبدوها مِن دُونِ اللهِ تعالىٰ» [1] .

فكان أصلُ عبادةِ الأصنامِ تعظيمَ القبورِ ، ولهذا سدَّ النبيُّ عليه السلام هذا البابَ وأحكمَهُ وقال : «اللهم لا تجعلْ قبري وثنًا يُعبدُ» .

وقال : «**اشتدَّ غضبُ اللهِ علىٰ قومٍ اتَّخذُوا قُبورَ أنبيائِهِم مساجدَ**» [2] .

---

(١) رواه البخاري (٦/ ١٦٠ رقم ٤٩٢٠) ولفظه : «صارتِ الأوثانُ التي كانت في قومِ نُوحٍ في العرَبِ بعدُ ، أمَّا وَدٌّ : كانت لِكَلْبٍ بدَوْمَةِ الجَنْدَلِ ...، أسماءُ رِجالٍ صالحينَ مِن قومِ نُوحٍ ، فَلَمَّا هَلَكُوا أوحَىٰ الشَّيطانُ إلىٰ قومِهِمْ : أنِ انْصِبُوا إلىٰ مجَالِسِهِمُ التي كانوا يَجلسونَ أنصابًا وسمُّوها بأسمائِهِمْ فَفَعَلُوا ، فلمْ تُعبَدْ ، حتىٰ إذا هَلَكَ أُولئكَ ، وَتَنَسَّخَ العِلمُ عُبِدَتْ» .

(٢) هذا والذي قبله حديث واحد ، وقد رواه مالك في «الموطأ» (١/ ٢٤٣ رقم ٤٧٥) ، ورواية أبي مصعب (٥٧٠) ، وسويد بن سعيد (١٨٤) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٤٠) بإسنادٍ صحيح ، عن عطاءِ بن يسار مُرْسَلاً .
وقد رواه البزار (١/ ٢٢٠ رقم ٤٤٠ كشف) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٥/ ٤٢) موصولًا عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .
ولهذا الحديث شاهدٌ ، وقد صحَّحه البوصيري ، والألباني ، انظره في تحقيقي لـ«كتاب التوحيد» (١٩٩-٢٠٠)

وقال ﷺ : «**لا تَتَّخِذُوا قَبري وثنًا يُعبدُ ، وصَلُّوا عليَّ حيثُما كنتم ، فإنَّ صلاتَكُم تَبْلُغُنِي**» .

قالوا : كيف تبلغُكَ صلاتُنا وقد أَرَمْتَ ، أي : بَلِيتَ ؟

قال : «إنَّ اللهَ حرَّمَ علىٰ الأرضِ أنْ تأكُلَ لحمَ الأنبياءِ» (١) .

وقال ﷺ في مرضِ موتِهِ : «**لَعَنَ اللهُ اليهودَ والنصارَىٰ ؛ اتَّخذُوا قبورَ أنبيائِهِم مساجدَ**» .

يُحذِّرُ ما فعلوا ، قالت عائشةُ : «**ولَوْلَا ذلكَ لأُبرِزَ قبرُهُ ، واتُّخِذَ مسجدًا**» (٢) .

فدُفِنَ ﷺ في الحُجرةِ المشَرَّفةِ لأجلِ ذلك (٣) ، وكانت

---

(١) هذان حديثان جعلهما المصنف حديثًا واحدًا :
الأول : «لا تتخذوا قبري وثنًا يعبد» ، تقدم قبل قليل .
والثاني : «وصلوا علي حيثما ...» ، هذا من حديث أوس بن أوس رضي الله عنه أنه ﷺ قال : «إنَّ مِن أفضل أيامكم يوم الجمعة ...، فأكثِرُوا عليَّ مِنَ الصَّلاةِ فيه ، فإنَّ صلاتَكُم معروضةٌ عليِّ . قالوا : ... » .
وقد رواه أحمد (٢٦/ ٨٤ رقم ١٦١٦٢) ، وأبو داود (١/ ٤٤٣ رقم ١٠٤٧) ، والنسائي (٣/ ٩١ رقم ١٣٧٤) ، وفي «الكبرىٰ» (٢/ ٢٦٢ رقم١٦٧٨) ، وابن ماجه (١/ ٣٤٥ رقم ١٠٨٥) ، وابن حبان (٣/ ١٩١ رقم ٩١٠) ، والحاكم (١/ ٢٧٨) ، وصححه الألباني .

(٢) رواه البخاري (٦/ ١١ رقم ٤٤٤١) ، ومسلم (١/ ٣٧٦ رقم ٥٢٩) .

(٣) من خطر تعظيم القبور واتخاذها مساجد أنه ﷺ قبل موته بخمس =

خارجَ المسجدِ ، وإنَّما الوليدُ بنُ عبدِ المَلِكِ لمَّا عمَّرَ المسجدَ الحرامَ والمسجدَ الأقصىٰ ومسجدَ دِمشقَ زادَ في عِمارةِ مسجدِ رسولِ الله ﷺ ، فكان والي المدينة إذْ ذاكَ عمرَ بنَ عبد العزيز رضي الله عنه ، فأَدخَلَ حُجُراتِ أزواجِ الرَّسولِ عليه السلام في المسجد ، **ولم يكنْ ذلك يدخلُ في حُجرة عائشةَ رضي الله عنها لأجل قبرِ رسولِ اللهِ عليه السلام ، فرُفِعت جُدرانها وأُحْكِمَ بُنيانُها ، فليس حُكمُها حكمَ المسجدِ ؛ بل هي مُنفردةٌ عنهُ ، ولهذا لا تُشْرَعُ الصَّلاةُ عندَ القُبورِ ولا الدُّعاءُ عندها أيضًا ؛ بل هذا مَنهيٌّ عنه ؛ لأجل تعلُّقِ القلبِ بغير اللهِ تعالىٰ في حالةِ**

ليالٍ قالَ : «ألَا وإنَّ مَنْ كانَ قَبْلَكُمْ كانوا يَتَّخِذونَ قُبورَ أَنبيائِهِمْ مساجِدَ ، أَلَا فلا تَتَّخِذُوا القُبورَ مساجِدَ ؛ إنِّي أنهاكُمْ عنْ ذلكَ» [كما في «صحيح مسلم» (٥٣٢)] .

ولمَّا حَضَرَتْهُ الوفاةُ أكَّدَ علىٰ هذه القضية ، وأخبَرَ أنَّ اللهَ لَعَنَ اليهودَ والنَّصارىٰ ؛ لأنهم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ، كما في حديث عائشة رضي الله عنها .

قال الإمامُ محمدُ بنُ عبد الوهاب -رحمه الله- : «فقد نَهَىٰ عنهُ في آخِرِ حياتِهِ ، ثُمَّ إِنَّهُ لَعَنَ -وهو في السِّياقِ- مَنْ فَعَلَهُ ، والصَّلاةُ عندَها مِنْ ذَلِكَ ، وإنْ لَمْ يُبْنَ مَسجِدٌ ، وهو معنىٰ قولِهَا : «خُشِيَ أنْ يُتَّخَذَ مَسجِداً» ؛ فإنَّ الصَّحابةَ رضي الله عنهم لم يكونُوا لِيَبْنُوا حولَ قَبْرِهِ مَسْجِداً» . [«كتاب التوحيد» تأليفه (١٩٥) ، وانظر : «اقتضاء الصراط» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٦٧٣-٦٧٤ ، ٦٧٧)] .

الدُّعاءِ [1] ؛ لأن النفوسَ لها بالأمور الحسيَّةِ تعلُّقٌ كبيرٌ ،

---

(١) قال شيخُ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «وكَرِهَ مالِكٌ لأهل المدينةِ كُلَّمَا دَخَلَ إنسانٌ المسجدَ أن يأتيَ قبرَ النبيِّ ﷺ ؛ لأنَّ السَّلفَ لَمْ يكونوا يفعلونَ ذلكَ ، قال : «ولن يُصلِحَ آخِرَ هذه الأمةِ إلَّا ما أصلحَ أوَّلَها».
وكانَ الصَّحابةُ والتابعونَ رضي الله عنهم يأتونَ إلىٰ مَسجدِ النبيِّ ﷺ فيُصلُّون ، فإذا قَضَوُا الصَّلاةَ ؛ قعدوا وخرجوا ، ولم يكونوا يأتون القبرَ للسَّلام ؛ لِعِلْمِهم أنَّ الصَّلاةَ والسَّلامَ عليه في الصلاةِ أكملُ وأفضلُ ، وهي المشروعةُ .
وأمَّا دُخولُهُم عندَ قبرِهِ للصَّلاةِ والسَّلام عليه هناكَ ، أو للصَّلاةِ والدُّعاءِ ؛ فَلَم يَشْرَعْهُ لهم ، بل نهاهُمْ عَنهُ ، وقال : «**لا تتَّخِذُوا قَبْري عيدًا ، وصَلُّوا عليَّ ، فإنَّ صَلاتَكُم تَبْلُغُني**» ، فبيَّنَ أنَّ الصلاةَ تَصِل إليه مِن البَعيد ، وكذلك السَّلامُ ...، وتخصيصُ الحجرةِ بالصلاة والسلام جعل لها عيدًا ، وهو قد نَهَاهُم عن ذلك ، ونهاهُم أن يتَّخِذُوا قبرَهُ أو قبرَ غيرِهِ مسجدًا ، ولَعَنَ مَن فعل ذلك ، ليحذروا أن يُصيبهم مثل ما أصاب غيرهم مِنَ اللَّعنةِ . **وكان أصحابه خير القرون ، وهم أعلمُ الأمةِ بسُنَّتِه ، وأطوعُ الأمةِ لأمرِه ، وكانوا إذا دخلوا إلىٰ مسجدِه لا يذهبُ أحدٌ منهم إلىٰ قبرِه لا مِنْ داخل الحُجرةِ ولا مِن خارِجها** ، وكانت الحُجْرَةُ في زمانِهم يُدْخَلُ إليها مِنَ الباب لمَّا كانت عائشةُ رضي الله عنها فيها ، وبعد ذلك إلىٰ أن بُنِيَ الحائطُ الآخَرُ ، **وهُمْ مع ذلك التَّمكن مِن الوصولِ إلىٰ قبرِهِ لا يدخُلُونَ إليهِ لا لِسَلام ، ولا لصلاةٍ ، ولا لدُعاءٍ لأنفُسِهِم ولا لغَيْرِهِم ، ولا لسُؤالٍ عن حَدِيثٍ أو عِلْم ، ولا كان الشَّيطانُ يَطمَعُ فيهم حتىٰ يُسْمِعُهُم كلامًا أو سلامًا ، فيَظُنُّونَ أنهُ هو كَلَّمَهم وأفتاهُم وبيَّنَ لهم الأحاديثَ ، وأنهُ قد رَدَّ عليهم السَّلامُ بصوتٍ يُسْمَعُ مِن خارِجٍ ، كما طَمِعَ الشيطانُ في غيرهم ، فأضلَّهُم عندَ قَبْرِهِ وقبرِ غيرِهِ** ، حتَّىٰ ظنُّوا أنَّ صاحِبَ القبر يحدِّثُهم ويُفتيهِمْ ، ويأمُرُهم ويَنهاهُم ...» .
«مجموع الفتاوىٰ» (٢٧/ ٣٨٦-٣٨٨) باختصار .

وأكثرُ النُّفوسِ قد أَعرَضَتْ عن القيامِ بتجريدِ التَّوحيدِ في هذا الباب وهو أصلُ الدِّينِ ورأسُ العملِ ، فترىٰ كثيرًا مِنَ النُّفوسِ أو أكثرَها لا تلجأُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ بالصِّدقِ أوَّلًا ؛ بل تتَعلَّقُ بالأسباب تعلُّقًا عظيمًا كالمُلوكِ والأُمراءِ وأربابِ الوجاهةِ مِنْ كُلِّ طائفةٍ ، وتُمْعِنُ النَّظرَ في أسبابِ التَّخَيُّلاتِ بكلِّ مُمكِنٍ ، وبعد ذلك فقد تَقْصِدُ أربابَ الأحوالِ والتأثيراتِ لا لطلب العِلمِ والدِّينِ وتحصيلِ أسبابِ التقرُّبِ إلىٰ اللهِ ﷻ بل لتَقييدِ المقاصدِ العاجلةِ وتسهيلِ الحُظوظِ القريبةِ ، وتَقصِدُ زيارةَ قبورِ الصَّالحين أيضًا لا للعِبرَةِ وتذكُّرِ الآخرةِ ، والتَّرحُّمِ علىٰ أمواتِ المُسلمينَ ؛ **بل لظَنِّها أنَّ عندَ قبورِهم تَجِدُ عونًا مِن جِهتِهم علىٰ إجابةِ الدُّعاءِ وتحصيل المقصدِ ، وهذا غلطٌ عظيمٌ ، فإنَّ الدُّعاءَ عبادةٌ ، وهو عندَ القُبورِ غيرُ مشروعٍ .**

وقال رسولُ اللهِ ﷺ : «**كلُّ عَمَلٍ ليسَ عليه أَمرُنا فهو رَدٌّ**» (١) .

وهذا الحديثُ قد قيل : إنه رُبعُ الإسلامِ ، أو ثلُثُه (٢) .

---

(١) رواه مسلم (٣/ ١٣٤٣ رقم ١٧١٨/ ١٨) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) قال الإمام أحمد -رحمه الله- : «أصول الإسلام علىٰ ثلاثة أحاديث ، حديث : «إنما الأعمال بالنيات» ، و«الحلال بين والحرام بين» وحديث : «من أحدث ...» . » . رواه ابن أبي يعلىٰ في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٠٨) ، والسِّلفي في «جزء فيه أحاديث منتخبة» (١٠) .

والله ﷻ واحدٌ أحدٌ فردٌ صمدٌ إليه تصمدُ القلوبُ في كلِّ أمورِها ولا شريكَ له ولا معينَ لا مؤازرَ ولا ظهيرَ بل هو وحدَه سبحانهُ يعلَمُ كُلَّ شيءٍ وهو السَّميعُ العليمُ ، ويَسمَعُ كُلَّ شيءٍ ، ويُبصِرُ كلَّ شيءٍ ، ويَقدِرُ علىٰ كلِّ شيءٍ ، ولا يَخفىٰ عليه شيءٌ في الأرضِ ولا في السَّماءِ ، وهو السَّميعُ العليمُ .

وكثيرٌ مِنَ النُّفوسِ الجاهِلَةِ تَقيسُ أمورَ الرُّبوبية في هذا البابِ علىٰ ما تُشاهدُهُ في أحوال الملوكِ والأمراءِ مِن ثُبوتِ الوسائطِ عندهُم في قضاءِ الحوائجِ كالقُضاةِ والكُتَّابِ والحُجَّابِ والنُّوابِ فتَغلَطُ غَلَطًا عظيمًا ؛ لأنَّ اللهَ تعالىٰ عالمٌ قادرٌ عزيزٌ ، والمخلوقُ جاهلٌ عاجزٌ ذليلٌ ، فالمطَاعُ مِنَ المخلوقينَ ما لم يكنْ له أعوانٌ وأنصارٌ عجزَ واستذلَّ بخلافِ الخالقِ ﷻ ، فإنه كما أَخبَرَ عن نفسِه بقولِه تعالىٰ : ﴿ وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ ﴾ [الإسراء : ١١١] ؛ لأنهُ عزيزٌ فلا وليَّ له مِنَ الذُّلِّ ، سبحانه وتعالىٰ عمَّا يقولُ الظَّالمونَ عُلوًّا كبيرًا .

وقد قال الله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ

أَذِنَ لَهُۥ﴾ [سبأ: ٢٣] [١].

(١) وهذه الآياتُ هي التي قال العلماءُ إنَّها تقطَعُ عُروقَ شجرةِ الشِّركِ.
قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «الصواعق المرسلة» (٢/ ٤٦١-٤٦٢) حول هذه الآية: «فتأمَّل كيفَ أخذتْ هذه الآيةُ على المُشركينَ مَجامِعَ الطُّرقِ التي دَخَلوا منها إلى الشِّركِ، وسَدَّتها عليهم أحكمَ سدٍّ وأبلَغَهُ؛ **فإنَّ العابدَ إنَّما يتعلَّقُ بالمعبودِ لِمَا يَرْجُو مِن نفعِهِ، وإلَّا فلو لم يرجُ منهُ منفعةً لم يتعلَّقْ قلبُه به، وحينئذٍ فلا بُدَّ أنْ يكونَ المعبودُ**: **مالِكًا** للأسباب التي ينفعُ بها عابدَهُ، **أو شريكًا** لمالِكِها، **أو ظهيرًا** أو وزيرًا ومعاونًا لهُ، **أو وجيهًا ذا حُرمةٍ وقَدْرٍ يشفَعُ عنده**. فإذا انتفتْ هذه الأمورُ الأربعةُ مِن كُلِّ وجهٍ وبطَلَت، انتفت أسبابُ الشِّركِ وانقطعت موادُّهُ. فنفى سبحانه عن آلهتهم أن تملِكَ مِثقالَ ذرَّةٍ في السَّماواتِ والأرضِ.
فقد يقول المُشرِكُ: هي شريكةٌ للمالِكِ الحقِّ، فنفى شَرِكَتها له.
فيقولُ المُشرِكِ: قد تكون ظهيرًا ووزيرًا ومعاونًا، فقال: ﴿وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾، فلم يبقَ إلَّا الشفاعةَ، فنفاها عن آلهتهم، وأخبرَ أنهُ لا يشفعُ عندَهُ أحدٌ إلَّا بإذنِهِ، فهو الذي يأذنُ للشَّافِعِ، فإنْ لم يأذَنْ لهُ لم يتقدَّم بالشَّفاعةِ بين يَدَيْهِ، كما يكونُ في حقِّ المخلوقينَ، فإنَّ المشفوعَ عندهُ يحتاجُ إلى الشَّافِعِ ومعاونتِهِ لهُ، فيقبَلُ شَفَاعَتَهُ، وإنْ لم يأذن لهُ فيها» اهـ.
وقال في «مدارج السالكين» (١/ ٣٤٣): «فنفَى سُبحانَهُ المراتِبَ الأربَعَ نَفيًا مُترتِّبًا، مُتَنَقِّلًا مِنَ الأعلى إلى ما دُونَهُ، فنَفَى **المِلْكَ**، **والشِّركَةَ**، **والمُظاهَرَةَ**، **والشَّفاعةَ** التي يظُنُّها المُشركُ، وأَثبتَ شفاعةً لا نصيبَ فيها لمُشرِكٍ، وهيَ الشَّفاعةُ بإذنِهِ.
فكفى بهذِهِ الآيةِ نُورًا، وبُرهانًا ونجاةً، وتجريدًا للتَّوحيدِ، وَقَطعًا لأصولِ الشِّركِ ومواده لِمَنْ عَقَلَها».

وقوله ﷻ : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ لَا تُغۡنِي شَفَٰعَتُهُمۡ شَيۡـًٔا إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ لِمَن يَشَآءُ وَيَرۡضَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ [النجم] .

وهذا أيضًا بخلافِ المعهودِ مِن شُفعاءِ المخلوقينَ ، فإنَّ الشَّافِعَ منهم يشفعُ عند غيرِهِ ابتغاءً ، فتُقبَلُ شفاعتُهُ : إمَّا حياءً ، وإمَّا لرغبةٍ أو لرَهبَةٍ ، واللهُ تعالىٰ لا يشفعُ عندَهُ شفيعٌ إلَّا بإذنِهِ ، كما قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ وَهُم مِّنۡ خَشۡيَتِهِۦ مُشۡفِقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الأنبياء] .

وسيِّدُ الشُّفعاءِ وأَكمَلُهُم وأكرمُهُم علىٰ اللهِ تعالىٰ إذا رُدَّت الشفاعةُ إليه في الموقفِ بعد أن يعتذرَ عنها آدمُ ونوحٌ وإبراهيمُ وموسىٰ وعيسىٰ -صلوات الله وسلامه عليهم- ، ويقول أحدُهُم : «نَفْسِي نَفْسِي» ، كما ذُكِر مبسوطًا في حديثِ الشَّفاعةِ ، يأتي إليها ﷺ كما أَخبَرَ ، قال : «**فإذا رأيتُ ربِّي خرَرْتُ له ساجدًا ، فأحمدُهُ بمحامدَ يَفتَحُها عليَّ لا أحسنُها الآن ، فيقولُ : يا محمدُ ، ارفَعْ رأسَكَ ، واسألْ تُعطَ ، واشفعْ تُشَفَّعْ**» (١) الحديثُ بطولِهِ وتفاصيلِهِ وطُرُقِهِ وعِظَمِهِ وفوائدِهِ ، فهذا حالُ أكملِ الخلقِ وسيِّدِهِم وأكرمِهِم علىٰ الله تعالىٰ في تحقيق عبوديَّتِهَ للهِ تعالىٰ ، وهي أكملُ الأحوالِ وأشرفُ

---

(١) رواه البخاري (٩/ ١٣١ رقم ٧٤٤٠) ، ومسلم (١/ ١٨٢ رقم ٣٢٦) من أنس رضي الله عنه في حديثِ الشَّفاعةِ الطَّويلِ .

النِّسَبِ ؛ لأنهُ عليه السلام قال : «**إنَّ اللهَ عز وجل خيَّرني بين أن أكون نبيًّا مَلِكًا أو عبدًا رسولًا ، فالتفتَ إليَّ جبريلُ وقال لي : تواضعْ لرَبِّكَ ، فقلتُ : بل عبدًا رسولًا**» (١) .

والنبيُّ المَلِكُ كسُليمانَ عليه السلام ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ قال له : ﴿ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٩﴾ ﴾ [ص] .

والعبدُ الرَّسولُ كنبيِّنا محمدٍ عليه السلام فإنه قال : «**إنِّي واللهِ لا أُعطِي أحدًا ولا أمنعُ أحدًا ، وإنَّما أنا قاسمٌ أضعُ حيثُ أُمرتُ**» (٢) .

وتجريدُ التَّوحيدِ وإثباتُ خصائصِ الرُّبوبيةِ قد أنزلَ اللهُ تعالىٰ فيهما (٣) مِنَ الآياتِ العزيزةِ لا تُحصىٰ إلَّا بكُلْفَةٍ ، بل ذلك لبُّ القرآنِ وسِرُّهُ ، مثل قوله تعالىٰ : ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ

---

(١) رواه أحمد (١٢/ ٧٧ رقم ٧١٦٠) ، والبزار (١٧/ ١٨٢ رقم ٩٨٠٧) ، وابن أبي الدنيا في «التواضع والخمول» (٨٥) ، وأبو يعلىٰ (١٠/ ٤٩١ رقم ٦١٠٥) ، وابن حبان (١٤/ ٢٨٠ رقم ٦٣٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٢٨٠) .

(٢) رواه البخاري (٤/ ٨٥ رقم ٣١١٧) بلفظ : «ما أُعطيكُمْ ولا أَمنَعُكُمْ ، أنا قاسِمٌ أَضَعُ حيثُ أُمِرتُ» عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) في الأصل : «فيها» .

﴿وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ٥٧﴾ [الإسراء] .

قيلَ في معنىٰ الآيةِ : كان قومٌ يعبدونَ المسيحَ والعُزيرَ والملائكةَ ، فقال الله تعالىٰ : هؤلاء عبادي كما أَنتم عبادي يَرجونَ رَحمَتي كما أنتم تَرْجونَ رَحمتي ، ويخافون عذابي ، فلِمَ اتَّخَذتُم عبادي مِن دُوني أولياءَ ؟[1] .

ومثل قولِهِ تعالىٰ لنبيه ﷺ : ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ [الأنعام: ٥٠] .

وقوله ﷻ : ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ ثَقُلَتۡ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَا تَأۡتِيكُمۡ إِلَّا بَغۡتَةٗۗ يَسۡـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٧ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨﴾ [الأعراف] .

وقوله تعالىٰ : ﴿إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن

---

(١) انظر : تفسير الطبري (١٤/ ٦٢٧) ، وتفسير ابن كثير (٥/ ٨٨) ، و«قاعدة جليلة» لابن تيمية (٢٤، ٧٩، ٢١٩-٢٢٠، ٢٣١، ٢٦٥) ، و«الرد علىٰ البكري» (٢/ ٥٣٣-٥٤١، ٦٢٦-٦٢٩) .

﴿يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ٥٦﴾ [القصص] [(١)].

وقوله تعالىٰ: ﴿لِيَقۡطَعَ طَرَفٗا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَوۡ يَكۡبِتَهُمۡ فَيَنقَلِبُواْ خَآئِبِينَ ١٢٧ لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ ١٢٨﴾ [آل عمران].

وقوله تعالىٰ: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ وَمَا يُمۡسِكۡ فَلَا مُرۡسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ٢﴾ [فاطر].

---

(١) قال الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله (ت: ١٢٣٣هـ): «فإذا عَرَفَ الإنسانُ معنىٰ هذه الآيةِ، ومَن نَزَلَت فيهِ، تبيَّنَ له بُطلانُ قولِهم وفسادُ شِركِهم؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ أفضلُ الخَلْقِ، وأقربُهم مِنَ اللهِ، وأَعظَمُهُم جاهًا عِندهُ، ومعَ ذلك حَرَصَ واجتَهَدَ علىٰ هِدايةِ عمِّهِ أبي طالب في حياةِ أبي طالبٍ وعِندَ موتِه، فلَم يتيسَّر ذلك، ولم يَقْدِرْ عليه، ثمَّ استغفرَ لهُ بعدَ موتِه، فَلَمْ يُغفَرْ لهُ، حتىٰ نَهاهُ اللهُ عن ذلكَ.
ففي هذا أعظمُ البيانِ، وأَوضَحُ البُرهانِ علىٰ أنَّهُ ﷺ لا يملِكُ ضَرًّا ولا نفعًا، ولا عطاءً ولا مَنْعًا، وأنَّ الأمرَ كُلَّهُ بيدِ اللهِ، فهوَ الذي يَهدي مَن يشاءُ، ويُضِلُّ مَن يشاءُ، ويُعذِّبُ مَن يشاءُ، ويَرحَمُ مَن يشاءُ، ويكشِفُ الضُّرَّ عمَّنْ يشاءُ، ويُصيبُ بهِ مَن يشاءُ مِن عبادِه، وهو الغفورُ الرَّحيمُ. وهو الذي مِن جودِهِ الدُّنيا والآخِرَةُ، وهو بكلِّ شيءٍ عليم. ولو كان عندَهُ ﷺ مِن هدايةِ القُلوبِ، ومغفرةِ الذُّنوبِ، وتفريجِ الكُروبِ شيءٌ؛ لكانَ أحقَّ الناسِ بهِ وأَوْلاهُم: مَن قامَ معَهُ أتمَّ القِيامِ ونصَرَهُ، وحاطَهُ مِن بُلوغِهِ ثمانيَ سنينَ وإلىٰ ما بعدَ النُّبوَّةِ بثمانِي سِنينَ أو أكثرَ». «تيسير العزيز الحميد» (١/ ٥٣٤-٥٣٥).

وقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾ ﴾ [الإنسان] .

وقوله ﷻ : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ [التكوير] .

إلىٰ غيرِ ذلكَ مِنَ الآياتِ الغزيرةِ الكثيرةِ ، حَسبَمَا أُورِدُ بعضَها فيما يأتي -إن شاء الله تعالىٰ- .

وبعضُ مَن قصُر فهمُهُ وقلَّ عِلمُهُ يَنظُرُ إلىٰ كتابٍ من الوُجوهِ التي أَمرُهُم [1] فيها إلىٰ اللهِ تعالىٰ ، وَقَعتْ مِنْ بعض الصَّالحينَ في أوقاتِ وارِدَاتِهم ، إمَّا علىٰ سبيل الشَّطْح والغلَبَةِ والغفلةِ أو غيرِ ذلك ، فيجعلها عُمدَتَهُ في هذا البابِ .

مثلُ قولِ أحدِهِم : «إني لأضعُ خيمتي علىٰ جهنمَ فلا أدَعُ مَن يدخُلُها» [2] .

ومِثلُ قول بعضِهِم : «من تمسَّك بذيلي نجا» [3] .

وقول بعضِهِم : «إذا انكشف مُريدي بالمغربِ وأنا

---

(١) في الأصل رسمت هكذا : «شراريهم» ، وكتب بهامشه ما أثبتناه .

(٢) رواه ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٧٨٥) عن أبي يزيد البسطامي من قوله ، وذكر المحقق أن السهلكي رواه في كتابه «النور في كلمات أبي طيفور» (١٤٧) .

(٣) لم أقف عليه .

بالمشرقِ مددْتُ يدي فسَتَرْتُهُ» ! [1] .

وأشباهِ هذا الكلامِ الذي نُقل منه أشياءُ كثيرةٌ في هذا المعنىٰ ، فَأَوْهَمَ كثيرًا مِنَ النُّفوسِ الضَّعيفةِ الجاهلةِ أنَّ آحادَ المشايخِ يفعلُ كما يريدُ ، ويَقدِرُ علىٰ كلِّ ما يَختارُ ، ويعلمُ ما كان وما يكونُ مِن جليلِ ما في العالَمِ وحقيرِه ، وغيرِ ذلك مِمَّا هو مِن خصائصِ الرُّبوبيةِ .

وقد وقعَ مِن هذا الغُلُوِّ الفاحشِ في المتأخرينَ شيءٌ كثيرٌ تحقَّقناهُ سماعًا وعيانًا ، وليست العُمدةُ في الدِّينِ مثلَ ذلك لوُجوهٍ شتَّىٰ ؛ بل العُمدَةُ علىٰ ما في الكتابِ العزيزِ ، والأحاديثِ الصَّحيحةِ ، وما اتَّفقَ عليه الأئمةُ مِنْ أهلِ الحَلِّ والعَقدِ ، مثلَ ما تقدَّمَ مِنَ الآياتِ والأخبارِ عن سيِّدِ الخَلْقِ وأَكمَلِهم محمَّدٍ عليه السلام في بابِ تحقيقِ العُبوديةِ ، وإثباتِ خصائصِ الرُّبوبيةِ للربِّ الكامل سبحانه ، كقوله تعالىٰ : ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ [الأنعام: ٥٠] الآيةَ .

وكقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ ﴾ [الأعراف: ١٨٨] الآيةَ .

---

(١) رواه الشطنوفي (ت: ٧١٣هـ) في «بهجة الأسرار ومعدن الأنوار» (١٩١) ونسبه لعبد القادر الجيلاني ، وهو من كذبات الصوفية عليه .

وقولِه : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ [آل عمران : ١٢٨] .

وقولِه : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [القصص] .

وكقولِه تعالىٰ : ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ ۚ ﴾ [التوبة : ١٠١] ، **فسَلَبَ اللهُ تعالىٰ عن رسولِه ﷺ -وهو أكملُ خَلْقِهِ- العِلمَ بهؤلاء المنافقينَ وهم عِندَهُ بالمدينةِ وحولَهُ .**

فكيف يصحُّ إطلاقُ عِلمِ كُلِّ شيءٍ علىٰ واحدٍ مِنَ الناس ؟!

وقد أَخفَىٰ اللهُ تعالىٰ أَمرَ عائشةَ أمِّ المؤمنينَ الصدِّيقةِ بنتِ الصدِّيقِ ﵂ عن رسولِ اللهِ ﷺ نحوَ خمسين ليلةً ، وقال لعائشةَ : «**يا عائشةُ ، إنْ كُنتِ أَلمَمْتِ بذنبٍ فاستَغْفِري ، وتُوبي إليه**» .

وقالَ علىٰ المِنبَرِ : «**مَن فيكم يُؤذيني في أهلي ؟ فواللهِ ما عَلِمْتُ علىٰ أَهلي إلَّا خيرًا**» [(١)] . الحديثَ بطولِه وتفاصيلِه وفوائدِه .

---

(١) رواه البخاري (٥/ ١١٦ رقم ٤١٤١) ، ومسلم (٤/ ٢١٢٩ رقم ٢٧٧٠) من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂ .

وفي حديثِ الشَّفاعةِ قولهُ ﷺ : «**ولا يتكلَّمُ في ذلك اليوم أحدٌ إلَّا الرُّسلُ ، وكلامُهم : ربِّ سلمْ ربِّ سلمْ ، وقولُ آدمَ عليه السلام : نفسي نفسي**»[١] . ونوحٌ عليه السلام أيضًا .

فإذا كان إبراهيمُ خليلُ الرَّحمن عليه السلام وغيره مِن أُولي العزم يقولُ ذلك اليوم : «نفسي نفسي» ، **هل يمكنُ أن يكونَ العُمدةُ في هذا البابِ علىٰ قولِ واحدٍ من آحاد الأئمَّةِ قال خلافَ ذلك ، والقائلُ لذلك غيرُ معصومٍ ، والنقلُ قد لا يكونُ عنه صحيحًا ، وأينَ التَّمسُّكُ بأمثالِ هذه الأقوالِ**[٢] **المُوهِمةِ للدَّعاوَىٰ الكِبارِ التي لا تَملِكُ مِنَ التَّمسُّكِ بالآياتِ العزيزةِ والأحاديثِ الصَّحيحة ؟!**

كلَّا ، لا يكونُ ذلك أبدًا ، ولو كان القولُ في نفسِهِ لهُ مساغٌ مع الإيهامِ والإبهامِ ، فأينَ هو مِن مثل قولِ أميرِ المؤمنين عمرَ بن الخطاب رضي الله عنه الخليفةِ الرَّاشدِ ، والمشهودِ له بالجنةِ مِنْ رسولِ اللهِ ، وأفضلِ هذه الأمَّةِ علىٰ الإطلاقِ بعد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، بعد أنْ جُرِحَ ودخلَ عليه الشابُّ ، فقالَ مَا قالَ مِنْ : تَعديدِ مَناقِبِه كهجرتِه وجهادِه وعِلْمِه وعَدْلِه وغيرِ ذلك ، ثم قال : «وشهادةٌ في مدينةِ رسولِ الله ﷺ أيضًا» ، وكما كَرِه

---

(١) تقدم قريبًا من حديث أنس رضي الله عنه في الشفاعة ص (١٣٥) .

(٢) في الأصل : «القول» .

عمرُ ﵁ ذلك وأمرَ بإخراجِ الشابِّ قال لابنِهِ عبدِ الله ﵄ : «ضَعْ خَدِّي علىٰ الأرض» . فقال : علىٰ فَخْذِي يا أَبَتِ ، فقال : **«ضعْ خَدِّي علىٰ الأرضِ لا أبَا لكَ ، لعلَّهُ أن يَرَىٰ ذُلِّي فيرحمُني»** [1] .

وكلُّ عاقلٍ عالِمٍ قد عَلِمَ وتحقَّقَ ما وقع في المُتأخِّرين مِنَ الغُلُوِّ الباطلِ في بعضِ المشايخِ والصَّالحين لقد خَرَجُوا في ذلك مِنَ الحدودِ ، وجاوزوا قواعدَ الدِّين غلوًّا وإسرافًا ، والله تعالىٰ يقول : ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لَا تَغۡلُواْ فِي دِينِكُمۡ وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ إِنَّمَا ٱلۡمَسِيحُ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلۡقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرۡيَمَ وَرُوحٞ مِّنۡهُۖ فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۖ﴾ [النساء:١٧١] الآيات ، وصحَّ إطلاقُ الكلمةِ علىٰ عيسىٰ -عليه الصلاة والسلام- ؛ لأنه خُلِق بالكَلِمةِ مِن غير أبٍ كما يُطلَقُ الخَلْقُ علىٰ المخلوقِ ، والعلمُ علىٰ المعلومِ ، والقدرةُ علىٰ المقدورِ ، وهذا كثيرٌ في اللُّغةِ العربيةِ ، وإضافةُ الرُّوحِ إلىٰ اللهِ تعالىٰ إضافةُ تشريفٍ كما يقال : بيتُ اللهِ ، وناقةُ اللهِ .

ومِن جُملةِ ما يتمسَّكُ به الاتحاديةُ الضُّلَّالُ المُنتسِبونَ

---

(١) رواه ابن المبارك في «الزهد» (٤٣٥) ، وأبو داود في «الزهد» (٤٣) ، وابن سعد في «الطبقات» (٣/ ٣٦٠) ، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٣/ ٩١٨-٩٢٠) ، وابن أبي الدنيا في «المحتضرين» (٤٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ٥٢) بنحوه .

إلىٰ الإسلام القائلون بالوَحدَةِ والوُجودِ المُطْلَقِ -الذين كفرُهم أشدُّ مَن كُفرِ النصارىٰ ؛ لأنهم عمَّمُوا والنَّصارىٰ خصَّصوا -[1] في إقامةِ شُبَهِهِم الباطلةِ علىٰ صِحَّةِ الحُلولِ هذه الآيةُ ، ويَحتجُّون بقوله تعالىٰ : ﴿ وَرُوحٌ مِّنْهُ ﴾ [النساء : ١٧١]، وهذا باطلٌ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية : ١٣] [2] .

---

(١) **قول الاتحاديةِ وأصحاب وحدةِ الوُجودِ أكفرُ وأخبثُ مِن قولِ النَّصارىٰ مِن وجهين :**
أحدهما : مِن جِهةِ أنَّ أولئك قالوا : إنَّ الربَّ يتَّحِدُ بعبدِهِ الذي قرَّبَهُ واصطفاه ، بعد أن لم يكونا مُتَّحِدَيْن ، وهؤلاء يقولون : ما زالَ الربُّ هو العبدَ وغيره من المخلوقات ليس هو غيره !
الثاني : مِن جِهةِ أنَّ أولئكَ -النصارىٰ- خصُّوا ذلكَ بمن عظَّموه وعظَّمه الشَّرع كالمسيح عليه السلام ، وهؤلاء جعلوا ذلك ساريًا في الكلاب والخنازير والأقذار والأوساخ ، وإذا كان الله تعالىٰ قد قال : ﴿ لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ . فكيفَ بمن قال : إنَّ اللهَ هو الكُفَّارُ ، والمنافقونَ ، والصِّبيانُ ، والمجانينُ ، والأنجاس وكل شيء ؟!.
انظر : «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام (٢/ ١٧٢-١٧٣، ١٧٨) ، و«ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (١/ ٦٦-٦٨) .

(٢) المضافُ إلىٰ اللهِ لا يخلو مِن حالَيْن بيَّنَهما شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- فقال : «**إذا كان المُضافُ معنًىٰ لا يقومُ بنفسِه ولا بغيرِه** مِنَ المخلوقاتِ ، وجبَ أن يكون صفةً لله تعالىٰ .
وإذا كان المُضافُ عيناً قائمةً بنفسها كعيسىٰ وجبريل عليهما السلام امتنع أن تكون صفةً للهِ ؛ لأنَّ ما قام بنفسِه لا يكون صفةً لغيرِه .
وهذه الأعيانُ المُضافةُ إلىٰ اللهِ تكونُ علىٰ وجهين :
=

وليس هذا موضعَ بَسْطِ القولِ في بيانِ كُفرِهم وضلالِهم ؛ لأني قد أفرَدْتُ في ذلك بابًا بُسطَ فيه القولُ واشتملَ والله الموفق [1] .

أحدهما : أن تُضافَ إليه مِن جهةِ كونِه خلَقَها وأَبدَعَها ، فهذا شامِلٌ لجميع المخلوقاتِ ، كقولهم : سماءُ اللهِ ، وأرضُ اللهِ ...، ومِن هذا الباب جميعُ المخلوقينَ : عبادُ الله ، وجميعُ المالِ : مالُ اللهِ .
والوجه الثاني : أن يُضافَ إليه لِمَا خصَّهُ اللهُ به من معنىٰ يُحِبُّهُ ويرضاهُ ويأمرُ به ، كما خصَّ البيتَ العتيق بعبادةٍ فيه لا تكون في غيرِهِ ، ومِن هذا الوجه فعبادُ اللهِ هم الذينَ عبدوُهُ وأطاعوا أمرهُ» .
«درء تعارض العقل والنقل» (٧/ ٢٦٥-٢٦٦) .
وقد نبَّهَ علىٰ خطرِ هذا الباب -باب المُضافاتِ إلىٰ الله- وأنهُ قد ضَلَّت فيه طائفتان : طائفةٌ جعَلَتْ جميع المُضافاتِ إلىٰ اللهِ إضافةَ خلقٍ وملكٍ ، وهذا قولُ نُفاةِ الصِّفاتِ مِنَ الجهميةِ والمُعتزلةِ ...
وطائفةٌ يجعلونَ جميعَ المُضافاتِ إليه إضافةَ صفةٍ ، وهُم مِن جِنس النَّصارىٰ الذين يقولون بأنَّ رُوحَ عيسىٰ مِن ذاتِ اللهِ .
انظر : «الفتاوىٰ» (١٧/ ١٥٠) ، و«الجواب الصحيح» (٤/ ٧١) ، و«درء التعارض» (٧/ ٢٥٧-٢٦٠) ، وما وضعتُه مِن كلام شيخ الإسلام في تحقيقي لـ«الرد علىٰ الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (٢٥١-٢٥٥) .

(١) لم نقف علىٰ اسمه ، ولم يصل إلينا من تراث المؤلف إلا هذه الرسالة ، وجزء من رسالته لطلاب ابن تيمية ، والله أعلم .
وانظر في بيان كفر الاتحادية وأصحاب الحلول ووحدة الوجود كتابي : «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (١/ ٥٤-٩٧) .

وقال الله تعالىٰ في ذمِّ الغُلاةِ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [التوبة] .

وقال رسولُ اللهِ ﷺ : «**لا تُطْرُوني كما أَطْرَتِ النَّصارىٰ عيسىٰ ابنَ مريمَ المسيحَ فإنَّما أنا عبدٌ فقولوا : عبدُ اللهِ ورسولُه**»[1] .

فانْتهىٰ الأمرُ بالغُلاة الضُّلالِ إلىٰ أمورٍ عديدةٍ مِنَ الضَّلالِ المُبينِ في هذا البابِ الذي هو أصلُ الدِّين وأساسُه وأهمُّ قواعِده ، نذكُرُ بعضَها إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ :

منها : ما صارَ لمشايخِهم علىٰ قلوبهم مِنَ الهَيْبةِ والربَّانيةِ والهيبةِ العظيمةِ التي زادتْ علىٰ ما في قلوبِهم لأئمَّةِ الدِّينِ المشهورينَ كالأئمةِ الأربعةِ وأمثالِهم ، ومَن هو فوقَ درَجَتِهم كالتَّابعين وتابعِيهم ؛ بل زادتْ علىٰ ما في قلوبِهم لأصحابِ رسولِ الله ﷺ الذين هم خيرُ هذه الأمَّةِ وأفضلُها ، وأصلُ هدايتِها ؛ بل زادت حقيقةً علىٰ ما في قلوبِهم لرسول اللهِ ﷺ ، فيُرىٰ[2] الواحِدُ منهم وهو يلهَجُ بذِكْرِ شيخِه ، ويتجلَّىٰ برؤية

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٦٧ رقم ٣٤٤٥) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
(٢) في الأصل : «فيروي» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

كلامِه وآثارِه ، ويقتدي بأقوالِه وأفعالِه [1] ، ويميلُ إلىٰ ذلك بباطِنِه وظاهِرِه ، ويستندُ إلىٰ سرِّه وجهرِه ، **ويعكفُ عليه أكثرَ ما يعكِفُ علىٰ سمع الأحاديثِ الصَّحيحةِ الثَّابتةِ عن رسولِ الله ﷺ وآثارِ الصحابةِ والتابعين والأئمةِ أجمعين .**

ومِمَّا يدلُّ علىٰ ذلك : اهتزازُ قلبِه وتغييرُ حالِه عند ذِكْرِ شيخِه وبثِّ مناقبِه ونشرِ أحوالِه أكثرَ مِن اهتزازِه واهتزازِ قلبِه عند سمعِ القرآنِ العزيزِ وحديثِ النبيِّ الكريم ، فما الظنُّ بآثارِ الصَّحابةِ والتَّابعين ومَن بعدَهم مِنَ الأئمةِ أَجمعينَ ؟! ولهذا يَلزم أحدُهم ما تقلَّده مِنَ الأقوالِ الباطلةِ والأفعالِ المُبتدَعَةِ ، ويجعلُه أكبرَ همِّه وأجلَّ قصدِه ، وإذا قيل لهُ : هذا الأمرُ مخالفٌ للشَّريعةِ المُطهَّرةِ ، قد يعتذرُ بما هو أشدُّ بطلانًا وأعظمُ منكرًا ومخالفةً مِنَ الأوَّلِ ، مثلَ أن يقولَ : أنتم لكم الأقوالُ ، ونحنُ لنا الأحوالُ !

---

(١) كتب بالهامش : «كالمولوية ، والخلوتية الجهلة البطلة» اهـ .
وهي ليست من الكتاب ؛ لأن «الخلوتية» طريقة صوفية نشأت علىٰ يد محمد بن أحمد الخلوتي (ت: ٩٨٥هـ) والمؤلف توفي قبله بقرنين .
وأمَّا «المولوية» فهي طريقة منسوبة إلىٰ «مولانا» محمد بن محمد القونوي المعروف بجلال الدين الرومي الصوفي (ت: ٦٧٢هـ) ، من ملاحدة المتصوفة وأهل وحدة الوجود . انظر : كتابي «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (١/ ٩٢) ، (٢/ ٨٠٦،٨٣٨) .

أنتم لكم القِشْرُ ونحنُ لنا اللُّبُّ !

أنتم لكم الظَّاهِرُ ونحن لنا الباطنُ !

أنتم لكم الشَّريعةُ ونحنُ لنا الحقيقةُ ، فيفرِّقُ بين الشَّريعةِ والحقيقةِ تحكُّمًا علىٰ وَجْهِ الدَّعوَىٰ بلَا بُرهانٍ قاطعٍ ، ولا حُجَّةٍ فاصِلَةٍ ، **وهذا باطلٌ بإجماع المُسلمينَ ، فإنَّ الشَّريعةَ شامِلَةٌ جامعةٌ لا يخرجُ عنها شيءٌ مِن لوازمِ الدِّينِ ، ففيها كُلُّ خيرٍ مِن حقائقِ الأُمورِ وبَوَاطِنِها وأَسرارِها ، وأَقوالِها وأعمالِها وأحوالِها ، فلا تَفْرِقَةَ إذًا بوَجْهٍ مِنَ الوُجوهِ .**

وإنَّما التَّقصيرُ وقعَ مِنَ القائمينَ بمُهِمَّاتِ الدِّينِ في الأمورِ الثلاثةِ وهي : العلمُ ، والفَتوىٰ ، والقضاءُ ، وغيرُ ذلك .

والجهادُ بالسِّيفِ والسِّنانِ لأعداءِ الدِّينِ .

والأحوالُ والكراماتُ والكشوفاتُ التي هي ثمرةُ التَّقوىٰ والعملِ الصَّالحِ ، فتَقَسَّمت بهذه الأمورِ الثلاثةِ في الأصنافِ الثلاثةِ :

فتمَسَّكَ الفقهاءُ بالعِلمِ ، والفُقراءُ بالأحوالِ ، والجُنْدُ بالجهادِ ، فضَعُفَ الأمرُ ، وقلَّتِ الفوائدُ ، وتفرَّقتِ القلوبُ ، وتشتَّتِ الهِمَمُ ، وجُهِلَ كثيرٌ مِنْ حقائقِ الدِّينِ بين كُلِّ طائفةٍ

مِن هذه الطوائفِ الثلاثِ ، وصارَ كلُّ صِنفٍ يُنكِرُ علىٰ الصِّنفِ الآخرِ ما جَهِلَ ، ولمْ يَقُلْ به ، ولا وَصَلَ إليه ، **والجاهلونَ لأهلِ العِلمِ أعداءٌ** .

فكثيرٌ مِنَ الفُقهاءِ إمَّا مُنكِرٌ علىٰ أربابِ الأحوالِ ما لا يعرِفُهُ فيَنْفِي أقوالَهم ، ويُنكِرُ أحوالَهم ، ويعترِضُ عليهم بغير حقٍّ ولا بيانٍ شافٍ .

و أمَّا مُقلِّدُهم فحَسَنُ الظنِّ بهم لا يعترِضُ عليهم ، وإنْ خالَفَ العِلمَ الشَّرعيَّ والطريقَ المحمديَّ ! بل يَتكلَّفُ لأقاويلِهم التأويلاتِ الباطلةَ ، والاعتذاراتِ المائلةَ ، وهذا تقصيرٌ [1] .

والحقُّ في هذا البابِ : أنَّ كراماتِ الأولياءِ ثابتةٌ ، وأحوالهُم متيقَّنةٌ دائمةُ الوجودِ والاستمرارِ في كلِّ عصرٍ إلىٰ

---

(١) أهلُ البدع والضَّلال : إنْ كان الناسُ يقبَلونَ منهم قالوا : كلامُنا علىٰ ظاهِرِهِ ، وإنْ وَجدُوا استنكارًا لكلامهم واستبشاعًا لضلالهم قالوا : لم نُرِدْ ظاهِرَهُ ، وإنَّما لكلامِنا تأويلٌ لا تعرفونَهُ ، ودَخَلَ مِن هذه الدَّعوىٰ كبارُ الزَّنادقةِ ، وسَعَوْا في تقريرِ زَندَقَتِهم وقولِهم بوَحدَةِ الوُجودِ وغيرها ، وأنكرَ عليهم العُلماءُ قولَهم ومذهَبَهم ، ولم يلتَفِتوا إلىٰ مزاعمهم . انظر في ذلك كتابي «ابن عربي» (٢/ ١١٠٠-١١٢٢) ، فقد عقدتُ فيه فصلًا في الإنكارِ علىٰ مَن زَعَمَ أنَّ لكلام ابن عربي تأويلًا لا يعرِفُه العُلماءُ .

أن يأتيَ أمرُ اللهِ ، بدليلِ قولِه عليه السلام : «**لا تزالُ طائفةٌ مِن أُمَّتي ظاهرينَ علىٰ الحَقِّ لا يضُرُّهم مَنْ خَذَلَهم ولا مَن خالَفَهُم حتىٰ يأتي أَمْرُ اللهِ**» (١) .

وهم المُحدِّثونَ عندَ بعضِ المُحقِّقينَ (٢) ، **وهم أولياءُ اللهِ المُتَّقونَ .**

فكلُّ مَن كان مُؤمنًا تقيًّا كان للهِ وَليًّا (٣) بدليل قولِه تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ۝٦٢ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ۝٦٣ ﴾ [يونس] .

وللإيمانِ والتَّقوىٰ مراتبُ ودرجاتٌ يتفاوتُ فيها الناسُ تفاوتًا عظيمًا لا يَنحَصِرُ ، **ومع كونِ كراماتِ الأولياءِ وأحوالِهِم ثابتةً ومتيقَّنةً ، فميزانُها العِلمُ الشَّرعيُّ وقانونُها المَسلَكُ المحمديُّ** ، فإنَّ العلمَ الظَّاهِرَ حاكمٌ علىٰ الذَّوقِ الباطنِ ولا ينعكسُ ؛ لأنَّ الأذواقَ مِن سائرِ الأولياءِ ما ظهرَ لها العصمةُ ، ويتطرَّقُ إليها الخللُ بخلافِ العِلمِ الشَّرعيِّ الصَّادرِ

---

(١) تقدم تخريجه ص (١١٠) .

(٢) هذه الكلمة طمست بسبب التصوير الأصلي ، وكتب منه : «المحـ» واستظهرت أنها ما أثبتُّه .

(٣) هذه من كلمات شيخ الإسلام ابن تيمية السائرة ، انظر : «الفتاوىٰ» (٢/ ٢٢٤) ، و«منهاج السنة» (٧/ ٢٨).

عمَّن لا ينطِقُ عن الهَوىٰ ﷺ ، وهذه أمورٌ غَفَلَتْ عن تحقيقِها نفوسٌ كثيرةٌ فقَصُرت منهم الهِمَمُ ، وزلَّت بهِم القَدَمُ ، أعاذَنا اللهُ مِنْ ذلكَ برحمتِه .

والكمالُ وهو في وجودِ العِلمِ النَّافِعِ والعَمَلِ الصَّالحِ مثمِرٌ بالأذواقِ الصَّحيحةِ والأحوالِ المستقيمةِ ، فإن الحالَ ثمرةُ العملِ كما أنَّ العملَ ثَمَرَةُ العِلمِ ، فالفقيهُ إذا طلبَ العلمَ وحصَّل منه نصيبًا ولم يَدْأَبْ في تحصيلِ الأعمالِ الصَّالحةِ ولا اكتسىٰ ملابسَ أحوالِها ، ولا ذاقَ بوائقَ شرِّها ، ولا شَرِب صافي زُلالِها ، كثيرًا ما يُوجَدُ عندَهُ مِن الكِبْر والحسَدِ والخُيلاءِ والفخرِ وحُبِّ الرئاسَةِ والحِيَل (١) وقلَّةِ المُحاسبةِ علىٰ الأعضاءِ السَّبعةِ المُتقدِّمِ ذِكرُها ، وكتمانِ العِلمِ ، وقَسوةِ القلبِ ، وضعفِ الهمَّةِ علىٰ الأمرِ بالمعروفِ (٢) والنَّهيِ عن المُنكَرِ والجهادِ في سبيلِ اللهِ ، وبذلِ النَّفسِ والمالِ في طاعةِ اللهِ تعالىٰ وغيرِ ذلك مِنَ الأخلاقِ الذَّميمةِ ، والشَّهواتِ الحقيرةِ ، وليس هذا موضِعَ بسطِ القولِ في ذلك .

وأمَّا الفقيرُ صاحبُ الحالِ إذا لم يكنْ حالُه وقالُه مزمومًا

---

(١) كتبها في الأصل : «المال» وصوبها بالهامش .
(٢) كتب بالهامش : «أكثر وأعطىٰ ؟ زماننا **يبينون للناس الفضائل ويكتمون أكثر البدع والمحرمات ...**» .

بزمامِ الشَّرعِ وجاريًا علىٰ قانونِ العِلمِ كان ما يفسِدُهُ أكثرَ مِمَّا يُصلِحُه بكثير ، وحصلَ علىٰ نصيبٍ كثيرٍ مِنَ الجَهلِ والغُلُوِّ والأعمالِ المُبتدَعةِ وغيرِ ذلك مِمَّا تقدَّمَ ذِكرُهُ ، ومِمَّا يأتي بيانُه إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

فإنَّ هذه القاعدةَ مُعظَمُ القصدِ فيها : تحقيقُ التَّوحيدِ العَمَلِيِّ لا التوحيدِ العِلْميِّ المُتعلِّقِ بالأسماءِ والصِّفاتِ والأفعالِ المُقدَّسَةِ ، ولأجل تحقيقِ طرفٍ مِنَ التَّوحيدِ العَمَلي بُسِطَ القولُ في سدِّ بعضِ أبوابِ الشِّركِ وحسم أكثرِ ذرائِعِه ؛ لأنه في هذه الأُمَّةِ كثيرٌ ،كما قال النبيُّ ﷺ : «والشِّركُ في أُمَّتي أَخفىٰ مِنْ دَبيبِ النَّملِ» [1] .

وأمَّا المُجاهِدُ : فلا بُدَّ لهُ مِنَ العِلم النَّافعِ والعملِ ؛ لأجل تحقيقِ الصَّوابِ والإخلاصِ في جهادِه ورباطِه ومغانِمِه ، وطاعةِ أميرِه فيما يجبُ ، ومخالفتِه [2] في معصيةِ اللهِ تعالىٰ ، فإنهُ لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصيةِ الخالِقِ وغير ذلك مِن مُهماتِ الدِّين ، وإلَّا كان قتالُه كقتالِ التَّتار علىٰ المُلْكِ والغلَبَـةِ لا علىٰ العِلمِ والدِّينِ .

وأمَّا الشَّهيدُ : فهو الذي قاتلَ لتكونَ كلمةُ اللهِ هي العُليا وليكونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ ، **فأكمَلُ الأمَّـةِ في تحقيقِ العُلومِ والأحوالِ والجهادِ وتَمامِ القيامِ بذلك هم الصَّحابةُ** رضي الله عنهم **؛ لأنهم جُمِعَ لهم ما فُرِّق علىٰ غيرهم ، فأتقنوا العلومَ الشَّرعيةَ وكانوا أصلَ مادَّتِها ، وحقَّقوا الأحوالَ والكراماتِ وتسنَّموا**

---

(١) تقدم تخريجه ص (١٢٠) .

(٢) الواو زيادة مني يقتضيها السياق .

الذُّروةَ مِن نهايتِها ، وفتحوا البلادَ شرقًا وغربًا وبرًّا وبحرًا ، وكانت [(١)] لهم اليدُ الطُّولَىٰ علىٰ جميع الأُمَّةِ في فتحِها وسياستِها وحمايتِها رضي الله عنهم وأرضاهم أجمعين ، أولئكَ الذينَ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ عليه ، ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ﴾ [المائدة: ١١٩] ، ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوۡمَةَ لَآئِمٖۚ ﴾ [المائدة: ٥٤] ، ﴿ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ تَرَىٰهُمۡ رُكَّعٗا سُجَّدٗا يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗاۖ سِيمَاهُمۡ فِي وُجُوهِهِم مِّنۡ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمۡ فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمۡ فِي ٱلۡإِنجِيلِ ﴾ [الفتح:٢٩] ، كما أَخبَرَ اللهُ تعالىٰ في كتابِه ، وكما وَصَفَهم الرَّسولُ في خِطابِه ، **فالكمالُ لجميعِ الأُمةِ في اتِّباع مسالِكِهم وطرائِقِهم [(٢)] ، واقتباسِ علومِهم وارتضاءِ حقائقِهم ، فكلُّ مَن كان بهم أشبَهَ إليهم أقربَ ، كان أكملَ حالًا وأشدَّ قالًا وفعالًا ،** فاللهُ تعالىٰ يحشرُنا في زمرتِهم ، ولا يقطعُنا عن اللَّحاقِ بجُملَتِهم بمَنِّهِ وكَرَمِه ، إنهُ علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٍ .

---

(١) في الأصل : «وكان» .
(٢) في الأصل : «مسالكه وطرائقه» .

ومِنَ الأُمورِ التي دَخَلَ بها الغُلاةُ الضُّلالُ في أبوابِ الضَّلالِ : استغاثَتُهم بمشايخِهم بعد موتِهم وفي حالِ غيبَتِهم عنهم ، وذلك بخلافِ حالِ الحياةِ والحضورِ ، فإنَّ الإنسانَ متىٰ طلبَ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ في حالِ حياةِ حُضورِهِ ما يجوزُ شرعًا مِمَّا يليقُ بمنصبِ مسؤولٍ عنه كان ذلك حسَنًا ، **والفرقُ بين حالةِ الموتِ وحالةِ الحياةِ ظاهرةٌ مِن وجوهٍ كثيرةٍ :**

منها : أنَّ الصالحَ ينهَىٰ أتباعَهُ عن الشِّرك ، ويحسمُ عنهم موادَّ الشِّركِ ، كما كان النبيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يعلِّمُ أصحابَه ويُلْزِمُهُم ويثقِّفُهم ويُشرِّعُ لهم ، فكانوا يَقصدُونهُ في كلِّ حالِهم ، وأمَّا بعد وفاتِه فقد نهاهُم أن يتَّخِذُوا قبرَهُ مَسجدًا وعيدًا ، ونَهاهُم عن ذلك أشدَّ النَّهي كمَّا تقدَّمَ ، والصَّحابةُ وسائرُ الأئمَّةِ (١) اتَّبعُوا أمرَهُ في ذلك ، وأَحكَمُوا هذا البابَ كما سيأتي بيانُه إنْ شاء الله تعالىٰ .

فترىٰ الواحدَ مِنَ الأخلاءِ المذكورين إذا نزلتْ به حاجةٌ مُهِمَّةٌ ، أو أصابَه وعرٌ أو ألمٌ ، أو أرادَ المَعونَةَ علىٰ أمرٍ مِنَ

---

(١) كتبها في الأصل : «الأمة» ، وصوبها إلىٰ «الأئمة» ، وكتب بالهامش تفسيرًا للأولىٰ : «أي وباقي الأمة» ! ومعلومٌ أنَّ «سائرَ الأمة» لم يتَّبعوا أمرَ رسولِ الله ﷺ ، بل خالفوهُ وأَحدَثوا الكثيرَ ، وإنَّما «الأئمة» المرضيون هم مَن اتَّبعَ أَمرَهُ .

الأُمورِ ، أو غيرِ ذلك يقولُ عن صميمِ قلبِه : يا سيِّدي ، يا سيِّدي فلانًا !! مُعرِضًا عنِ اللهِ تعالىٰ في مِثلِ هذه الحالةِ ، **والشيخُ الذي يَدْعُوهُ هذا المُشرِكُ الجاهلُ لا يَسمَعُ كلامَه في حالة غَيْبَتِه عنه** ، ومَنِ ادَّعىٰ خلافَ ذلك فليأتِ ببرهانِه إنْ كان صادِقًا ، ولو سَمِعَ دُعاءَه ما استجابَ له ؛ لعجزِه عن ذلك وفقرِه إلىٰ اللهِ تعالىٰ .

وقد قالَ الله تعالىٰ لسيد الخلقِ : ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ ﴾ [آل عمران : ١٢٨] .

بل إنْ كان الشيخُ شيخًا صالحًا في نفسِ الأمرِ فهو مخالفٌ لهذا المُشركِ في شِرْكِه وإكبابِه عليه ، وبريءٌ منه كما أنَّ المسيحَ ابن مريمَ بريءٌ من النَّصارىٰ ، وعليَّ بن أبي طالبٍ بريءٌ مِنَ الرَّوافضِ ، قال الله تعالىٰ في باب نفي الشُّركاءِ وتحقيقِ التوحيدِ وجمعِ القلوبِ علىٰ عبادتِه لا إلهَ إلَّا هو ، قال تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾ ﴾ [فاطر] ، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ ﴿١٧﴾ ﴾ [فاطر] .

وقال تعالىٰ في ذمِّ النَّصارىٰ المشركين : ﴿ لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ قُلۡ فَمَن يَمۡلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔا إِنۡ أَرَادَ أَن يُهۡلِكَ ٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗاۗ وَلِلَّهِ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَاۚ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٧ ﴾ [المائدة] .

والنبيُّ عليه السلام قد قالَ : «**لتركَبُنَّ سَنَنَ مَن كان قبلَكُم حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ ، حتىٰ لو دَخَلُوا في جُحْرِ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ**» .

قالوا : يا رسولَ الله ، اليهودُ والنصارىٰ ؟ **قال** : «**فمَن**» (١) .

وقال سفيانُ بن عُيينة -رحمه الله- : «كانوا يقولون : مَنْ فَسَدَ مِنْ عُلمائِنا ففيه شَبَهٌ مِنَ اليهودِ ، ومَن فسدَ مِن عُبَّادِنا ففيه شَبَهٌ مِنَ النَّصارىٰ» (٢) .

وقد أَمَرَنا اللهُ تعالىٰ في كُلِّ ركعةٍ أنْ نسألَ منهُ أنْ يَهدينا الصِّراطَ المستقيمَ صِراطَ الذين أنعمَ عليهم .

والمُنْعَمُ عليهم : هم المذكورونَ في الآيةِ الأُخرىٰ ،

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٦٩ رقم ٣٤٥٦) ، ومسلم (٤/ ٢٠٥٤ رقم ٢٦٦٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) ذَكَرَهُ شيخ الإسلام ابن تيمية في «الاقتضاء» (١/ ٦٧-٦٨) ، و«الفتاوىٰ» (١/ ١٩٧) ، ولم أقف علىٰ من رواه مسندًا .

حيثُ قالَ سبحانه : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ﴿٦٩﴾ ﴾ [النساء] ، ﴿ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧﴾ ﴾ [الفاتحة] .

قال رسولُ اللهِ ﷺ : «**اليهودُ مغضوبٌ عليهم ، والنَّصارىٰ ضَالُّونَ**» (١) .

وليس هذا موضِعَ بسطِ القولِ في هذا الأصلِ العظيمِ ، **فإنَّ شيخَ الإسلامِ ، وناصرَ السُّنةِ ، الإمامَ الحجةَ الربانيَّ تقيَّ الدينِ أبا العباس أحمدَ بن تيميةَ -أدام الله تعالىٰ عُلُوَّ قدرِه في الدنيا والآخرةِ ، وأسبغَ عليه نعمَه باطنةً وظاهرةً -** (٢) **صنَّفَ كتابًا ضخمًا سمَّاهُ : «اقتضاءُ الصراطِ المستقيمِ»** (٣) **، وهو كتابٌ**

---

(١) رواه أحمد (٣٢/ ١٢٤ رقم ١٩٣٨١) ، والترمذي (٥/ ٦٩ رقم ٢٩٥٣) ، ، وسعيد بن منصور (٢/ ٥٣٧ رقم ١٧٩) ، وابن حبان (١٦/ ١٨٤ رقم ٧٢٠٦) ، والطبراني في «الكبير» (١٧/ ٩٩ رقم ٢٣٦، ٢٣٧) من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه .

(٢) كتب بهامش الأصل : «وقد صنَّف تلميذه ابن القيم الجوزي في هذا الباب كتابًا سمَّاهُ : «إغاثة اللهفان» كذلك كتاب نفيس» .

(٣) طبع مرارًا ، طبع في مجلد قديمًا بتحقيق الشيخ العلامة محمد حامد الفقي رحمه الله ، وطبع محققًا تحقيقًا علميًّا في مجلدين ، بتحقيق الدكتور ناصر العقل وفقه الله ، وصدر مختصر له بعنوان : «المنهج القويم في اختصار اقتضاء الصراط المستقيم» للعلامة محمد البعلي الحنبلي (ت: ٧٧٨هـ) وصدر عن عالم الفوائد .

عجيبٌ ، ومصنَّفٌ [1] **غريبٌ ، لم يُرَ لهُ في هذا البابِ نظائرُهُ في كُتُبِ المُصنِّفِين رضي الله عنهم أجمعين .**

فالمريدُ إذا طلبَ مِن شيخِه ما لا يَقدِرُ عليه يكونُ قد أطْراهُ وهذا لا يجوزُ ، بقول النبي عليه السلام : «**لا تُطْرُوني كما أَطرَتِ النصارىٰ عيسىٰ ابنَ مريمَ ، فإنَّما أنا عبدٌ فقولوا : عبدُ اللهِ ورسولِه**» .

ولو هُدِيَ للصَّواب بسِلْكِ الواجبِ لعَلِمَ حقَّ العبوديةِ مُفرِّقًا بينها وبينَ خصائصِ الرُّبوبيةِ ، فأفضلُ الخلقِ وسيدُهم محمدٌ عليه السلام يقول : «**واللهِ إني لا أُعطي أحدًا ولا أمنعُ أحدًا ، فإنَّما أنا قاسمٌ أَضَعُ حيثُ أُمرتُ**» [2] .

وكان ينهَىٰ عن كثرةِ السُّؤالِ وقال : «**مَن سألَنَا أَعطيْناهُ ، والذي لا يسألُنا أَحَبُّ إلينا**» [3] .

وقد وردَ في منعِ السُّؤالِ مِنَ المخلوقينَ اثنا عشَرَ حديثًا

---

(١) «الواو» زيادة مِنِّي .

(٢) تقدم تخريج الحديثين (١٣٦، ١٤٦) .

(٣) رواه أحمد (١٧/ ٤٨٩ رقم ١١٤٠١) ، وابن أبي شيبة (٧/ ٣٩ رقم ١٠٧٩٢) ، والطيالسي (٣/ ٦٦٢ رقم ٢٣٢٥) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ٣٦٧ رقم ١١٢٩) ، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ١٥٤ رقم ٣٢٢٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بنحوه . وهو حديث صحيح .

عن رسولِ اللهِ عليه السلام [(١)] معروفةٌ ثابتةٌ ، تقصمُ ظهورَ هؤلاءِ الغلاةِ الضُّلالِ ، واللهُ تعالىٰ يُرضيه السؤالُ منه ؛ لأنهُ أَهدَىٰ به عبادَه ويغضبُ علىٰ تاركِه ؛ فإنه مُستكبِرٌ واللهُ لا يُحبُّ المُستكبرين ، وما أحسنَ قولَ القائلِ :

الله يَغضَبُ إنْ تَركتَ سُؤالَه   وبُنَيُّ آدمَ حين يُسألُ يغضبُ

وشُبهَتُهم في ذلك أنَّهم يقولون : نجعَلُهُم وسائطَ بيننا وبين اللهِ تعالىٰ في قضاءِ حوائجِنا لا نطلبُ منه [(٢)] !

وهذه شُبهَةٌ باطلةٌ ، وحيلةٌ شيطانيةٌ ، فإنَّ أفضلَ هذه الأمةِ هم أصحابُ رسولِ الله عليه السلام وكانوا علىٰ الدَّوام تَعرِضُ لهم الحاجاتُ وتَنزِلُ بهم الفاقاتُ ، وارتدَّ مَنِ ارتدَّ مِنَ العربِ بعدَ وفاةِ رسولِ اللهِ عليه السلام ، واتَّبَعوا مُسَيْلَمَةَ الكذَّابَ وسِجاحًا وغيرَهما ، وجميعُ أهلِ الأرضِ أعداءٌ لهم ، وكابدوا من المَشقَّاتِ العظيمةِ في جهادِ الكفارِ والمنافقين وفتحِ البلادِ

(١) انظر : «ذم المسألة» للشيخ العلامة المحدث مقبل بن هادي الوادعي -رحمه الله- ، فقد جمع الأحاديث الكثيرة في هذا الباب .

(٢) انظر : «الفتاوىٰ» (١/ ١٢١-١٣٨) ، (١٥/ ٢٢٦) ، و«قاعدة جليلة» (٢٠-٢٥، ٤٩) ، و«الإخنائية» (٢٠٧) ، و«منهاج السنة» (٣/ ٣٣٠-٣٣٢) ، و«التدمرية» (٢٥٣-٢٦١) والحاشية التي عليها .

وإعلاء كلمةِ الدينِ ما بَرَزُوا به علىٰ جميعِ الأُممِ مِنَ الأوَّلينَ والآخِرِين ، ورسولُ الله عليه السلام أفضلُ الخلْقِ علىٰ الإطلاقِ فلم يأتوا يومًا مِنَ الدَّهرِ إلىٰ قبرِه ، ولا أَنزَلُوا به حاجاتِهم ولا طلبُوا منه مهماتِهم ، ولا يَفعلُ ذلك أصلًا ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ استجابَ دعاءَ رسولِه عليه السلام وأكرَم خَلْقِه حيثُ قال : «**اللهم ، لا تجعلْ قبرِي وثنًا يُعبدُ**» ، وقال : «**اشتدَّ غضبُ اللهِ علىٰ قومٍ اتخذوا قبورَ أنبيائِهم مساجدَ**» (١) ، فلو كان هذا خيرًا ودِينًا لكان الصَّحابةُ رضي الله عنهم أحقَّ به وأسبقَ إليه .

وقد استسقىٰ عمرُ بنُ الخطَّابِ بالعبَّاس رضي الله عنه بعد وفاةِ رسولِ اللهِ عليه السلام (٢) ، ومعنىٰ ذلك : أنه قدَّمَهُ بقرب نَسَبِه ؛ [لا] (٣) لأنهُ الأفضلُ ؛ فإنَّ عثمانَ وعليًّا وجميعَ السابقين والأولين رضي الله عنهم أفضلُ مِنَ العباس بلا نزاع ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُواْ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُواْ ۚ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾ [الحديد : ١٠] والمرادُ بالفتح هنا : فتحُ الحُدَيْبِيَةِ علىٰ الصَّحيح (٤) ؛ لأنَّ فيه أَنزلَ اللهُ تعالىٰ

(١) تقدم تخريجهما ص (١٢٨) .
(٢) رواه البخاري (٢/ ٢٧ رقم ١٠١٠) .
(٣) زيادة مني يقتضيها السياقُ .
(٤) ينظر في ذلك : «تفسير القرآن» للسمعاني (٥/ ٣٦٧) ، و«معالم التنزيل» للبغوي (٨/ ٣٣)، و«زاد المسير» لابن الجوزي (٨/ ١٦٣) ، و«الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (١٧/ ٢٣٩) ، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٨/ ١٢) .

سورةَ : ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ ﴾ [الفتح] فقدَّم العباسَ وقال لهُ : ارفع يَدَيْكَ يا عباسُ ، فرَفَعَ العبَّاسُ يدَيْهِ ودَعَا ، ودَعَا الناسُ كلُّهم فَسُقُوا ، فكان العباسُ رضي الله عنه شريكًا في الدُّعاءِ ، ولهُ النَّصيبُ مِنَ الإجابةِ ، فقُدِّم لنَسَبِهِ ، كما قُدِّمَ العطاءُ للعباسِ .

والإمامُ مالكٌ رحمه الله -كان إمامَ دارِ الهجرةِ وأخْبَرَ أهلِ زمانِه بأمرِ زيارةِ قبرِ رسولِ اللهِ عليه السلام -[1] ، فرَوَىٰ عن ابن عمرَ رضي الله عنه أنه كان يقولُ وقتَ زيارتِه : «السَّلامُ عليك يا رسولَ اللهِ ، السلامُ عليك يا أبا بكرٍ ، السَّلامُ عليك يا أبا حفْصَةَ» . ثم يَنصَرِفُ [2] .

وقال مالكٌ : «**لن يُصلِحَ آخرَ هذه الأُمةِ إلَّا ما أَصلَحَ أولَّها**» [3] .

وذَكَرَ أشياءَ في هذا البابِ ليس هذا موضعَ بسْطِ القولِ

---

(١) يعني : كان أعلمهم بأمرِ زيارةِ القبر النبوي ؛ لسعة علمه ؛ ولأنه مِن أهلِ المدينة النبوية .

(٢) رواه مالك (١/ ٢٣٥ رقم ٤٥٨) ، ورواية الزهري «للموطأ» (٥٠٦) ، وعبد الرزاق (٤/ ٢٩٢ رقم ٦٩٣٠) ، وابن أبي شيبة (٧/ ٣٥٩ رقم ١١٩١٥) ، وإسماعيل القاضي في «فضل الصلاة علىٰ النبي» (٩٩، ١٠٠) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٥٠٤ رقم ١٠٣٦٦) .
وكان فعله هذا إذا قدمَ مِن سفرٍ ، ولم يكن الصَّحابة رضي الله عنهم يفعلونه .

(٣) رواه ابنُ عبد البر في «التمهيد» (٢٣/ ١٠) .

فيها .

وأجمعَ الأئمةُ الأربعةُ علىٰ أنَّ الدَّاخلَ إلىٰ مسجدِ رسولِ اللهِ لا يَستَقبِلُ القبرَ الشَّريفَ بصلاةٍ ولا دُعاءٍ ؛ بل إذا أرادَ ذلك استقبلَ القبلةَ .

وأمَّا في وقتِ السَّلامِ : فمذهبُ مالكٍ والشَّافعيِّ وأحمدَ أنه يَستَقبِلُ القبرَ ثم يُسلِّمُ ، وأمَّا أبو حنيفةَ نصَّ عليه أنهُ لا يستقبلُ القبرَ حينَ السَّلامِ ، نظرًا إلىٰ معنىٰ قوله ﷺ : «**اللهم ، لا تجعلْ قبري وثنًا يُعبَدُ**» [1] .

وقال مالكٌ : «قَدِمَ علينا طاووسٌ فجئْنا إليه لنأخذَ عنه فرأيْناهُ قد تمسَّحَ بمِنْبَرِ رسولِ اللهِ ﷺ فلم نأخذْ عنه شيئًا» [2] .

وبلَغَ عمرَ بن الخطابِ رضي الله عنه أن ناسًا يأتونَ شجرةَ

---

(١) تقدم تخريجه ، وانظر تفاصيل هذه الأقوال في : «تقريرات الأئمة الأربعة وأئمة مذاهبهم لعقيدة أهل السنة» (١/ ٣١٥) دار النصيحة ، بإشراف د . سعود بن سلمان آل سعود -وفقه الله- .

(٢) الذي وقفت عليه أنه «عطاء» وليس «طاووس» ، فقد كره الإمام مالك وضع اليد علىٰ منبر رسول الله ﷺ لمَّا كان موجودًا ، ورأىٰ عطاء يفعل ذلك فلم يأخذ عنه العلم . انظر : «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٧/ ٧٩) . وفي الأصل : «فرأينا» .

الرِّضوانِ للصَّلاةِ عندَها والدُّعاءِ والتَّبرُّكِ فقَطَعَها مِن أَصلِها سدًّا لبابِ الشِّركِ (١) الذي هو في هذه الأمَّةِ أخفىٰ مِن دَبيبِ النَّملِ ، فهذه شجرةٌ ذَكَرَها (٢) اللهُ في القرآنِ ، وبايعَ تحتَها رسولُ الله عليه السلام بيعةَ الرِّضوانِ ، وقد قطَعَها الخليفةُ الرَّاشِدُ رضي الله عنه (٣) .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (٥/ ١٧٩ رقم ٧٦٢٧) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ١٠٠) ، وابن وضاح في «البدع» (٩١ رقم ١٠٥) ، والفاكهي في «أخبار مكة» (٥/ ٧٨ رقم ٢٨٧٦) ، وصحح إسناده ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٤٨) .
وبعدها لم يعرف الصحابة والتابعون مكانها ، قال سعيد بن المسيَّب : «حدَّثني أبي أنه كان فيمن بايعَ رسول اللهِ ﷺ تحتَ الشَّجرةِ . قال : فلمَّا خرجنا مِنَ العامِ المُقبلِ نسيناها ، فلمْ نقدِر عليها» . قال سعيد : إنَّ أصحابَ محمدٍ ﷺ لم يعلَمُوها وعَلِمْتُمُوها أنتم ، فأنتم أعلمُ» !! [رواه البخاري (٤١٦٣) ، ومسلم (١٨٥٩)] ، وهذا دليل علىٰ عدم اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بمكانها ؛ لأنهم بعيدون كلَّ البعدِ عن الشِّركِ ووسائله .
(٢) في الأصل : «فهذا شجرة ذكر ..» .
(٣) هذه الشَّجرةُ قالَ الله في حال الصَّحابة عند البيعةِ تحتها : ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ ﴾ [الفتح] ، وكانوا أكثر من ألف وأربعمئة كما في «البخاري» ، ومع ذلك قطَعَها عمرُ رضي الله عنه ، ولم تُعرف بعدها ، لو كان القبوريون في عهد عمر رضي الله عنه لهاجموهُ ؛ لأنه قطع شجرة مباركة ذُكِرَت في القرآن ، وجلس عندها رسولُ اللهِ ﷺ ، وبايع تحتَها مئاتُ الصَّحابة رضي الله عنهم ! وهذا منهُ رضي الله عنه حماية لجناب التوحيد مِن التَّبرُّكِ بالأماكن والآثار .

ورأىٰ ناسًا في طريقِه يأتون بقعةً مِنَ الأرض للصَّلاةِ ، وقال : «ما هذه» ؟ قالوا : موضعٌ صلَّىٰ فيه رسولُ الله ﷺ .

فقال : «**مَن أَدرَكَتْهُ الصَّلاةُ فليُصَلِّ ، وإلَّا فليَمضِ ، أتريدونَ أن تتَّخِذُوا آثارَ الأنبياءِ مساجدَ**»[1] ؟

والقولُ المشهورُ عن أبي بكرٍ الصديقِ رضي الله عنه يومَ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ واضطرابِ القلوبِ ووقوعِ ما وقعَ ، قوله :

---

(١) رواه عبد الرزاق (٢/ ٤٠٧ رقم ٢٨٢١) ، وابن أبي شيبة (٥/ ١٨٣ رقم ٧٦٣٢) ، وابن وضاح في «البدع» (٩٠ رقم ١٠٣) ، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤/ ٣٩٧ رقم ٥٧٠٨) .
وقد صححه ابن تيمية كما في «الفتاوىٰ» (١/ ٢٨١) ، (٢٧/ ٣٣) ، وابن حجر في «الفتح» (١/ ٥٦٩) ، والألباني في «تحذير الساجد» (٩٣) .
قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : «فلَمَّا كان النبيُّ ﷺ لم يقصِدْ تخصيصَهُ بالصَّلاةِ فيه ، بل صلَّىٰ فيه لأنهُ موضعُ نُزولِه ، رأىٰ عمرُ رضي الله عنه أنَّ مُشاركتَهُ في صُورةِ الفِعل مِن غيرِ مُوافقةٍ لهُ في قصدِه ليسَ مُتابعةً ، بل تخصيصُ ذلك المكانِ بالصَّلاةِ مِن بدعِ أهلِ الكتابِ التي هَلَكُوا بها ، ونَهىٰ المسلمين عن التَّشبُّهِ بهم في ذلكَ ، ففاعل ذلك مُتشبِّهٌ بالنبيِّ ﷺ في الصُّورةِ ، ومُتشبِّهٌ باليهودِ والنَّصارىٰ في القصدِ الذي هو عَمَلُ القلب ، وهذا هو الأصلُ ، فإنَّ المُتابعةَ في النيَّةِ أبلغُ مِنَ المُتابعةِ في صُورةِ العملِ» . «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» (٢٠٣-٢٠٤) .
وانظر تعليق الإمام ابن وضاح (ت : ٢٨٧هـ) علىٰ قصة قطع عمر رضي الله عنه للشجرة في كتابه «ما جاء في البدع» (٩١-٩٢) .

«مَن كان يَعبُدُ محمدًا فإنَّ مُحمدًا قد ماتَ ، ومَن كان يعبُدُ اللهَ فإنَّ اللهَ حيٌّ لا يموتُ» . ثمَّ تلا قولَه تعالىٰ : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] الآيةَ ، فما يُرىٰ في ذلك اليومِ بالمدينةِ أحدٌ إلَّا وهو يَقرأُها (١) .

فمتىٰ نظرَ المُسلِمُ العارِفُ إلىٰ أحوالِ الصَّحابةِ والأئمَّةِ ، والأخبارِ الصَّحيحةِ والآثارِ الثَّابتةِ التي لا تُحصىٰ كثرةً في هذا البابِ عَلِمَ أنَّ الحقَّ والصَّوابَ فيما كان عليه الصَّدرُ الأولُ وخيرُ هذه الأمةِ وأفضلُ قرونِها ، وتحقَّق ما عليه هؤلاء الغُلاةُ الضُّلالُ الهالكون المتهوِّكون (٢) مِنَ الشِّركِ والضَّلالِ وأنواعِ الشَّرِّ والإفكِ والمُحالِ ، فهَجَرَهُم وقَلاهم ، وأبعدَهُم وأقصاهُم ، وكشفَ عوارَهم ، وهتكَ أستارَهم (٣) ؛ صيانةً لدينِ اللهِ ﷻ ، واتِّباعًا لكتابِه العزيزِ ، ورسولِه الكريمِ ، فإنَّ الحُبَّ في اللهِ والبُغضَ في الله أوثقُ عُرىٰ الإيمانِ كما وردَ (٤) .

---

(١) رواه البخاري (٢/ ٧١ رقم ١٢٤١، ١٢٤٢) بنحوه .

(٢) التهوُّكُ : هو الوقوعُ في الأمرِ بغير رويَّـةٍ . والمُتهوِّك : الذي يقعُ في كلِّ أمرٍ . «النهاية» (٥/ ٢٨٢) .

(٣) في الأصل كأنها : «أسرارهم» ، والمثبت هو المناسب .

(٤) تقدم الحديث بهذا المعنىٰ ص (١٢٤) .

وبيانُ أسرارِ التَّوحيدِ وحسمُ موادِّ الشِّركِ أفضلُ الأعمالِ وأعظمُ أنواعِ الجهادِ ولبُّ الأمرِ وأساسُ الدِّينِ ، وإليه دَعَا جميعُ الأنبياءِ والمُرسلينَ عليهم السلام ، فلا نعبدُ إلَّا اللهَ ، ولا ندعو إلَّا إيَّاهُ ، ولا نتوكَّلُ إلَّا عليه ، ولا نَستسلِمُ إلَّا لهُ ، ولا نستعيذُ ولا نستعينُ ولا نَستغيثُ إلَّا به ؛ لأنهُ علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، يعلمُ السِّرَّ وأَخفَىٰ ، ولهُ الصِّفاتُ العُليا والأسماءُ الحُسنىٰ ، ما شاءَ كان وما لم يشأْ لم يكنْ ، لا مانعَ لِمَا أعطَىٰ ولا معطِيَ لِمَا مَنَعَ ، لهُ الخلقُ ولهُ الأمرُ وبيده النَّفعُ والضُّر ، لا إله إلَّا هو عليه توكلْتُ وإليه أُنيبُ ، وهو حسبُنا ونِعمَ الوكيلُ .

فالقلوبُ الصَّادِقَةُ متىٰ عرفتْ ربَّها وتحقَّقَتْ عِظَمَ كمالِه وإحاطتَه لنا ، وقدرتَه علىٰ كلِّ شيءٍ ، **وقربَه مِن كُلِّ شيءٍ مع عُلُوِّه علىٰ كلِّ شيءٍ** ، وأنه أرحمُ الرَّاحمينَ وأكرمُ الأكرَمينَ ، اللَّطيفُ الخبيرُ الجوادُ الحليمُ ، الغنيُّ بذاتِه وكمالِه عن جميع مخلوقاتِه ، وتحقَّقَتْ بذلك عِلمًا وعملًا ذوقًا وحالًا ، وأنِست برَبِّها وذاقتْ حلاوةَ مناجاتِه ، وشاهَدَتْ خفيَّ لُطفِه وجميلَ إحسانِه ، وجزيلَ برِّه وحُسنَ تدبيرِه واختيارِه لعبده المؤمنِ فيما تكرهُه نفسُه ، فقد أخْفَتْ عنها حُسنَ عواقِبِه ورضيَتْ

بقضائِه وقدرِه ، وفوَّضت إليه وتوكلتْ عليه وأحبَّتْهُ غايةَ المحبَّةِ بميزانِ صِدْقِ المحبَّةِ ، وهو اتِّباعُ رسولِه محمدٍ ﷺ لقوله تعالىٰ في آيـةِ المحبَّةِ : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] .

وصارَ اللهُ تعالىٰ أكبرَ همِّها وأجلَّ مطالِبِها ، وقدَّمت أَمرَهُ ونهيَه علىٰ كلِّ حظٍّ وتخلَّقتْ بذلك ، واطمأنَّتْ به إليه ودخلتْ في مقاماتِ العارفينَ وسرَحتْ في ميادين المُتفكِّرينَ ، بحُبِّ نصيبِها المقسومِ وقَسْمِها المعلومِ ؛ استغنَتْ حينئذٍ بربِّ العالمينَ وأرحمِ الرَّاحمينَ قيُّومِ الخلائقِ أجمعينَ ، وأَنزَلَتْ بكرمِه حاجاتِها واستعانتْ به في جميعِ مطالبِها واستطرحتْ بين يديه فقيرةً حقيرةً مُستكينةً ذليلةً وغَنِيَتْ عن الشِّركِ والشُّركاءِ ، فأسبغَ عليها مواهبَ العطاءِ ، وأغناها عن جميع الأشياءِ ، وأوردَها مواردَ الصَّفاءِ ، وكَسَاها خِلَعَ التَّقريبِ والاجتباءِ ، وأمدَّها علىٰ الدَّوامِ موادَّ العنايـةِ والاصطفاءِ .

ومَن وصلَ إلىٰ ذلك وذاقَ بعضَه عَلِمَ ما المشركون فيه مِنَ العناءِ والذُّلِّ والتَّقرُّبِ في الأسباب ، **فالمُشركُ يَحْذَرُ ألفَ بابٍ لا يمكنُه سدَّ بعضِها ، ويقرِّب ألفَ عدوٍّ ولعلَّهُ أضعفُ مِن جميعِها** ، **والموحِّدُ صارَ همُّه همًّا واحدًا** ، وهو لزومُ التَّقوىٰ ، **والتقوىٰ** : عبارةٌ عن اتِّباعِ ما أمرَهُ اللهُ به واجتنابِ

ما نهىٰ اللهُ عنه ، فيعمُّ جميعَ الأعمالِ الباطنةِ والظاهرةِ ، فإذا لَزِم التقوىٰ واتكلَ علىٰ المولىٰ -سبحانه وتعالىٰ- جعل لهُ مِن كُلِّ همٍّ فرجًا ، ومِنْ كُلِّ ضيقٍ مَخْرَجًا ، ورزَقَهُ مِن حيثُ لا يحتَسِبُ ، وصارَ حسبَهُ وكافِيَهِ وناصِرَهُ وهادِيَهِ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ ﴾ [الطلاق] ، أي : كافيه .

ولأجل مَشَقَّةِ الشِّرْكِ وسقوطِ منزلتِه ، قال رسول الله ﷺ : **«تَعِسَ عبدُ الدِّرهمِ تَعِسَ عبدُ الدِّينارِ تَعِسَ عبدُ الخَمِيصةِ تَعِسَ عبدُ القَطيفةِ ، تَعِسَ وانْتَكَسَ وإذا شيكَ فلا انتَقَشَ ، إن أُعْطِيَ رضيَ وإن مُنِعَ سَخِطَ»** [1] .

وهذه المسائلُ العظيمةُ يَضيقُ عن بسطِ القولِ فيها هذا الموضعُ ، والمرادُ : إيرادُ بعضِ المقاصدِ مع الاختصارِ .

وأمَّا الوسائطُ مِنَ الأنبياءِ والمُرسَلِين وغيرِهم فإنَّهم

(١) رواه البخاري (٦/ ٩٥ رقم ٢٨٨٦ ، ٢٨٨٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
وقوله ﷺ : «**إذا شِيكَ**» : شِيكَ أصابتهُ شوكةٌ ، «**فلا انتَقَشَ**» : فلا قَدر علىٰ إخراجِها بالمِنقاشِ ولا خَرَجتْ .
والمرادُ : إذا أُصِيبَ بأقلِّ أذىً فلا وَجَدَ معينًا علىٰ الخَلَاص منه .

يكونون في تبليغ الرِّسالةِ ، وتقريرِ الحُجَّةِ ، وتعليمِ الأُمَّةِ ضروراتِ دينِهم ، ومُهماتِ أمورِهم ، وإيصالِهم -بطريق العلمِ النافعِ والعملِ الصالحِ- إلىٰ ربِّ العالمين الغني عن جميعِ المخلوقين ، وحُسْنِ دلالتِهم عليه وتعريفِهم به سبحانَه وتعالىٰ ، **لا في غفرانِ الذُّنوبِ وإنزالِ المَطَرِ وإنباتِ النَّباتِ وتخليقِ الحيوانِ وإنزالِ حقائقِ النَّصرِ والإعانةِ والإغاثةِ وإكمالِ النِّعم ودفعِ النِّقمِ وغيرِ ذلك مِمَّا هو مِن خصائصِ الرُّبوبيةِ .**

قال الله تعالىٰ : ﴿ **وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ [آل عمران:١٣٥] .

﴿ **وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ** ﴾ [آل عمران: ١٢٦] .

﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣] .

﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر: ٣] .

فإنَّ اللهَ هو : الحسيبُ والنَّصيرُ ، والكافي والهادي ، الكاملُ الفردانية بأسمائِه وصفاتِه وأفعالِه ، والغَنِيُّ عن العالَمينَ .

وليس بين جميعِ العبيدِ وبينَ اللهِ تعالىٰ نسبةٌ إلَّا محضَ العبوديةِ وهي أشرفُ نسبِهِم ، فإنَّ سيِّدَ الخلقِ وأكملَهُم محمدٌ عليه السلام وقد سمَّاه اللهُ تعالىٰ عبدَهُ في أشرفِ أوقاتِه ، وأكملِ حالاتِه :

فقال تعالىٰ في ليلةِ الإسراءِ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ ﴾ [الإسراء : ١] .

وقال تعالىٰ في الإيحاءِ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ [النجم] .

وقال الله تعالىٰ في حالةِ التَّحدِّي : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] .

وقال تعالىٰ في حالِ الدَّعوةِ : ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن: ١٩] .

فتحقيقُ العبوديةِ أكملُ الأحوالِ ، ففي تحقيقِها [١] تندرِجُ جميعُ المعارفِ والمقاماتِ ، ووَرَدَ : «مَن عَرَفَ نفسَه فقد عرفَ ربَّهُ» [٢] . أي : مَن عَرَفَ نفسَهَ بالعبوديةِ فقد عرَفَ ربَّه

---

(١) في الأصل : «فتحقيقها يندرج» ، ولعل ما أثبتناه أنسب .

(٢) هـذه الكلمة ليست بحديث عن النبي ﷺ ، ولا أثر عن أحدٍ مِن الصَّحابة ، وقد اختلفوا في معناها ، واخترعَ لها الصُّوفيةُ معانيَ باطلةً . والمؤلف هنا فسَّرها بكلام جيِّدٍ.
انظر : «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» لإبراهيم الحلبي (٢١٤) ، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» للألباني (١/ ١٦٥ رقم ٦٦) ، و«معجم المناهي اللفظية» لبكر أبو زيد (٥٢٩) .

بالرُّبوبيةَ ، ومن عرَفَ نفسه بلوازمِ النقصِ ، عرف ربَّهُ بحقائقِ الكمالِ ، وأمثالِ ذلك .

والله ﷻ قد فصَّلَ في كتابِه العزيزِ بين ما هو مِن خصائصِ الرُّبوبيةِ وبين ما يُوصَفُ به المخلوقُ في مواضِعَ عديدةٍ ، منها قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا۟ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ سَيُؤْتِينَا ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ وَرَسُولُهُۥٓ إِنَّآ إِلَى ٱللَّهِ رَٰغِبُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [التوبة] .

فالإيتاءُ : يكونُ مِنَ اللهِ تعالىٰ ومِنْ رسولِه عليه السلام ، لقوله ﷻ : ﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾ [الحشر: ٧] .

والحَسْبُ : مِنَ اللهِ وحدَه ، كما قال الله تعالىٰ في الموضعِ الآخَرِ : ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ﴾ [الطلاق: ٣] (١) ، وكما أَخبَرَ عن رسول الله عليه السلام بقوله : ﴿ **ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ** ﴿١٧٣﴾ ﴾ [آل عمران] . وفي «البخاريِّ» : «**إنَّ هذه الكَلِمَةَ**

(١) انظر : «قاعدة جليلة» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢٢٠-٢٢١) ، و«التدمرية» (٢٥٦-٢٥٨) ، وهناك الإحالاتُ علىٰ مصادر أُخرىٰ .

قالها إبراهيمُ حين أُلقيَ في النَّارِ ، ومحمدٌ حين قِيل لهُ : ﴿ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾ » [1] .

ولَمَّا زادَهُم هذا القولُ إيمانًا وقالوا : ﴿ **حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ** ﴿١٧٣﴾ ﴾ ، أعطاهُم اللهُ تعالىٰ بعد صِدْقِ التَّوكُّلِ والتَّفويضِ ما أَخبرَ عنهُ بقولِه : ﴿ **فَٱنقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُواْ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ** ﴿١٧٤﴾ ﴾ ، وقد ذَكَرَ بعضُ أربابِ المعاني في هذا المعنىٰ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ **وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ** ﴿٣٧﴾ ﴾ [النجم] ، بقوله : «حسبي اللهُ» ، لمَّا وُضِعَ في كِفَّةِ المَنجنيقِ ، فإنَّ جبرائيلَ عارَضَهُ في الهواءِ ، وقال له : يا إبراهيمُ أَلكَ حاجةٌ ؟ قال : «**أمَّا إليكَ فلَا**» [2] . وهذا مِن أعظم التَّوحيدِ وأكملِ أبوابِ التَّوكُّلِ والتَّفويضِ ، ولنَا بأبينا إبراهيمَ الخليلِ في ذلك أُسوةٌ حسنةٌ ، قَال الله تعالىٰ :

---

(١) رواه البخاري (٦/ ٣٩ رقم ٤٥٦٣) .

(٢) ذكره البغوي في «تفسيره» (٥/ ٣٢٧) ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «موضوع» كما في «تنزيه الشريعة» لابن عراق (١/ ٢٥٠) ، وقال الشيخ الألباني : «لا أصل له» . «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٧٤ رقم ٢١) .

وروي موقوفًا ، روي عن المعتمر بن سليمان رواه الطبري في «تفسيره» (١٦/ ٣٠٩) . وعن «بشر» رواه البيهقي في «الشعب» (٢/ ٣٥٢ رقم ١٠٤٥) ولا يصحُّ .

فالقصةُ لا تصِحُّ بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ .

﴿ ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٢٣ ﴾ [النحل] .

ولمَّا كَمُلَ توكُّلُهُ وصَحَّ تفويضُهُ والتجاؤُه ، وتسنَّم هذه الذُّروةَ العظيمةَ في صِدقِ التوحيدِ ، قال الله تعالىٰ عند ذلك : ﴿ قُلۡنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرۡدٗا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ٦٩ وَأَرَادُواْ بِهِۦ كَيۡدٗا فَجَعَلۡنَٰهُمُ ٱلۡأَخۡسَرِينَ ٧٠ ﴾ [الأنبياء] ؛ لأنهُ سُبحانهُ صارَ حَسْبَهُ فكَفَاهُ : ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسۡبُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمۡرِهِۦۚ ﴾ [الطلاق: ٣] .

ومِن هذا البابِ قولُه تعالىٰ : ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخۡشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقۡهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ ٥٢ ﴾ [النور] ، فالطاعةُ للهِ والرَّسولِ ، والخشيةُ لله وحدَه .

ومِنْ ذلك قولُه تعالىٰ : ﴿ لِّتُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٩ ﴾ [الفتح] ، فالإيمانُ باللهِ والرَّسولِ ، والتَّعزيرُ والتَّوقيرُ للرَّسولِ ، والتَّسبيحُ للهِ وحدَه [(١)] .

فهذه أغوارٌ دقيقةٌ في بابِ تحقيقِ التوحيدِ العمليِّ قَصُرتْ [(٢)] عندها أفهامٌ ، وزلَّتْ دونها أقدامٌ ، وهي مِن أعلىٰ حقائقِ الدِّينِ

---

(١) قارن بـ«منهاج السنة» (٢/ ٤٤٥-٤٤٦) ، و«الفتاوىٰ» (١/ ٦٧، ٣٠٧) ، و«قاعدة جليلة» (٢٣٩) كلها لشيخ المُصنِّف .

(٢) في الأصل : «فقرت» ، وصَوَّبها الناسخ إلىٰ ما أثبتناه .

ولبُّ الأمرِ وأساسُه ، وبه تتغذَّىٰ النُّفوسُ الزَّكيةُ وتَترَّقىٰ الهِممُ العلِيَّةُ مِنَ الأنبياءِ والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالحين ، رزقَنَا اللهُ بمَنِّه وكَرَمِه حُسنَ الاقتداءِ بهم ، ولا قَطَعَنا عن زُمرتِهم ، آمين .

وأيُّ حالٍ أصعبُ مِن مِثْل حالِ الخليلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وقد أُخْرِجَ مِن كِفَّةِ المنجنيقِ ليُلْقَىٰ في النَّارِ ؟

وأيُّ صديقٍ صَدوقٍ في تلك الحالِ أخصُّ وأقْوىٰ من جِبرائيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي أثنىٰ اللهُ عليه بقولِه في كتابِهِ العزيزِ حيثُ قال : ﴿ إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ١٩ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ٢٠ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ٢١ ﴾ [التكوير] ، الذي رَفَعَ ديارَ قومِ لوطٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وكانت تشتمل علىٰ أربعةِ آلافِ ألفٍ -كما وردَ - ، فرَفَعَها علىٰ جناحِه وقلَبَها [1] ، كما قال الله تعالىٰ : ﴿ جَعَلْنَا عَـٰلِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ مَّنضُودٍ ٨٢ مُّسَوَّمَةً عِندَ رَبِّكَ وَمَا هِىَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِبَعِيدٍ ٨٣ ﴾ [هود] ، ومع هذا كلِّه وما في أمثالِه مِنَ المَشقَّةِ العُظمىٰ علىٰ النُّفوس كمَّلَ الخليلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ توكُّلَه وصِدْقَه في فقرِه إلىٰ مَوْلاهُ سُبحانه والتجاءَه إليه واستعانتَه به ، وقال : «**أمَّا إليك فلا**» [2] .

واللهُ تعالىٰ قد أَمَرَ سيِّدَ الخَلقِ مُحمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ باتِّباعِه ، فهل

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ٥٣٥) عن قتادة .

(٢) تقدم تخريجه قريبًا ص (١٧٣) .

يسوغُ الإعراضُ عن مَحضِ التوحيدِ بعد هذا التَّحقيقِ ؟

أمْ هل بقيَ إلىٰ تحصيلِ درجةِ الكمالِ بعد هذا الطَّريقِ مِنْ طريقٍ ؟

كلَّا واللهِ ، لا كان ذلك ولا يكونُ أبدًا ، وإنَّما النُّفوسُ الجاهلةُ الظَّالِمَةُ – لضَعْفِها واستيلاءِ وساوسِ الشَّيطانِ الرَّجيمِ عليها ، وتحكيمِها للعوائدِ الرَّديئةِ وقُرناءِ السُّوءِ أيضًا ، وتقديمِها لذلك علىٰ صَريحِ العِلمِ ومحضِ الحقِّ – ؛ ضلَّتْ عن طريقِ الهُدَىٰ وقُطِعت عن الوصولِ إلىٰ نهاية المُنىٰ ، فتعلَّلت بالأباطيلِ ، وتعلَّقتْ بالأماني ، وتشبَّثَتْ بالأسبابِ تشبُّثًا عظيمًا قطعَها عن شُهودِ المُسبِّبِ سبحانهُ وهي مجبولةٌ علىٰ طلبِ حظِّها وتعجيلِ مَطلَبِها ، فحيثُ تَوهَّمَتْ حصولَ ذلك ولو بأي سببٍ كان : حَثَّتْ إليه وأكبَّتْ عليه مشروعًا كان أو غيرَ مشروعٍ .

والرُّسُلُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ جاؤُوا : لتغييرِ العوائدِ الفاسدةِ ، ونقضِ العوائدِ الباطلةِ ، وزجرِ النُّفوسِ عن كُلِّ ما يَضُرُّها ويَضَعُها ، وحثِّها علىٰ كلِّ ما ينفعُها ويرفعُها ، فالعِبرَةُ في هذا البابِ وغيرِه تحقيقُ الأمرِ بمقتضَىٰ الاتِّباعِ الشَّرعيِّ لا الابتِدَاعِ الوضعيِّ كما تقدَّمَ بيانُ ذلك .

وعلىٰ هذا المنهجِ القويمِ سارَ جميعُ الصَّحابةِ والتابعين والأئمةِ وسائرُ شيوخِ الدِّينِ : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران] .

وأمَّا ما يُروَىٰ في هذا الموضعِ مِنَ الزِّيادةِ أنَّ الخليلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بعد قولِه لجبريلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أمَّا إليكَ فلا ، قال : «يكْفِيه مِن سُؤالي عِلْمُه بحالي» [1] .

فهذه الزِّيادةُ لم تَثْبُتْ ، ولا أصلَ لها ، وقد تقدَّم أنَّ الخليلَ وسائرَ الأنبياءِ والمرسلين سألوا الله تعالىٰ ، وأنه رتَّبَ علىٰ سؤالِهم ما رتَّبه مِنَ الأمرِ المُتقَنِ والتَّدبيرِ المُحْكَمِ كما تقدَّم التَّنبيهُ علىٰ ذلك ؛ لأنه سبحانه إذا أراد أمرًا هيَّأ أسبابَه فلا حاجةَ إلىٰ بسطِ القولِ فيه ؛ **لأنَّ أَجَلَّ المُرادِ هنا تقريرُ قواعدِ التوحيدِ العمليِّ وتشييدُ أساسِهِ وبيانُ أَمرِه** ، فإنه أدقُّ [2] علىٰ أكثرِ الأفهامِ وقَصُرَتْ فيه غالبُ النفوسِ ، فدخلَ عليها ما دخلَ مِنَ الغُلُوِّ والشِّركِ وأنواعِ الأباطيلِ أعاذَنا الله تعالىٰ مِنْ

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : «ليس لهُ إسنادٌ معروفٌ ، وهو باطِلٌ» . «قاعدة جليلة» (٥٥) .

(٢) كذا بالأصل ، ولعل : «دقَّ» أصوب .

ذلك برحمَتِه .

ومِنَ الأمورِ التي دَخَلَ بها الغُلاةُ الضُّلَّالُ في أبوابِ الضَّلالِ :

سُجودُهم للرَّجُل في حالِ حياتِه وسُجودُهم لقبرِه بعد وفاتِه ، وهذا باطلٌ محرَّمٌ بإجماعِ المُسلمينَ ، فإنَّ معاذَ بنَ جَبَلٍ رضي الله عنه لمَّا قَدِم مِنَ الشَّامِ وسجَدَ بين يدي النبيِّ عليه السلام فقال : «**ما هذا يا معاذُ**» ؟ قال : يا رسولَ الله ، رأيتُهم يسجدون لأساقفَتِهِم ، ويَأْثُرونَ (١) ذلك عن أنبيائِهم .

فقال : «**كَذَبُوا يا معاذُ ، أرأيتَ لو كنتَ مارًّا بقَبْري أَكُنْتَ ساجدًا له**» ؟

قال : «لا» . [قال] (٢) : «**فإنَّ السجودَ لا يَصْلُحُ إلَّا للهِ ، ولو كنتُ آمرًا أحدًا أن يسجُدَ لأحدٍ لأمرْتُ المرأةَ أن تسجُدَ لبَعْلِها مِنْ عِظَمِ حقِّهِ عليها**» (٣) .

---

(١) أي : يخبر به الناس بعضهم بعضًا . انظر : «تهذيب اللغة» (١٥/ ١٢٠) .

(٢) زيادة مني .

(٣) رواه عبد الرزاق (١٠/ ٣٢٦ رقم ٢١٦٧٢) ، وأحمد (٣٢/ ١٤٥ رقم ١٩٤٠٣) ، وابن ماجه (١/ ٥٩٥ رقم ١٨٥٣) ، والبزار (١٠/ ٢٢٦ رقم ٢٣١٨) ، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ١٧٤ رقم ٣٧٣) ، والشاشي (٣/ ٢٣١ رقم ١٣٣٢) ، وابن حبان (٩/ ٤٧٩ رقم ٤١٧١) ، والأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢/ ٢٤٧ رقم ١٥١٨) ، وصححه ابن حبان ، والألباني .

فبيَّن النبيُّ ﷺ أنَّ السُّجودَ لا يَصْلُحُ إلَّا للهِ ، وكان مُستَقِرًّا عِندَهُم أنَّ السُّجودَ للقبرِ أمرٌ ممنوعٌ ، فأين هذا التَّحقيقُ والتوحيدُ مِنَ الشِّركِ والغُلُوِّ والضَّلالِ الكبيرِ الذي سدَّ أبوابَ المعارفِ عن القلوبِ وصرَفَها إلىٰ ما يضُرُّها ويضعُها في الدُّنيا والآخرةِ ؟!

وهذا مِن غرورِ الشَّيطانِ الرجيم ، ودقيقِ احتيالِه ؛ فإنه لمَّا يَئِس مِنْ عبادةِ الأصنامِ جِهارًا بين هذه الأمةِ ، وعزَّ عليه أمثالُ ذلك مِنَ الشِّركِ الجلِّي ؛ دسَّ في النُّفوسِ الضَّعيفةِ أمثالَ هذا الشِّركِ الخفيِّ فسقاها السُّمَّ مِن حيثُ لا يشعرون ، وساقَ [1] إليها سوادَ الهلاكِ مِن حيثُ لا تعلمُ ؛ لأنه دخلَ عليها مِن باب تعظيمِ الصَّالحين ، وتشريفِ قَدْرِهِم ، والمَحبَّةِ لهم ، والاستنادِ إليهم ، والتَّوسُّلِ بهم ، وغيرِ ذلك مِن أمثالِ هذه الأمورِ ، فأضلَّ في هذا البابِ خلقًا كثيرًا لكونِهم لم يَهتدوا لعَوارِ ذلك ، ولا كَشَفُوا أغوارَهُ [2] ، ولا هَتَكُوا أستَارَه ، فدخَلَ عليهم مِن هذا البابِ مثل ما دخلَ علىٰ النصارىٰ في بابِ شركِهِم وغلُوِّهم وجهلِهِم وضلالِهِم كما أخبَرَ اللهُ تعالىٰ عنهم ؛ بقوله تعالىٰ : ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ

---

(١) في الأصل : «وسارق» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

(٢) في الأصل : «عواره» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [التوبة] ، ولم يَقْصِدوا بذلك تنقيصَ المسيحِ ابنِ مريمَ ولا أُمِّهِ ولا الأحبارِ ولا الرُّهبانِ وإنَّما قصدوا تعظيمَهُم والتَّقرُّبَ إليهم وبلوغَ السَّعادةِ بسببِهِم ، فاتخذوهُم ووصفوهُم بما هو مِن خصائصِ الرُّبوبيةِ غُلوًّا وإسرافًا ، ولهذا قال نبيُّنا عليه السلام : **«لا تُطْرُوني كما أَطْرَتِ النصارىٰ عيسىٰ ابنَ مريمَ فإنما أنا عبدٌ فقولوا : عبدُ اللهِ ورسولِه»** [1] **. فجرَّد التوحيدَ ، وحسمَ موادَّ الشِّرك والغُلُوِّ ، وتَبِعَهُ علىٰ ذلك الصَّحابةُ والتابعون وسائرُ الأئمةِ والشيوخِ وكلُّ مَن لهُ في الأمةِ لسانُ صدقٍ ؛ لأنهم تلَقَّوْا عِلْمَ التَّوحيدِ مِنَ الكتابِ والسُّنةِ ولم يأخذُوهُ بمجرَّدِ آرائهم ومقاييسِ عقولِهم ولا من عوائدِ أهلِ زمانهِم ؛ بل وقفوا عند ما حُدَّ لهم ، واقتدَوْا بالمعصومِ الذي لا ينطقُ عن الهوىٰ بل بشريعتِه** ، كما قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴿٤﴾ ﴾ [النجم] .

وقال ابنُ عباسٍ رضي الله عنه في معنىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ ﴾ [الأحزاب :٣٤] ، قال : «كان جبريلُ يأتي رسولَ الله عليه السلام بالسُّنةِ كما كان يأْتيهِ

(١) تقدم تخريجه ص (١٤٦) .

بالكتابِ»[(١)].

فلمَّا تحقَّقَ الأئمةُ الهُداةُ ذلك ، وقفوا عندَهُ وحازُوا السَّعادةَ الكُبرىٰ في الدُّنيا والآخرةِ ، وصارت وجوهُ محاسنِهم سارَّةً سافرةً ، فجرَّدوا التوحيدَ ، وتحقَّقُوا التَّنزيلَ ، وحَسَمُوا موادَّ الشِّركِ والغُلُوِّ ، وعَلِمُوا أنَّ خبرَ[(٢)] الصَّالحين بما يَسوغُ فيه التَّعظيمُ ، وأَعْطَوا الرُّبوبيةَ حقَّها والمختصَّ بها ، فانقلبُوا بنعمةٍ مِنَ الله وفضلٍ عظيمٍ .

فإنَّ التَّفريطَ في هذا البابِ مثلُ : قولِ اليهودِ في حقِّ عيسىٰ ابنِ مريمَ : إنَّه كذابٌ مفترٍ ، وإنه ولدُ يوسفَ النجارِ ، وغيرِ ذلك مِنَ الإفكِ والمُحالِ .

والإفراطُ مثلُ : دَعوىٰ النَّصارىٰ فيه الإلهيةَ وغيرَ ذلك مِنَ المُحالاتِ التي لا يوافِقُ عليها عقلٌ صحيحٌ ، ولا نقلٌ صريحٌ .

ومثلُ : تفريطِ الخوارجِ في عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه وجزمِهم بتكفيرِه ومُخالفتِه ، وجوازِ الخُروجِ عليه .

---

(١) رواه أبو داود في «المراسيل» (٥٣٢) ، والدارمي في «سننه» (١/ ٤٧٤ رقم ٦٠٨) ، والمروزي في «السنة» (١٠٤) ، وابن بطة في «الإبانة» (١/ ٢٥٤ رقم ٩٠) ، واللالكائي (١/ ٩٣ رقم ٩٩) عن التابعي حسان بن عطية ، ولم أقف عليه عن ابن عباس .

(٢) كذا بالأصل .

وإفراطِ قول النُّصيرِيَّةِ (١) الغُلاةِ وأمثالِهم في دعوىٰ الإلهيَّةِ لهُ .

وقولِ الغُرَابيَّةِ (٢) التي قالت : إنَّ عليًّا كان أشبهَ بمحمدٍ مِنَ الغُرابِ بالغُرابِ ، فغلطَ جبريلُ الرِّسالةَ لمحمدٍ !

وكلٌّ مِنَ الغُلُوِّ والتَّقصيرِ واهٍ (٣) ذميمٌ .

وخيرُ الأمورِ أوسطُها : ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [آل عمران] .

---

(١) طائفة من غلاة الرافضة ، يقولون في علي رضي الله عنه نظير ما يقوله النصارىٰ في عيسىٰ ، ويستحلون المحرمات ، ويقولون بتناسخ الأرواح ، وينكرون البعث والنشور .
وهم حكام «سوريا» ، وقد عُرفوا بالكفر والطغيان ، والظلم والجبروت والعدوان ، وقد أزالَ اللهُ حُكمَهم في هذه الأيام ، وذلك في يوم الأحدِ الثَّامن مِن شهر جُمادىٰ الثاني لعام (١٤٤٦هـ) ، وفرِحَ المسلمون لذلك فرحًا شديدًا ، وكان يومًا مِن أيام الله ، ولله الحمدُ والمِنَّة .
انظر : «الملل والنحل» للشهرستاني (١/ ١٨٨) ، و«منهاج السنة» (٢/ ٥١٢، ٦٢٦) ، و«الجواب الصحيح» (١/ ٩٥) ، (٤/ ٣٠٣) ، و«الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٦١) لابن تيمية .

(٢) طائفة من الرافضة ، تقول هذا القول الشنيع الذي ذكره المصنف ، انظر : «الفرق بين الفرق» للبغدادي (٢٥٠) ، و«التبصير في الدين» للأسفراييني (٤٢١) .

(٣) كأنها في الأصل : «واتي» ، ولعلها : «واهي» ، وصوبناها إلىٰ ما تراه .

قال عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رضي الله عنه : «**خطَّ لنا رسولُ اللهِ** عليه السلام **بيَدِهِ خطًّا** ، وقالَ : «**هذا الصِّراطُ المُستقيمُ الذي مَن سلَكَ فيه نَجَا**» . ثم خَطَّ خُطوطًا يَمنةً ويَسرةً ، وقال : «**هذه سُبُلٌ علىٰ كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يدعُو إليها**» .

ثم تلا قولَه تعالىٰ : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ ﴾ [الأنعام] [١] .

---

(١) رواهُ أحمدُ (٧/ ٢٠٨ رقم ٤١٤٢) ، والنَّسائي في «الكُبرىٰ» (١٠/ ٩٥ رقم ١١١٠٩، ١١١١٠) ، والدَّارميُّ (١/ ٢٨٥ رقم ٢٠٨) ، وابن أبي عاصم (١/ ٤٧ رقم ١٧) ، والبزَّار (٥/ ٢٥١ رقم ١٨٦٥) ، والشَّاشي (٢/ ٥٠ رقم ٥٣٦، ٥٣٧) ، وابن حبان (١/ ١٨٠ رقم ٦) ، والآجري (١/ ٢٩٠ رقم ١١، ١٢) ، والحاكم (٢/ ٣١٨) . وصحَّحهُ الحاكِمُ ، ووافقه الذَّهبيُّ ، والألبانيُّ .

وحيثُ قد حصَلَتِ الإشارةُ إلىٰ جوامِعَ مِن قواعدِ التوحيدِ العمليِّ وكانَ مِن جُملةِ ذلك مع الضَّلالةِ الدُّعاءُ عند القُبورِ كما تقدَّمَ بيانُه ، فاعلمْ أنَّ زيارةَ القبورِ علىٰ وجهينِ :

زيارةٌ شرعيَّةٌ ، وزيارةٌ بِدْعيَّةٌ .

فالزِّيارةُ البدعيَّةُ : مثلُ ما يُجْعَلُ مِنَ السُّجودِ للقبرِ ، وقد تقدَّم قولُ رسولِ الله ﷺ مِنْ تأكيدِ النَّهيِ عن ذلك .

ومثلُ : تقبيلِ القبرِ أيضًا ، **وقد اجتمعتِ الأمةُ علىٰ أن ليس تحتَ أديمِ السماءِ حَجَرٌ يُقَبَّلُ إلَّا الحجرَ الأسودَ لا غير ؛ لِمَا وَرَدَ في حقِّه علىٰ الخُصوصِ .**

ومع هذا فقد قال أميرُ المؤمنين عمرُ بنُ الخطابِ رضي الله عنه : «**إني أعلمُ أنَّكَ حَجَرٌ لا تَضُرُّ ولا تَنفَعُ ، ولولا أنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ عليه السلام يُقبِّلُكَ لَمَا قبَّلْتُكَ**»[1] .

وأمَّا الزِّيادةُ التي يرويها القُصَّاصُ مِنْ أنَّ عليَّ ابنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه قال : «**يا أميرَ المؤمنين ، إنه يضرُّ وينفعُ**

---

(١) رواه البخاري (٢/ ١٤٩ رقم ١٥٩٧) ، ومسلم (٢/ ٩٢٥ رقم ١٢٧٠) .

لأنه يشهدُ» [١] .

فهذه الزِّيادةُ ليست ثابتةً في الأحاديثِ الصَّحيحةِ ، بخلافِ قولِ عمرَ ، فإنهُ الصَّحيحُ .

وأبطلَ عمرُ ﷺ بهذا القولِ قولَ مَن يَدَّعي أنَّ في الأحجارِ وأمثالِها سرًّا تُقضىٰ به الحاجاتُ وتُفَرَّج به الكُرباتُ ، أو أنه يَقْبَلُ النَّذرَ أو غيرَ ذلك مِن موادِّ الشِّركِ وتَعَلُّقِ القلبِ بغيرِ اللهِ تعالىٰ الواحدِ الأحدِ القادرِ المُقتَدرِ الغنيِّ عن العالَمينَ .

---

(١) رواه الحاكم (١/ ٤٥٧) ، والبيهقي في «الشعب» (٥/ ٤٨١ رقم ٣٧٤٩) . قال الحاكم : «ليس من شرط الشيخين ، فإنهما لم يحتجا بأبي هارون عمارة بن جُوَين العَبْدي» . وفي «الميزان» للذهبي (٣/ ١٧٣) في ترجمة عمارة : «قال شعبة : لأنْ أُقدَّمَ فتُضرَب عنقي أحبُّ إليَّ مِن أن أُحدِّث عن أبي هارون . وقال أحمد : ليس بشيء . وقال ابن معين : ضعيفٌ ، لا يُصدَّقُ في حديثه . وقال النَّسائي : متروكُ الحديثِ . وقال الدارقطني : مُتلوِّنٌ خارجيٌّ وشيعي . وقال الجوزجاني : كذابٌ مفترٍ» .
وعلىٰ فرضِ صحَّتِهِ ، فليس فيه ما ذهبوا إليه ، وإنَّما نفعه بشهادته يوم القيامة ، فقال عليٌّ فيه : «يقول : يُؤتىٰ يومَ القيامة بالحجر الأسود ، وله لسانٌ ذلقٌ ، يشهَدُ لمَن يستَلِمُهُ بالتَّوحيدِ» فهو يا أمير المؤمنين يضر وينفع» .
قال البيهقي بعد روايته : «وقول أمير المؤمنين علي ﷺ إنه يضر وينفع ، يريد به : إذا خَلقَ اللهُ تعالىٰ فيه حياةً ، وأَذِنَ لهُ في الشَّهادةِ» .

فَسَدَّ عمرُ رضي الله عنه هذا البابَ ، كما قطعَ شجرةِ الرضوانِ ، وكما نهىٰ عن الصلاة في البُقعة المُتقدِّمِ ذكرُها ، وكما أخفىٰ آثارَ القبرِ الذي كان يُنسب إلىٰ دانيالَ عليه السلام بمدينة تُسْتَرَ[1] ، وكما فعلَ غيرَ ذلك مِن تقريرِ قواعدِ التوحيدِ وتشييدِ أركانِه ، وحَسمِ موادِّ الشِّركِ وسدِّ ذرائِعِهِ .

وكان الخليفةُ الرَّاشدُ المُلهَمُ المُسدِّدُ الموفَّق -رضي اللهُ عنه وأرضاه- وأكابرُ[2] الأئمَّةِ في طَرَفٍ ، وجُهَّالُ الناسِ وعالتهم في طرفٍ آخرَ مِن غَلَبَةِ الجهلِ والظُّلمِ وانتشارِ موادِّ الشِّركِ والشَّرِّ ، وباللهِ المُستعانُ وعليه التكلانُ ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ ، حسبُنا اللهُ ونعمَ الوكيلُ .

وما أحسنَ قولَ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ لمعاويةَ رضي الله عنهم في الحكايةِ المشهورةِ ، وذلك أنَّ معاويةَ لمَّا حجَّ البيتَ كان يَستَلِمُ الأركانَ الأربعةَ ، وكان ابنُ عباسٍ يتَّبِعُ السُّنةَ الصحيحةَ باستلامِ الرُّكنينِ اليَمَانِيَّيْنِ ، فقال لهُ ابنُ عباسٍ : «**يا أميرَ المؤمنين الاستلامُ إنَّما هو للرُّكنيْنِ اليَمَانيينِ دونَ الشَّامِيينِ**» .

---

(١) رواه ابن إسحاق في «المغازي» (٤٣) ، والبيهقي في الدلائل (١/ ٣٨١) ، وذكره ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣٧٦) ، وقال : «إسنادٌ صحيحٌ إلىٰ أبي العالية»

(٢) في الأصل : «فأكابر» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .

فقال معاويةُ : «**ليس في البيتِ شيءٌ مهجورٌ**» .

فقال له ابنُ عباسٍ : ﴿ لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ ﴾ [الأحزاب: ٢١] .

قال : «صدقْتَ» . ورَجَعَ إلىٰ قولِه [١] .

وهذه الشُّبْهةُ التي أوردَهَا معاويةُ رضي الله عنه وهي قولُه : «ليس في البيت شيءٌ مهجورٌ» ، تقعُ في قلوبٍ كثيرةٍ ، وتَشمَلُ نُفوسًا عديدةً ، **ومع هذا كان الصوابُ مع ابنِ عباسٍ رضي الله عنه ؛ لتمَسُّكِهِ بالسُّنةِ الصَّحيحةِ الثَّابتةِ عن رسولِ اللهِ ، فاتِّباعُ النُّصوص الثَّابتةِ وتحكيمُها علىٰ النُّفوسِ دونَ شُبَهِ الخواطرِ : حقيقةُ الدِّينِ ، ورأسُ الأمرِ وأساسُه ، ومنبعُ كلِّ خيرٍ .**

ومِنَ الزِّيارةِ البِدعيةِ : الاستغاثةُ بالميِّتِ ، والتحسُّبُ به ، وطلبُ الحاجاتِ منه ، وتعلُّقُ القلبِ بالإعانةِ منه علىٰ [٢] بلوغِ المقصدِ وحصولِ المطلبِ ، وغيرِ ذلك من الأمورِ الباطلةِ التي تَقَدَّم ذكرُ بعضِها فلا حاجةَ إلىٰ إعادتِه .

---

(١) رواه عبد الرزاق (٥/ ٢٦٠ رقم ٩٢٢٨) ، وأحمد (٥/ ٤٦٩ رقم ٣٥٣٢) ، والترمذي (٢/ ٢٠٢ رقم ٨٥٨) ، والطبراني في «الكبير» (١٠/ ٢٧٠ رقم ١٠٦٣١) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٩/ ٥٣٧ رقم ٩٣١٤) عن أبي الطفيل عن ابن عباس رضي الله عنه .
ورواه مسلم مختصرًا (٢/ ٩٢٥ رقم ١٢٦٩) .

(٢) في الأصل : «علىٰ كلِّ بلوغ ..» ، والجملة مستقيمة بدونها .

وأمَّا الزيارةُ الشَّرعيَّةُ : فإنها تَشتَمِلُ علىٰ الدُّعاءِ للميتِ ، والاستغفارِ لهُ ، والسَّلامِ عليه ، وعلىٰ تذكُّرِ الآخرةِ والاعتبارِ بالموتِ ، قال رسولُ الله ﷺ : «**زورُوا القبورَ فإنها تُذَكِّرُكم الآخرةَ**»[1] .

والمشروعُ عندَ زيارةِ القبورِ ما كان الرَّسولُ ﷺ يعلِّمُهُ أصحابَه وهو : «**سلامٌ عليكم أهلَ الدِّيارِ مِنَ المُؤمنينَ والمُسلمينَ ، وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بكم لاحقونَ ، ويَرحَمُ اللهُ المُستقدمين مِنَّا ومنكم والمُستأخِرينَ ، نسألُ اللهَ لنا ولكم العافيةَ ، اللهم لا تحرمْنَا أجرَهُم ولا تفتِنَّا بعدَهُم ، واغفرْ لنا ولهم**»[2] .

فزيارةُ القبرِ كالصَّلاةِ علىٰ الجَنازةِ والدُّعاءِ ، والاستغفارِ ، والاعتبارِ بالموتِ ، وتذَكُّرِ الآخرةِ ، سواءٌ ليس فيها استغاثةٌ بالميِّتِ ولو كان مِن كبارٍ[3] ، ولا سجودَ لنعشِه ، ولا تحسُّبَ

---

(١) رواه مسلم (٢/ ٦٧١ رقم ٩٧٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بنحوه . والذي ذكره المؤلف هو لفظ ابن ماجه (١/ ٥٠٠ رقم ١٥٦٩) .

(٢) رواه مسلم (٢/ ٦٦٩ رقم ٩٧٤) من حديث عائشة رضي الله عنها . والجزء الأخير : « اللهم لا تحرمنا ...» رواه أحمد (٤٠/ ٤٨٦ رقم ٢٤٤٢٥) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٦١ رقم ٨٨٦٣) ، وابن ماجه (١/ ٤٩٣ رقم ١٥٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٣) يعني : ولو كان من كبارِ الأولياء أو الصالحين .

به ، ولا استعانةَ ولا استعاذةَ ولا طلبَ الحوائجِ منه ؛ بل الأحياءُ المصلُّونَ يَشفعونَ للميتِ ويَستغفرونَ لهُ ويترحَّمونَ عليه ، فأينَ هذا مِن هذا ؟!

وإنَّما مسائلُ الصَّلاةِ علىٰ الجَنازةِ ضُبطَتْ بمقتضىٰ قواعدِ الفقهِ علىٰ مذاهبِ الأئمةِ الأربعةِ وغيرِهم ﷺ ، واشتُهِر أمرُها فلم تُغيَّر عوائدُها ، ولا نُقِضَتْ قواعدُها ، بخلافِ مسائلِ الزِّيارةِ ، فإنَّ النُّفوسَ الجاهلةَ شَرَعَتْ فيها ما لم يأذنْ اللهُ به ، و[لو] [1] توقَّفت في ذلك عند النُّصوصِ النبويَّةِ ، وآثارِ الصَّحابةِ والتَّابعين ، وأكابرِ أئمَّةِ الدِّينِ ، كما حصلَ الوقوفُ عند مسائلِ صلاةِ الجنازةِ لوُفِّقَتْ للصَّوابِ وسلمتْ مِن موادِّ الشِّركِ والغُلُّوِّ في هذه الأبوابِ .

وعلىٰ كُلِّ حالٍ : **فإنَّ تعظيمَ القبورِ مع الغلوِّ في ذلك ليس في الدِّين أصلًا ، ولهذا حصلَ في تحريرِ قبورِ الأنبياءِ والصَّالحينَ اختلافٌ كثيرٌ .**

وأمَّا قبورُ الأنبياءِ -عليهم الصَّلاةُ والسَّلامُ- فلم يَثْبُتْ منها إلَّا قبرُ نبيِّنا محمدٍ ، فإنَّ ذلك لا اختلافَ فيه بين المسلمين ، وبُقعةُ الخليلِ إبراهيمَ أيضًا ، فإنَّ ذلكَ ما كان

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني .

مِن أكبرِ هَمِّ الأئمَّةِ ولا مِنْ أجلِّ مقاصدِهِم ، وكيف يكونُ ذلك من أكبرِ همِّهِم وأجلِّ مقاصدِهِم ، وقد قال رسولُ اللهِ ﷺ : «**لا تتخذوا قبري عيدًا ، وصَلُّوا عليَّ حيثُ كُنتم ، فإنَّ صلاتَكم تبلُغُني** ....» الحديثَ .

وبعثَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ رضي الله عنه فأمرَهُ أن لا يدعَ تمثالًا إلَّا طمَسَهُ ولا قبرًا مُشْرِفًا إلَّا سَوَّاهُ [1] ، فأينَ هذا مِمَّا الناسُ عليه الآن ؟ لا حولَ ولا قُوَّةَ إلَّا باللهِ العليِّ العظيمِ ، إنهُ علىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، وهو حسبُنا ونِعمَ الوكيلُ .

وزيارةُ القبورِ المشروعةُ تُستحبُّ للرِّجالِ كما تقدَّمَ وتحرَّمُ للنِّساءِ ؛ لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ : «**لعَنَ اللهُ زوَّاراتِ القبورِ ، والمُتَّخذينَ عليها المساجدَ والسُّرُجَ**» [2] . فخصَّ

(١) تقدم تخريجهما ص (١٢٧، ١٢٨) .

(٢) رواه أحمد (٣/ ٤٧١ رقم ٢٠٣٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٩٨٤ ، ٣١١٨) ، وابن أبي شيبة (٥/ ١٨١ رقم ٧٦٣١ ، ١١٩٣٦) ، وأبو داود (٣/ ٣٦٢ رقم ٣٢٣٦) ، والترمذي (١/ ٣٥٢ رقم ٣٢٠) ، والنسائي (٤/ ٩٤ رقم ٢٠٤٣) ، و«الكبرىٰ» (٢/ ٤٦٩ رقم ٢١٨١) ، وابن ماجه (١/ ٥٠٢ رقم ١٥٧٥) ، وابن حبان (٧/ ٤٥٢ رقم ٣١٧٩ ، ٣١٨٠) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١١٥ رقم ١٢٧٢٥) ، والحاكم (١/ ٣٧٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، والحديث حسَّنه التِّرمذي ، وصحَّحهُ ابن حِبَّان ، والحاكم .

النساءَ باللَّعنةِ علىٰ زيارةِ القبورِ ، وأضافَ الرِّجالَ إليهِنَّ في اتخاذِ المساجدِ وفي الوَقودِ عليها ، لقوله : «**والمُتَّخذينَ**» ، وعمَّ مِن ذلك الرِّجالَ والنِّساءَ ولم يقلْ : «**والمُتَّخِذاتُ**» ، ويدخلُ في عمومِ السُّرُج كلُّ ضوءٍ مِن شمعٍ وغيرِه ينذرُه الجهَّالُ مِن ذلك وغيرِه للقبورِ ، [فإنه] (١) لا يجبُ الوفاءُ به بل يُمْنَعُ الذي نذرَ من الوفاءِ به ؛ لقوله عَلَيْهِ السَّلَامُ : «**مَنْ نَذَرَ أن يطيعَ اللهَ فليُطِعْهُ ، ومَن نذرَ أن يَعصي اللهَ فلا يَعْصِه**» (٢) ، وهذا بخلافِ ما ينعقدُ به النَّذرُ مِنَ القُرُبات المشروعةِ كالصَّومِ والصَّلاةِ والعِتْقِ والصَّدقةِ وغيرِ ذلك مِمَّا هو واجبٌ بمقتضىٰ الشَّريعةِ المُطهَّرةِ علىٰ أنَّ النَّذرَ جميعَهُ «**لا يأتي بخيرٍ**» كما وردَ ، و«**إنَّما يُستخرَجُ به مِنَ البخيلِ**» (٣) .

ووردَ أيضًا : النَّـذْرُ يُلقي (٤) ابن آدمَ إلىٰ القَدَرِ فيُعْطَىٰ علىٰ النَّذرِ ما لا يُعطَىٰ علىٰ غيرِه (٥) ، وكلُّ هذه الأمورِ المذمومةِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) رواه البخاري (٨/ ١٤٢ رقم ٦٦٩٦) عن أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٣) رواه البخاري (٨/ ١٤١ رقم ٦٦٩٣) ، ومسلم (٣/ ١٢٦١ رقم ١٦٣٩) عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٤) في الأصل مرسومة هكذا : «برأ» ، وما أثبتناه مِن المصادر .

(٥) لفظُ الحديثِ ، قال ﷺ : «لا يأتي ابنَ آدمَ النَّذْرُ بشيءٍ لم يكُنْ قُدِّرَ لهُ ، ولكنْ يُلْقيهِ النَّذْرُ إلىٰ القَدَرِ قد قُدِّرَ لهُ ، فَيَسْتَخْرِجُ اللهُ بهِ مِنَ البخيل ، فيُؤْتي عليه ما لَمْ يكُنْ يُؤْتي عليه مِنْ قَبلُ» . رواهُ البخاري (٨/ ١٤١ رقم ٦٦٩٤) ، ومسلم (٣/ ١٢٦٢ رقم ١٦٤٠) عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

تَقْوَىٰ موادُّها عند ضعفِ التَّوحيدِ والمعرفةِ في القلبِ ، وإلَّا فمتىٰ قَوِيَ نورُ الإيمانِ ، وتفرَّعَت شُعَبُ المعارفِ في القلبِ الصَّافي الزَّاهدِ في الحُظوظِ الفانيةِ والرَّاغبِ فيما عندَ اللهِ تعالىٰ ، واستقرَّت أركانُ التَّوحيدِ عندَه ، وعَلِمَ أنَّ اللهَ تعالىٰ أرحَمُ بهِ مِنْ نفسِه ؛ لأنهُ أرحمُ الرَّاحمينَ ، وأقربُ إليه مِن كُلِّ شيءٍ ، وأقدرُ علىٰ قضاءِ حاجتِه مِنْ كُلِّ أَحَدٍ ، وأَعلَمُ بضرورتِه وفاقتِه مِن نفسِه وسائرِ المخلوقينَ ، واستقَرَّ عنده أنه سُبحانهُ أكرَمُ الأكرمينَ ، وخيرُ الغافِرينَ ، وخيرُ الرَّاحِمينَ ، الرَّحمنُ الرَّحيمُ ، اللَّطيفُ الخبيرُ ، الجوادُ الحليمُ ، قيُّومُ الدُّنيا والآخرةِ ، وجَزَمَ بأنهُ تعالىٰ يَستجيبُ أدعيةَ عبادِه ، ويرحَمُ فقرَهُم واضطرارَهم ؛ لقولِه تعالىٰ : ﴿ أَمَّن يُجِيبُ ٱلْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَآءَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [النمل: ٦٢] ، ولقوله تعالىٰ : ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ، وقوله ﷻ : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۖ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴿١٨٦﴾ ﴾ [البقرة] ، وتيقَّن هذا كلَّه وأضعافَه مِن كَرَمِ سيِّدِه ، وجُودِ مالِكِه ، وإحسانِ مولاه ، فرَّ إليه عن الأرواحِ كلِّها ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِن كُلِّ شَىْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٤٩﴾ فَفِرُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۖ إِنِّى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الذاريات] ، فَفَرُّوا إليه ، فإذا فرَّ إليه واتَّكَلَ عليه ، واستَطرَحَ بكُلِّيَتِه بين يديه ، وجدَ عنده ما أخبرَ به الصادقُ المصدوقُ عنهﷺ حيثُ قالَ : «**يقول اللهُ تعالىٰ : أعدَدْتُ لعبادي الصَّالحينَ ما لا عينٌ**

رأتْ ، ولا أُذُنٌ سَمِعتْ ، ولا خَطَرَ علىٰ قلبِ بَشَرٍ » .

يقول أبو هريرةَ : اقرؤُوا إنْ شِئتُم : ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ ﴾ [السجدة : ١٧] [(١)] .

وإنَّما النُّفوسُ الضَّعيفةُ لجهلِها وظُلمِها تفرُّ مِن بينِ يدَيْ سيِّدها لا إليه ؛ فتتَعلَّقُ بالأسبابِ وتَتَشبَّثُ بالأمورِ الحسِّية والأحوالِ الحاضرةِ تعلقًا عظيمًا كما تقدَّم بيانُ ذلك ، وهذا كلُّه ميلٌ عن منهجِ العدلِ ، وسُننِ الصِّراطِ المستقيمِ ، والدِّينِ القويمِ ، فلهذا تخطَفُها الآفاقُ ، وتحلُّ بها العاهاتُ ، وتَكْثُر منها أنواعُ الانحرافاتِ ، فيكونُ حالُها عند ذلك كحالِ العبدِ الآبقِ الفارِّ مِن بابِ سيِّدِهِ ، فإنَّ الأعداءَ تخطفهُ مِن كُلِّ جانبٍ ولا يجدُ الرَّوْحَ والأُنسَ وسكونَ قلبِه وراحةَ سرِّه وطمأنينةَ نفسِه إلَّا إذا عادَ إلىٰ بابِ سيِّدِه واستظلَّ عليه بجَناحِ إحسانِه ورِفدِه ، وانتظمَ في سِلْك انتمائه إليه ، ويُخْلِصُ مِن طالبِه لهُ وعلقَتِه .

وأين حالُ العبْدِ الآبقِ مِن حالِ القلب الشَّاردِ عن الله تعالىٰ ، فإنه سبحانه يُدرِكُ كلَّ المطالبِ ، ولا يفوتُه قَطُّ هاربٌ ، ولا عِوضَ عنه ولا بدَّ منهُ ، ولا ملجأَ منهُ إلَّا إليه ، فلا يَصلُحُ التعلُّقُ إلَّا به

(١) رواه البخاري (٤/ ١١٨ رقم ٣٢٤٤) ، ومسلم (٤/ ٢١٧٤ رقم ٢٨٢٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

ولا اتكالٌ إلَّا عليه ، وقد دلَّنا سبحانه علىٰ نفسِه ، وعرَّفنا طرائقَ قصدِه ، وبيَّنَ لنا الوسائلَ والقواطعَ ، وأنزَلَ علينا كِتابًا نحفظُه بقلوبِنا ونتلوه بألسنتِنا ، يشتَمِلُ علىٰ جُملةِ مُهماتِنا وجميعِ مصالحِنا ، ما فرَّط فيه من شيءٍ يتعلَّقُ بدينِنا وشريعتِنا : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾ [فصلت : ٤٢] ، ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء] .

قالَ اللهُ تعالىٰ مُخبرًا عنهُ : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ [الإسراء] ، وبعثَ إلينا رسولًا مِنْ أنفُسِنا أمين [١] علينا ببَعثِه ، وأكملَ لنا الدِّينَ بواسطةِ رسالتِه ، فبشَّرَ وأنذَرَ ، ونصحَ الأمَّةَ فما قصَّرَ ، وجاهَدَ في اللهِ وعبَدَ اللهَ حتىٰ آتاهُ اليقينُ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ ﴾ [آل عمران] ، فليس بعد بيانِه بيانٌ ، ولا فوْق نصيحَتِه نصيحةٌ ، ولا وراءَهُ مُرتقًىٰ ولا مَطمحٌ ، ولا غايةٌ لأحدٍ مِنَ العالمينَ بوجهٍ مِنَ الوُجوهِ -صلىٰ الله عليه وعلىٰ آلِه وصحبِه وسلِّم وعلىٰ سائرِ الصالحين - ، فقد يسَّر اللهُ تعالىٰ التَّنبيهَ علىٰ أمورٍ مُهمَّةٍ مِن قواعدِ هذا التَّوحيدِ ، وله الحمدُ والمِنَّةُ والشُّكرُ علىٰ كلِّ نِعَمِه ،

---

(١) لعلها : «امتنَّ علينا ببعثته» .

﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأعراف:٤٣].

وأما التوسُّلُ بالصَّالحينَ في الدُّعاءِ ، مثلَ أن يقولَ الدَّاعي : اللهم بحُرمةِ فلانٍ ، أو بصِدْقِ فلانٍ ، أو بجاهِهِ ، افعَلْ معي كذا وكذا .

وما يروِيهِ الجُهَّال في ذلك عن رسولِ الله ﷺ مِن أنهُ قالَ : «**مَنْ كانتْ لهُ حاجةٌ فليُقْسِمْ عليه بجاهِي**» (١) .

فهذه مسألةٌ أُخرىٰ ، والأمرُ فيها أخفُّ مِمَّا تقَدَّم ذِكْرُهُ ، ولهذا تأَخَّر ذكرُها وبيانُ أمرِها ، ولا بدَّ مِنَ الكلامِ علىٰ ذلك -إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ- ، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ ، هو حسْبُنا ونعمَ الوكيلُ (٢) .

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- : «ومايذكره بعضُ العامَّةِ مِن قوله ﷺ : «إذا كانت لكم حاجةٌ فاسألوا اللهَ بجاهي» ، **حديثٌ باطِلٌ لم يَرْوِهِ أحدٌ مِن أهل العلم ، ولا هو في شيءٍ مِن كُتُبِ الحديث**» . «قاعدة جليلة» (٢٥٢، ٢٨٤) .
وفي الأصل : «بجاه» .

(٢) تقدَّمَ الكلامُ في مُقدِّمةِ الكتاب في بيانِ الفَرقِ بينَ الاستغاثةِ بغيرِ اللهِ وأنَّها شِركٌ أكبرُ ؛ لأنَّها صَرفُ عبادةٍ لغيرِ اللهِ ، وبينَ التَّوسُّل بجاهِ الأنبياء والصَّالحينَ ، وأنه بدعةٌ لم يدلَّ عليها الدَّليلُ مِن الكتاب أو مِنَ السُّنةِ .

فأقولُ أولًا : أما ما يُنسبُ إلىٰ الرَّسولِ ﷺ مِن أنهُ أَمرَ أُمَّته أنْ تُقْسِمَ علىٰ اللهِ بجاهِهِ فهذا كَذِبٌ موضوعٌ علىٰ رسولِ الله ﷺ لم يقُلْهُ ولا تلفَّظَ به باتفاقِ أهلِ العلمِ بالآثارِ النبويةِ ، وما قد ثَبَتَ عِلمُهُ عنهُ [(١)] في بابِ تحقيقِ عبوديَّتِه للهِ تعالىٰ ، وفقرِه إليه ، وذُلِّه بين يديه ، يخالفُ ذلك ويباينهُ .

فأينَ هذا القولُ مِن قولِ اللهِ تعالىٰ في كتابِه العزيزِ : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [الكهف : ١١٠] .

ومِن قولِه ﷺ : «**لا تُطْرُوني كَما أَطْرَتِ النَّصارَىٰ عِيسىٰ ابنَ مَرْيَمَ ، فإنَّما أَنا عبدٌ فَقُولوا : عبدُ اللهِ وَرَسُولُهُ**» .

وقولُه ﷺ : «**إنِّي واللهِ لا أُعْطِي أَحَدًا وَلا أَمْنَعُ أَحدًا ، وإنَّما أنَا قاسِمٌ أَضَعُ حيثُ أُمِرْتُ**» [(٢)] .

وقولُه ﷺ لبِنْتِه وعَمِّهِ وعمَّتِه : «**يا فاطِمَةُ بنتَ مُحَمَّدٍ ، لا أُغْني عَنْكِ مِنَ اللهِ شيئًا ، يا عبَّاسُ عَمَّ رَسُولِ اللهِ ، لا أُغْني عَنْكَ مِنَ اللهِ شيئًا ، يا صفيةُ عمَّةَ رسولِ الله ، لا أُغني عنكِ مِنَ اللهِ شيئًا**» [(٣)] .

ولمَّا ذكَرَ السِّيادةَ علىٰ بني آدمَ كلِّهم لأجلِ التَّشريعِ لأُمَّتِهِ

---

(١) في الأصل رُسمت هكذا : «ذم» ؟!

(٢) تقدم تخريجهما (١٣٦، ١٤٦) .

(٣) رواه البخاري (٤/ ٦ رقم ٢٧٥٣) ، ومسلم (١/ ١٩٢ رقم ٢٠٦) .

قال في آخرِ ذلك : «**أنا سيِّدُ ولدِ آدَمَ ولا فخرَ**» [1] ، **تواضعًا للهِ تعالىٰ وأدبًا بين يدَيْهِ ، هذا والسِّيادةُ تتعلَّقُ بالمخلوقينَ وهو سيِّدُهم حقيقةً وأكملُهم بلا شكٍّ ولا ريبٍ** ، وقد قال في سياقِ ذلك : «**ولا فخرَ**» تواضعًا لله تعالىٰ وأدبًا بين يَدَي اللهِ ، وتحقيقًا لمقامِ الفقرِ والعبوديةِ ، **فكيفَ يصحُّ الجزمُ بنسبةِ الكلامِ المتقدِّمِ ذِكْرُهُ إليهِ ، وبأنَّه يأمرُ أمَّتَهُ بأنْ تُقْسِمَ علىٰ اللهِ تعالىٰ بجاهِهِ عند حاجاتِها وفاقاتِها** ، وذلك متعلِّقٌ بالربِّ العظيمِ الكبيرِ المتعالي ، مَلِكِ الملوكِ والغنيِّ عن العالمينَ الذي قالَ وقولُه الحقُّ المُبينُ : ﴿ قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾ ﴾ [المائدة] .

وقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿١٥﴾ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ ﴿١٦﴾ وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى

---

(١) رواه أحمد (١٧/ ١٠ رقم ١٠٩٨٧) ، والترمذي (٥/ ٢١٣ رقم ٣١٤٨) ، وابن ماجه (٢/ ١٤٤٠ رقم ٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه . والحديث فيه ابن جدعان ، لكن الحديث له شواهد ، فهو حديث حسنٌ كما قال التِّرمذي . وقد صحَّحهُ الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ١٠٠ رقم ١٥٧١) وغيرها .
ورواه مسلم (٤/ ١٧٨٢ رقم ٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه دون قوله : «ولا فخر» .

ﭐللَّهِ بِعَزِيزٖ ﴿١٧﴾ ﴾ [فاطر] .

وقال تعالىٰ : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحۡمَٰنِ عَبۡدٗا ﴿٩٣﴾ لَّقَدۡ أَحۡصَىٰهُمۡ وَعَدَّهُمۡ عَدّٗا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا ﴿٩٥﴾ ﴾ [مريم] ، وغيرُ ذلك مِنَ الآياتِ العظيمةِ الباهرةِ الدَّالةِ علىٰ الخصائصِ الإلهيةِ ، وثُبوتِ الكمالِ لمطْلَقِ الوحدانيةِ ، **وإنَّما هذا وأمثالُه مِمَّا تقدَّم ذِكْرُهُ والتَّنبيهُ عليه سببُه : جهلُ كثيرٍ مِنَ النُّفوسِ بقدْرِ الرُّبوبيةِ ، وعَظَمَةِ الإلهيةِ ، وكمالِ الفَرْدانية ، وجلالِ الوحدانيةِ .**

وأمَّا نبيُّنا محمدٌ ﷺ فإنه فاقَ جميعَ الخلقِ في تحقيقِ العبوديَّةِ ، وتقريرِ أمرِ التَّوحيدِ ، **فبالغَ في ذلك أشدَّ المُبالغةِ ، وأتْقَنَه أكملَ الإتقانِ ، ونهىٰ عن الحَلِف بغيرِ اللهِ تعالىٰ ،** فقال : «**مَنْ حَلَفَ بغَيْرِ اللهِ فَقَدْ أَشْرَكَ**» (١) .

---

(١) رواه أحمد (١٠/ ٢٤٩ رقم ٦٠٧٢) ، وعبد الرزاق (٨/ ٤٦٨ رقم ١٥٩٢٦) ، والطيالسي (٣/ ٤١٢ رقم ٢٠٠٨) ، وأبو داود (٣/ ٣٧١ رقم ٣٢٥١) ، والترمذي (٣/ ١٩٥ رقم ١٥٣٥) ، وأبو عوانة (٤/ ٤٤-٤٥ رقم ٥٩٧١ ، ٥٩٧٢) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢/ ٢٩٦ رقم ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠) ، وابن حبان (١٠/ ١٩٩ رقم ٤٣٥٨) ، والحاكم (١/ ١٨ ، ٥٢) ، (٤/ ٢٩٧) عن ابن عمر رضي الله عنه . وقد حسَّنه الترمذي ، وصحَّحه ابن حبان ، والحاكم ، ووافقه الذهبي ، والألباني في «الصحيحة» (٢٠٤٢) .

ونَهَىٰ عن سجودِ العبدِ لغيرِ ربِّه ﷻ ، فقال : «**إِنَّهُ لا يَصْلُحُ السُّجُودُ إِلَّا للهِ**»[1] .

ونهىٰ عن أشياءَ كثيرةٍ في مثلِ هذا البابِ مِمَّا تقدَّم بيانُ بعضِه ، فحَسَمَ ﷺ موادَّ الشِّركِ ، وسدَّ ذرائعَهُ ، حتىٰ نهىٰ عن الصَّلاةِ عندَ طُلوعِ الشَّمسِ وعندَ غروبِها لكوْنِ الكفارِ يَسجُدونَ لها في هذينِ الوقتيْنِ ، ومعلومٌ أنَّ المؤمنينَ إنَّما يسجُدونَ للهِ تعالىٰ في ذلكَ الوقتِ ، والصَّلاةُ أفضلُ عباداتِ البدنِ ، ومع هذا فقد استمرَّ هذا النهيُ إلىٰ آخرِ الزَّمانِ ؛ سدًّا لذرائعِ الشِّركِ ، وقطعًا للنُّفوسِ عن التَّشَبُّه بغيرِنا ، وغيٍّ في العباداتِ ، والانخراطِ في سِلْكِ الأمورِ العادياتِ ، وكلُّ ذلك جاءَ منبِّهًا علىٰ ما في أسرارِ التَّشريعِ مِنَ الحِكَمِ الخفِيَّاتِ ، فسُبحانَ العليمِ الحكيمِ اللَّطيفِ الخبيرِ .

ومِن أَعجَبِ الأمورِ في هذا البابِ الذي هو أصلُ الدِّينِ ورأسُه ، وعليه يُبنَىٰ أساسُه : أنَّ النفوسَ الجاهلةَ تُخالِفُ رسولَ الله ﷺ فيما أَمَرَ به في ذلكَ مِنَ الأوامرِ الصَّحيحةِ ، فتُعرِضُ عن الحقِّ المشروعِ الحَسنِ النَّافعِ ظُلمًا وجهلًا ،

(١) تقدم تخريجه .

وتُظْهِرُ التَّقربَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ والتَّعبُّدَ بما لم يَشْرَعْهُ الرُّسولُ غلوًّا وإسرافًا ، وتَلزَمُ العوائدَ الرَّدِيئةَ ، ولا تحبُّ تركَها ؛ عُتوًّا وانحرافًا ، وذلك مِنَ الضَّلالِ الكبيرِ ، والخسرانِ المُبينِ ، أعاذَنا اللهُ منهُ برحمتِه .

ولأجلِ ذلكَ وأمثالِه مِنْ أذاءِ [1] النُّفوسِ وموادِّ شرِّها وضلالِها قرَّرَ رسولُ الله عليه السلام قواعدَ التَّوحيدِ أكملَ التَّقريرِ ، وجمعَ القلوبَ علىٰ اللهِ تعالىٰ ، ودلَّهَا عليه ، وساقَها إلىٰ بين يَدَيه ، وعرفَّها أنه لا يَضرُّ ولا يَنفعُ ، ولا يُعطي ولا يَمنعُ ، ولا يَخفضُ ولا يَرفعُ إلَّا اللهُ تعالىٰ الواحدُ الأحدُ الفردُ الصَّمَدُ الغنيُّ عن العالمينَ ؛ لتَتَعلَّقَ القلوبُ به وحدَهُ وتأنَسَ به وتعظِّمَهُ وتوحِّدَهُ وتمجِّدَهُ وتصِلُ إليه وتَجِدُ مطالبَها لديه ، وتحمدُه وتكبِّرُه وتستطرحُ بين يَدَيه فقيرةً إليه ، متوكلةً عليه ، سائلةً منه بقالِهَا وحالِها ، لا يقدرُ عليه إلَّا هو ، ولا يملكُه أحدٌ سِوَاهُ .

ونفَىٰ رسولُ اللهِ عليه السلام ذلك عن نفسِه في مواضعَ كثيرةٍ مِنَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ ، فقد أَمَرَهُ اللهُ تعالىٰ بذلك في القرآنِ العزيزِ ، في مِثل قولِه جل جلاله : ﴿ **قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِى نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا**

---

(١) كذا في الأصل ، ولعلها محرفة من : «أدواء» .

شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ [الأعراف] ، وقولِه تعالىٰ : ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [الأنعام: ٥٠] .

ونفىٰ اللهُ تعالىٰ عن رسولِه محمدٍ عليه السلام وعن سائرِ المخلوقينَ ما هو مِنْ خصائصِ الرُّبوبيةِ ، فقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّكَ لَا تَهۡدِي مَنۡ أَحۡبَبۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۚ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ﴿٥٦﴾ ﴾ [القصص] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١٣٥] .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَا ٱلنَّصۡرُ إِلَّا مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦] .

وقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ ﴾ [النحل: ٥٣] .

ونبينُا عليه السلام لم يَثْبُتْ عنه قطُّ أنه قال في دعائِه : اللهم ، بجاه إبراهيمَ وإسماعيلَ ونوحٍ وآدمَ ، وهم آباؤُه الأكرمون .

ولا أنه قال : بحق موسىٰ وعيسىٰ وجبريلَ وميكائيلَ وغيرِهِم من إخوانِه المكرَّمِين –صلواتُ اللهِ عليهم أجمعين– .

ولا كان يسألُ اللهَ إلَّا باللهِ في جميعِ ما ثبتَ عنه ، فلو كان

سؤالُ اللهِ بغيرِ اللهِ تعالىٰ خيرًا لسبقَ الرَّسولُ إليه ، ودلَّ أُمَّتَه عليه ؛ لكمالِ نُصْحِه لها ، وشفقتِه عليها ، أو كان علَّمَهُم ذلك كما علَّمَهُم الصَّلاةَ عليه ، **ولكانت نصوصُ الصحابةِ وغيرِهم مِن سائر الأئمَّةِ برزتْ بذلك كما برزتْ بغيرِه مِن مسائلِ العلمِ والدِّينِ ، ولو نَطقوا بذلك أو فَعلوُه أو كان مُتعارَفًا بينهم موجودًا في عصرِهِم لاشْتُهِر ؛ لأجلِ توافُرِ الدَّواعي علىٰ نقل مثلِ ذلك واشتهارِه ، وعلىٰ اعتمادِه ورغبتِهِم فيه ، واشْتِهَارِه بينهم وميلِهِم إليه .**

وأمَّا مسائلُ التَّوحيدِ وجمعِ القلوبِ في جميعِ أحوالِها علىٰ عبادةِ اللهِ تعالىٰ وحدَهُ والاتِّكالِ عليه وحدَه والاستنادِ في صِدْقِ الرَّغبةِ إليه وحدَه ، والخشيةِ منه وحدَهُ ، وأمثالِ ذلك فإنها لا تُحصَىٰ كثرةً في الكتابِ والسُّنةِ وأقوالِ الأئمَّةِ ، بل التوحيدُ : لُبُّ الدِّينِ ، وخلاصةُ التَّشريعِ ، وغايةُ التَّحقيقِ ، وقطبُ الأمرِ كلِّه .

والدُّعاءُ عبادةٌ مشروعةٌ ، بل هو مُخُّ العبادةِ كما وردَ ، وقد قال ﷺ : «**كُلُّ عملٍ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**» [1] ، **فلا يجوزُ**

(١) تقدم تخريجه ، وقد رواه مسلم (٣/ ١٣٤٣ رقم ١٧١٨/ ١٨) .

لنا أن نَشْرعَ مِنَ الدِّينِ ما لم يأذنْ به اللهُ ، ولا نتقدَّمَ بين يَدَي اللهِ ورسولِه بطريقِ التَّشَّهي والاختيارِ ، والمقاييسِ الباطلةِ ، والعوائدِ الفاسدةِ ، والاقتداءِ بالجُّهالِ والمقصِّرينَ الظَّالمينَ ، فإنَّ هذا لا يجوزُ بإجماعِ المسلمينَ ؛ بل قد جرَّدَ رسولُ الله عليه السلام التوحيدَ ، وحقَّق التَّفريدَ ، وأثبتَ لنفسِهِ حقائقَ العبوديةِ ، وجمعَ القلوبَ علىٰ اللهِ وحدَه ، ودعاها إليه ، ومهَّد لها طرائقَ الوصولِ والنفوذِ إليه ، وأكملَ ذلك وأتقنَهُ غايةَ الإتقانِ ، وكان إذا استعاذَ يستعيذ بالله تعالىٰ كما ثَبَتَ عنه أنَّه كان يقولُ : «**اللَّهُمَّ إنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ علىٰ نَفْسِكَ**» (١) .

وكان يتوسَّلُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ بأسمائِه وصِفَاتِه وأفعالِه المقدَّسةِ مثلَ قولِه : «**اللهم ، بجَدِّك الأعلىٰ ، وكلماتِك التَّامَّاتِ ، ونورِ وجهِك ، وعظمةِ قُدْسِكَ**» (٢) ، وغيرِ ذلك مِمَّا ثَبَتَ عنه عليه السلام ، فكيف يُمكنُ العُدولُ عن حُسنِ الاقتداءِ به ، وهو صاحبُ التَّشريعِ ، والرَّسولُ المُبينُ ، والنَّاصِحُ المُشفِقُ ،

---

(١) رواه مسلم (١/ ٣٥٢ رقم ٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها .

(٢) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٩/ ٧٩) ، والبيهقي في «بيان خطأ من أخطأ علىٰ الشافعي» (٣٠٢) . وحكم عليه بالوضع البيهقي والسيوطي في «الجامع الكبير» (٢١/ ٢٠٥) .

أعلمُ الخلْقِ ، وأرحمُ الخلْقِ ، وأنصحُهُم ، وأكملُ الخَلْقِ وسيِّدُهُم ، وأتمُّهُم معرفةً ، وأعظمُهم تسنُّمًا لذُروةِ الكمالِ في كُلِّ مقامٍ ؛ لأنَّه صاحبُ الوسيلةِ وقد قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ [الأحزاب] .

فصلَّىٰ اللهُ عليه وعلىٰ جميعِ الصَّالحينَ صلاةً تُوَصِّلُنا إليه ، وتُلْحِقُنا به ، وتُقَدِّمُنا عليه ، وتُقَرِّبُنا منه ، ولا تَقْطَعُنا عنه ، بَمنِّه وكرمِهِ إنه علىٰ كُلِّ شيءٍ قديرٍ .

وقد نصَّ شيخُ الإسلامِ عزُّ الدين أبو محمدٍ بنُ عبدِ السلامِ في فتاواه -قدَّس الله روحَه- (١) علىٰ أنه لا يجوزُ التوسُّلُ في الدُّعاءِ بأحدٍ مِنَ الخَلْقِ إلَّا برسولِ اللهِ ﷺ ، وقال : «**إنْ صَحَّ حديثُ الأعمىٰ**» (٢) .

---

(١) هو عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي المعروف بـ«سلطان العلماء» ، (ت: ٦٦٠هـ) . له ترجمة في : «طبقات الشافعية» للسبكي (٨/ ٢٠٩) ، وابن كثير (٢/ ٧٩٩) .

(٢) انظر : «فتاويه» (١٢٦-١٢٧) ، وقد نقله عنه ابن تيمية في «قاعدة جليلة» (٢٨٥) . وانظر في احتجاجهم بحديث الأعمىٰ والجواب عنه ما كتبناه في المقدمة (٤٧-٥٥) .

فعلَّقَهُ بهذا الشَّرطِ فيما يتعلَّقُ برسولِ اللهِ ﷺ خاصةً ، ونفَىٰ ذلك فيما يتعلَّقُ بجميعِ المخلوقين تحقيقًا بصريحِ التَّوحيدِ واتِّباعًا بحُسنِ التَّشريعِ ، **ففتَحَ الشيخُ عزُّ الدِّينِ المذكورُ -رحمةُ الله عليه- بهذا الكلامِ للنُّفوسِ الضَّعيفةِ بابًا عظيمًا في هذه المسألةِ المُهمَّةِ** ؛ لأنه عُلِمَ ما في نفوس أكثرِ أهلِ هذه الأزمنةِ مِنَ الغُلُوِّ والإسرافِ ومجاوَزةِ الأمورِ المشروعةِ في هذا الباب الذي قد عزَّ استدراكُ الحقِّ فيه ؛ لأجلِ غلبةِ الجهلِ والجُّهال ، فأقدَمَ علىٰ ذلك إقدامَ مسألةِ مَن تحزَّمَ في موضعِ الحزمِ حازمًا علىٰ القواعدِ الشَّرعيَّةِ الثَّابتةِ ، وتوقَّفَ في حديثِ الأعمىٰ ؛ لأجلِ وُرُودِهِ فجعَلَ الجَوَازَ مَشروطًا بصحَّتِه .

وأمَّا شيخُ الإسلام وناصرُ السُّنةِ تقيُّ الدينِ أبو العباسِ أحمدُ ابن تيميةَ -أعلَىٰ اللهُ قَدْرَهُ في الدُّنيا والآخرةِ - فإنهُ تكلَّمَ علىٰ حديثِ الأعمىٰ وغيرِه من المسائلِ المُتعلِّقةِ بهذا البابِ في كتابه الذي ألَّفَهُ بالدِّيارِ المصريَّةِ في شهور اثنتي عشْرةَ وسبعمِئة ، ردًّا علىٰ واحدٍ مِن طلابِ العلمِ بها يُدعىٰ البكريُّ [1] **، كان عارضَه في شيءٍ مِن بعض هذه المسائلِ**

(١) هو الكتابُ الجليلُ : «الاستغاثة والرد علىٰ البكري» ، طبع عدَّة طبعاتٍ أجودها بتحقيق د. عبد الله السهلي ، وتلخصيه لابن كثير طبع بتحقيق أبي عبد الرحمن محمد بن علي عجال .

غلُوًّا وإسرافًا وجهلًا وتقصيرًا ، بحيثُ إنَّ مُعارضَتَه جاءت مُخالِفةً لإجماعِ المسلمينَ ، ولا وافَقَهُ عليها في زمنِه أحدٌ لهُ لسانُ صِدْقٍ مِن أئمَّةِ الدِّينِ [١] ؛ بل شمسُ الدينِ الجزَري -مدرسُ المدرسةِ المعزِّيةِ بمدينةِ مصرَ إذ ذاك- [٢] أحدُ مشايخِ البكريِّ المذكورِ تصدَّىٰ لبيانِ خطئِه فيما أَلَّفَهُ مِن ذلك ، وأخذَ يَنوح

---

(١) قال الحافظُ ابنُ كثير في أحداث سنة (٧١٤هـ) : «وفي المحرَّم اسْتَحْضَرَ السُّلطانُ إلىٰ بينِ يديْهِ الفقيهَ نورَ الدِّينِ عليًّا البكريَّ ، وهَمَّ بقتلِهِ ، فشفَعَ فيه الأُمراءُ ، فنَفاهُ ومنعَهُ مِنَ الكلامِ في الفتوىٰ والعلمِ ، وكان قد هرَبَ لمَّا طُلِبَ مِن جهةِ الشيخ تقيِّ الدِّينِ ابنِ تيميَّةَ ، فهرَبَ واختفىٰ ، وَشَفَعَ فيه أيضًا ، ثم لمَّا ظفرَ بهِ السُّلطانُ الآن وأرادَ قتلَهُ شَفَعَ فيه الأمراءُ ، فنفاهُ ومنعهُ مِنَ الكلامِ والفتوىٰ ؛ وذلك لاجترائهِ وتسرُّعِه علىٰ التَّكفيرِ والقتلِ ، والجهلُ الحاملُ لهُ علىٰ هذا وغيرِه» . «البداية والنهاية» (١٨/ ١٣٦) .
وقال الحافظ ابن رجب : «واتَّفقَ بعدَ مُدَّةٍ : أنَّ البكريَّ هَمَّ السُّلطانُ بقتلِه ، ثمَّ رَسمَ بقطع لسانِه ؛ لكثرةِ فُضولِه وجراءَتِه ، ثمَّ شفعَ فيه ، فنُفِي إلىٰ الصَّعيدِ ، ومُنِعَ مِن الفتوىٰ بالكلام في العِلم» . «الذيل علىٰ طبقات الحنابلة» (٤/ ٥١٧) .

(٢) هو محمد بن إبراهيم الجزري (ت: ٧٣٩هـ) . طبع له : «تاريخ حوادث الزمان» . انظر : «شذرات الذهب» (٨/ ٢١٨) .
ولم أقف علىٰ ما ذكره المصنف ، وإنما ذكر ترجمة ابن تيمية وشيئًا مِمَّا حصلَ له ولطلابه من البلاء ، انظره في «الجامع لسيرة ابن تيمية» (٢٣٥) ، وذكر نحو كلام المؤلف ابن كثير في «تلخيص كتاب الاستغاثة» (١/ ٥٠) .

علىٰ مصرَ إذْ كان فيها أحدٌ يفرحُ بمثلِ هذا الكلامِ الفاسدِ ، ويَظهرُ به فلا يُزجَرُ ولا يُردَعُ ، ووقفتُ علىٰ ذلك في التاريخِ المتقدمِ وأنا بها مقيمٌ وتحقَّقْتُ المقاصدَ في ذلك خبرًا وخُبرًا ، والسعيدُ مَن وَقَفَ في أحوالِه كلِّها لاعتمادِ ما تقدَّم ذِكْرُهُ مِن تحريرِ الصَّوابِ والإخلاصِ ، ويخْلُصُ مِن آفاتِ نفسِهِ وقتَ الإمْكانِ قبلَ أنْ يُنادي وَلَاتَ حينَ مَناصٍ ، ﴿ ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٢١﴾ ﴾ [الحديد] .

فبيَّن الشيخُ تقيُّ الدينِ -أيَّدَه اللهُ تعالىٰ- بهذا المُصنَّفِ المذكورِ عَوارَ ما أخطأ فيه المذكورُ ، كاشفًا لسرِّه ، هاتكًا لسِتْرِه ، مُحقِّقًا للتوحيدِ العمليِّ بمقتضىٰ التَّشريعِ المحمديِّ لا بمقتضىٰ التَّشَهِّي الاختياريِّ والأمرِ العاديِّ ، وهو كتابٌ جليلُ النفعِ ، عظيمُ القدرِ ، فذَكَرَ حديثَ الأعمىٰ في أثنائِه ، وبيَّن مقتدِيًا بالأئمةِ [1] الهُداةِ في كشفِ أسرارِ المُبطِلين ، مُحاميًا بالقالِ والحالِ والفِعالِ عن شريعةِ سيِّدِ المُرسَلينَ اختصاصَه بحياةِ رسولِ اللهِ ﷺ بكلامٍ لم يحضُرْني حين إملاءِ هذهِ القاعدةِ نقلُهُ ، وأشارَ إلىٰ أنَّ النبيَّ ﷺ كان قد أمَرَهُ بذلك مُساعِدًا له عليه ففعلَهُ في حياتِهِ أو بمرادٍ منه وسماعٍ لقولِه ، فكان هذا التوسُّلُ مِنَ الأعمىٰ في مثلِ هذا الحالِ شبيهًا بما

---

(١) في الأصل : «لأئمة» ، ولعل ما أثبتناه أنسب .

فعلَه عمرُ بنُ الخطَّابِ في أمرِ العباسِ ﷺ وقتَ الاستسقاءِ فإنه قال : «**اللهم ، إنَّا كنَّا إذا أجدبْنا نتَوَسَّلُ إليكَ بنبيِّنا فتسْقِينا ، وإنَّا نتوسَّلُ إليكَ بعمِّ نبيِّنا فاسْقِنا ، يا عباسُ ارفعْ يديكَ**» . فدَعَا ودَعَا الناسُ فاستجابَ اللهُ دعاءَهم [1] ، وكان للعباس شَرِكةٌ [2] ومساعدةٌ تعبَّدَ بها وجُوزِيَ عليها مِن اللهِ تعالىٰ ، وكذلك كان لرسولِ اللهِ ﷺ في حديثِ الأعمىٰ ، فإنَّ سياقَ الحديثِ يدلُّ علىٰ ذلك [3] .

والخليفةُ الراشدُ عمرُ ﷺ عدَلَ عن التوسلِ برسولِ اللهِ ﷺ بعد وفاتِه إلىٰ التوسل بالعباس ﷺ كما تقدَّم بيانُ معنىٰ التَّوسُّلِ في ذلكَ في أَثناءِ هذه القاعدةِ ، **وبَيَّنَ بقولِه وفعلِه الفرقَ بين حالِ الحياةِ وحالِ الوفاةِ ، ولولا هذا الفرقُ الشرعيُّ لَمَا كانوا عدَلُوا بقبر رسولِ اللهِ ﷺ شيئًا ولم يفعلُوا ذلك أبدًا في صورةٍ مِنَ الصُّورِ قطُّ مع تعدُّدِ الحاجاتِ والفاقاتِ وقتَ وفاةِ رسولِ اللهِ ﷺ** ، وارتدادِ الجَمِّ الغفيرِ مِنَ العربِ بعدَ وفاتِه ، والابتلاءِ بقتالِهم وقتالِ مانعِ الزكاةِ أيضًا ، ومكابَدةِ المشقَّةِ العُظمىٰ في فتحِ البلادِ وما بُلُوا به مِن كثرةِ الأعداءِ غربًا وشرقًا كما تقدَّم بيانُ ذلك ، وبسْطُ القولِ به ، وهم خيرُ

---

(١) تقدم تخريجه ص (١٦١) .
(٢) هكذا رُسمت في الأصل ، فمعناها : مشارَكَةٌ .
(٣) انظر : «الاستغاثة» (٢٥٧-٢٦٢) ، وتلخيصها (١/ ٢٦٤-٢٧٠) .

الأمَّةِ وأفضلُ قرونِها وأعلمُهم بالتَّشريع وأصنافِ الفضائلِ ، وأخصُّهُم بكُلِّ فَضْلٍ وأسبقُهُم في كلِّ خيرٍ ، فظهرَ الفرقُ ظهورًا بيِّنًا ولله الحمدُ ؛ لأنَّ أميرَ المؤمنينَ عمرَ بنَ الخطَّابِ رضي الله عنه فعلَ ذلك بينَ السَّابقينَ الأوَّلينَ والمُهاجرينَ والأنصارِ في ذلك المشهدِ العظيمِ ، ووافقَهُ علىٰ مثل ذلك معاويةُ فاستسقىٰ بيزيدَ بنِ الأسودِ الجَرْشِيِّ رضي الله عنه [1] ؛ لفَضْلِه وخيرِه لا لنَسَبِهِ وقرابتِه ، وصارَ ذلك سُنَّةً راتبةً مشهورةً بين أئمَّةِ الدِّينِ وشيوخِ المسلمين رضي الله عنهم ، **وكما فرَّق عمرُ بين حالِ الحياةِ وحالِ الوفاةِ وبيَّن ذلك بقولِه وفعلِه ، فكذلك واقعةُ الأعمىٰ سواءً بسواءٍ .**

وكلُّ مَن حقَّقَ مسائلَ هذا البابِ ، وتيقَّنَ النصوصَ الواردةَ فيه ، وآثارَ الأئمَّةِ الهُداةِ في ذلك ، وعظمةَ اجتهادِهِم وحرصِهِم عليه ، شاهدَ ما عليه أكثرُ النفوسِ في هذه الأزمنةِ من الغُلُوِّ والإسرافِ ومجاوَزَةِ الأمورِ الشَّرعيةِ والتَّصميمِ علىٰ

(١) رواه أبو زرعة الرازي في «تاريخه» (١/ ٦٠٢ رقم ١٧٠٣) والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٣٨٠) ، واللالكائي (٩/ ٢١٥ رقم ١٥١) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٥/ ١١٢) .

لُزومِ ذلك بالقالِ والحالِ والفِعالِ ، ومعارضةِ القائمين بالحقِّ أيضًا وصدِّهِم لهم علىٰ بيانِ أمرِ الدينِ وحسنِ اتباعِ السلفِ الصَّالحين ، وعلمَ حينئذٍ الحقَّ مِنَ الباطلِ والخالِيَ مِنَ العاطلِ ، **وتيقَّنَ أنَّ الهدايةَ والزَّكاءَ ليست بالدِّرايةِ والذَّكاءِ ، وإنَّما ذلك فضلُ اللهِ يؤتيه مَن يشاءُ ، واللهُ ذو الفضلِ العظيمِ .**

فالأئمَّةُ رضي الله عنهم تَصَدَّوْا لمثلِ هذا الاتِّفاقِ [١] فيما تقدَّمَ مِنَ المسائلِ كلِّها ؛ حثًّا منهم علىٰ التوحيدِ ، ورغبةً فيه ، وحمايةً له ، وسدًّا لباب الشِّركِ وحسمًا لموادِّهِ ؛ خوفًا منه وإشفاقًا لقوله عليه السلام : «**الشِّرْكُ في أُمَّتي أَخْفَىٰ مِنْ دَبيبِ النَّمْلِ**» [٢] .

وأمَّا مَن نظَرَ إلىٰ تحقيقِ هذا المقامِ مِن مكانٍ بعيدٍ ، ورسخَ في قلبِه شيءٌ مِنَ الغُلُوِّ الباطلِ ، فإنه يشتغلُ ويتحيَّرُ عن تقريرِ التوحيدِ وتكميلِ أسبابِه جهلًا منه وتقصيرًا وذلك لا يجوزُ ، **فإنَّ التكلُّمَ بالجهلِ كالسُّكوتِ مع العلمِ** ، والمرادُ : اتباعُ التشريعِ المحمديِّ لا العوائدِ الباطلةِ ، والآراءِ الفاسدةِ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ**

---

(١) لعله يريد : أن الأئمة تصدوا لاتفاق أهل الباطل علىٰ جواز باطلهم من حكاية الإجماع والاتفاق في مسألة الاستغاثة والتوسل .

(٢) تقدم تخريجه ص (١٢٠) .

مَا يَشۡتَرُونَ ﴿١٨٧﴾ ﴾ [آل عمران] ، وقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ [البقرة] ، وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡعَذَابَ بِٱلۡمَغۡفِرَةِۚ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴿١٧٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ نَزَّلَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّۗ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِي ٱلۡكِتَٰبِ لَفِي شِقَاقِۢ بَعِيدٖ ﴿١٧٦﴾ ﴾ [البقرة] .

وقال رسولُ الله ﷺ : «**مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ أَلْجَمَهُ اللهُ يومَ القيامَةِ بِلِجامٍ مِنْ نارٍ**»(١) .

فنقولُ في جميعِ ما شُرعَ لنا : ﴿ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ ﴾ [البقرة] .

ولا نَبتَدِعُ في دينِ اللهِ ما لم يأذنْ به اللهُ فنقعُ في الضَّلالِ الكبيرِ والخُسرانِ المُبينِ –أعاذنا اللهُ مِن ذلك برحمتِه– ، فإنَّ

---

(١) رواه أحمد (١٣/ ١٨ رقم ٧٥٧١) ، وأبو داود (رقم ٣٦٥٩) ، والترمذي (٤/ ٣٨٧ رقم ٢٦٤٩) ، وابن ماجه (١/ ٩٨ رقم ٢٦٦) ، والبزار (١٦/ ١٨١ رقم ٩٢٩٧) ، والحاكم (١/ ١٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح ، صححه الألباني وغيره .

المُشرِكَ لِشُؤْمِ شِرْكِه وكثرةِ تقصيرِه يجدُ ما يطلبُه مِن ثمرةِ أعمالِه : ﴿ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابٍۭ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا وَوَجَدَ ٱللَّهَ عِندَهُۥ فَوَفَّىٰهُ حِسَابَهُۥ ۗ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٣٩﴾ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ لُّجِّىٍّ يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِۦ سَحَابٌ ۚ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾ ﴾ [النور] .

وأمَّا المُوحِّدُ القائمُ بشروطِ العُبوديةِ فإنَّ الظَّاهِرَ في المُحاسبةِ والتقريرِ [أنه] [(١)] يَبْقىٰ مُوافِقًا لمراقبةِ الخواطرِ الباطنةِ المزمومةِ بزمامِ العلمِ الشَّرعيِّ والمسلَكِ المُحمَّديِّ فيبْقىٰ لقلبه مِن فضلِ اللهِ الكريمِ : ﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ ﴾ ، فإنَّ اللهَ تعالىٰ ضربَ لقلبِ عبدِهِ المؤمنِ مثلًا ، فقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ ﴾ [النور] ، وهذه الآيةُ الكريمةُ ذكرَ فيها المُفسِّرونَ أقوالًا أحسنُها وأقواها : أنَّ المرادَ بذلك قلبُ المؤمن [(٢)] ،

---

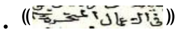
(١) في الأصل : «التحرير» ، وما بين المعقوفتين مني .

(٢) انظر : «تفسير الطبري» (١٧/ ٢٩٧) .

ورسولُ الله ﷺ سيِّدُ المؤمنين وأكملُهم ، وبعد هذه الآيةِ الكريمةِ ضربَ الله –تعالىٰ– للكفارِ مَثَلَيْنِ : أحدُهما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً ﴾ [النور : ٣٩] الآيةَ ، والآخرَ في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ كَظُلُمَٰتٖ فِي بَحۡرٖ لُّجِّيّٖ ﴾ الآية ، وليس المرادُ هنا بسطَ الكلامِ علىٰ معاني هذه الآياتِ العزيزةِ ، وإنَّما المرادُ حصولُ التَّنبيهِ مع الإيجازِ والاقتصارِ ، واللهُ المسؤولُ أن يرزقَنا حقائقَ التَّقوىٰ ويوفِّقَنا لِمَا يُحِبُّ ويَرضىٰ ، إنَّه بالإجابة جديرٌ ، وعلىٰ كلِّ شيءٍ قديرٌ ، وهو حسبُنا ونعم الوكيلُ ، ولا حولَ ولا قوةَ إلَّا باللهِ العليِّ العزيزِ الحكيمِ .

وأمَّا ما يجِدُهُ أربابُ الشِّرك الجَلِّي والشِّرك الخَفِيِّ أيضًا مِنْ تأثيراتِ التوجُّهاتِ الباطلةِ والأحوالِ الفاسدةِ كأربابِ الرِّياضاتِ المُتنوِّعةِ مِن أهلِ الوَحدةِ المُطلَقةِ القائلينَ بالحُلولِ والاتِّحادِ ، وحُدوثِ أسماءِ اللهِ تعالىٰ وصفاتِه ، والجمع بين النَّقيضين ، ومِنَ الرُّهبان أربابِ الرِّياضاتِ البليغةِ مِنَ العُزلةِ والجوعِ والسَّهر وغيرِ ذلك ، ومِنَ التمرُّنِ في الأعمالِ المُتَّخَذَةِ [1] أيضًا ، ومِن عُبَّاد النارِ والمشركين كالتُّركِ وأهلِ الهندِ والصِّينِ أربابِ الرِّياضاتِ والأوهامِ أيضًا ، ومِنَ الصَّابِئةِ عُبَّادِ الكواكبِ أيضًا أربابِ التَّسْويلاتِ الشَّيطانيةِ التي قد

---

(١) في الأصل رسمت هكذا (٣٢/ ب) : «» .

تحصلُ لبعضِهم بعد بذلِ جُهدِه في مُخاطبةِ النُّجومِ وتسبيحِها والثَّناءِ عليها ، ويقولون : نستنزلُ روحانيةَ الكوكبِ الفُلاني ، فليس له ما يوافقُ مِزاج ذلك الكوكبِ ويتأهبُ ويتعبُ حتىٰ يصلَ الحالُ ببعضِهم إذا كان قصدُه مِن بينِ الكواكبِ الزُّهرةَ أن يَلبسَ بعضَ حُلِيِّ النساءِ وفاخرَ [1] ثيابِهن ، ويسهرُ الليلَ مع الرياضةِ البليغةِ مخاطبًا بهذا التَّسبيح والتَّمجيدَ والتَّعظيمَ وأنواع مِن العباداتِ مِمَّا لا يَصْلُحُ أن يُخاطبِ بذلك إلَّا ربَّ العالمين ، فيَحْصُلُ لبعضِهم بعدَ شِرْكِه باللهِ تعالىٰ تنزُّلاتٌ شيطانيةٌ يدَّعُون أنها روحانيةُ الكوكبِ ، ولا نزاعَ في ذلك أنَّ الكُلَّ شِرْكٌ وباطلٌ ، والمرادُ : ثُبُوتُ جنسِ الإشراكِ مِن حيثُ الجملةُ وبيانُ فسادِه .

فأربابُ الرِّياضاتِ مِن هذه الطَّوائفِ المذكورةِ ومِمَّن حَذَا حذوَهم وسارَ علىٰ طريقَتهم مِن أصحابِ الحالِ الفاسدِ والسُّلوكِ الباطلِ والتأثيرِ المُنحرفِ كالسَّحرةِ الجشتية [2] ،

---

(١) «الواو» زيادة مني .

(٢) في الأصل : «التجشتة» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب .
والجشتية طريقة صوفية نشأت في هراة ، ثم انتشرت في الهند علىٰ يد معين الدين الجشتي الأجميري ، توفي عام (٦٢٧هـ) .
انظر : «جهود علماء الحنفية» لشيخنا العلامة شمس الدين الأفغاني السلفي (٢/ ٦٣١، ٧٨٥، ٧٨٩) ، (٣/ ١٥٨٦) .

وأربابِ الاستخداماتِ وجمعِ الجنِّ وغيرِ ذلك ؛ تظهرُ لهم آثارٌ كونيةٌ لا شكَّ في وجودِها ووقوعِها : تارةً بالسِّحْرِ ، وتارةً بالتَّنزُّلاتِ الشَّيطانيـةِ ، وتارةً بالاستخدامِ ونحوِه .

وتارةً بجمعِ النفوسِ وقوَّةِ الأوهامِ بعدَ الرِّياضةِ كما يفعلُه أهلُ الهندِ كثيرًا ، وتارةً بمجرَّدِ الرِّياضةِ ودوامِ التّوَّجُهِ الباطل **كما يفعلُ أهلُ الوَحدة والحُلوليةِ وإخوانُهم الرهبانُ كثيرًا .**

وتارةً بمُجَرَّدِ النَّظرِ مِنَ الرَّجلِ العائنِ صاحبِ الإصابةِ بعينِه ، وتارةً بغيرِ ذلك مِنَ الطُّرقِ المتبوعةِ التي هذه المُجملاتُ أعظمُ أصولِها حسْبَما يأتي ذكرُ بعضِه مِمَّا يتعلَّقُ به إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ .

وما تجدُه بعضُ النُّفوسِ مِنَ المددِ عند قبورِ مَن تعظِّمُهُ وتحبُّه وتستندُ إليه وتُعوِّلُ في مُهماتِها الباطنةِ والظَّاهرةِ عليهِ ، حتىٰ إنَّ بعضَ الشُّيوخِ المُتأخِّرين قرَّرَ مع أصحابِه ومُريديه أنهم يقصِدُونَه في نوازلِهِم ويأتون إليه في حوائجِهِم ، وأنَّ النَّجاحَ قد يُوجدُ كثيرًا في مثل ذلك ، ويَحْصُلُ قضاءُ الحاجات بأمثالِ هذه الأسبابِ .

فاعلمْ أنَّ هذه المسألةَ مسألةٌ كبيرةٌ تتعلقُ بالتأثيراتِ من حيثُ الجملةُ وبأربابِ الأحوالِ الفاسدةِ كحضرةِ القبرِ

وغيرِهم مِن أربابِ الانحرافاتِ بسببِها غَلِطَ خلقٌ كبيرٌ مِن مُنكريها ومُثبتيها ؛ لكونهم ذوي تقصيرٍ ولم يُحقِّقوا الحقَّ .

فاعلمْ أنَّ التأثيراتِ الكونيةَ مِن حيثُ الجملةُ موجودةٌ مشهورةٌ تُعرفُ ولا تُنكرُ ، وهي أنواعٌ كثيرةٌ طرقُها عديدةٌ وآثارُها مختلفةٌ ، **والتأثيرُ من حيثُ هو تأثيرٌ لا يحُكَم عليه أنه من قَسمِ الحقِّ أو من قِسمِ الضَّلال إلَّا بعدَ أنْ يُوزَنَ بميزانِ العِلمِ الشَّرعي ، ويدخلُ تحتَ قانونِ المَسلَكِ المُحمَّديِّ ؛ فإنهُ لطهارتِه وعِصْمَتِه حاكمٌ علىٰ الأذواقِ كلِّها وأصلٌ لها** كما تقدَّم بيانُ ذلكَ .

قال الجُنيدُ بنُ محمدٍ -رَحِمَهُ اللهُ- : «عِلْمُنا مقيَّدٌ بالكتابِ والسُّنةِ ، فمن لم يقرأْ القرآنَ ولم يكتبِ الحديثَ فلا يصلُحُ لهُ أن يتكلَّمَ في عِلْمِنا» (١) .

وقال أبو سُليمانَ الدَّاراني -رَحِمَهُ اللهُ- : «إنه ليقعُ في قلبي النُكتةُ مِن نُكَتِ القومِ فلا أقبلُها إلَّا بشاهدين اثنينِ : الكتابِ ، والسُّنةِ» (٢) .

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/ ٢٥٥) ، والقشيري في «الرسالة القشيرية» (٨٠) ، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٨/ ١٧٠) ، وابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (٤٢٦)

(٢) رواه السلمي في «طبقات الصوفية» (٧٦) ، والقشيري في «الرسالة القشيرية» (٦٧) ، وابن الجوزي في «التلبيس» (٤٢٤) .

وقال أبو الحسنِ الشَّاذِليُّ -مِن شُيوخ المُتأخِّرين- [1] : «إنَّ اللهَ ضَمِن العِصمةَ في الكتابِ والسُّنةِ ولم يضمَنْ لنا العِصمَةَ في الكشوفِ والإلهامِ» [2] .

[وهذا] مِن طُرقِ الفقهِ [3] والفقهاءَ ، والكلُّ داخلون في التَّشريع المُحمَّدي مُفتقِرونَ إلىٰ اللهِ تعالىٰ علىٰ قدرِ مراتبِهم بمقتضىٰ الملكِ الشَّرعيِّ ، وقد تقدَّم الكلامُ علىٰ إبطالِ قولِ

(١) أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الغماري الشاذلي ، شيخ الطريقة الشاذلية الصوفية التي تفرَّعت عنها طرق بدعية كثيرة ، (ت: ٦٥٦هـ) . انظر في ترجمته : «تاريخ الإسلام» (١٤/ ٨٢٩) . وأنصح لمعرفة بدع وضلالات «الشَّاذلية» الرجوع إلىٰ الرسالة العلمية : «الطَّريقة الشَّاذلية عرضٌ ونقدٌ» للدكتور خالد العتيبي ، فقد كفىٰ وشفىٰ ، طُبعت الرِّسالة في أربعةِ مُجلَّدات كبار .

(٢) ذكره الشعراني في «الطبقات الكبرىٰ» (٢/ ٤) . والكتابُ مليءٌ بالشِّركِ والخُرافةِ والبدع ، ولا يُصدِّقُ بما فيه إلَّا المجانين ، وابن مري يريد إلزامهم بقول أئمتهم ، وفي الحقيقة أنَّ الشاذلي وأمثاله مِن رؤوس الضلالة لم يتقيَّدوا بالكتاب ولا بالسُّنةِ ، وإنَّما المشرع لهم أهواؤهم وشياطينهم ، وهم يتلقون عن الله مباشرة بلا واسطة -كما يدَّعون- ، ودعواهم الرجوع للكتاب والسنة حيلة يخدعون بها الجهال مِن الناس ، انظر «الطريقة الشاذلية» (٢/ ٥١١-١٠٢٤) ففيه بيان مصادر التلقي عندهم ، وبيان كذبهم في مثل هذه المقالة المنقولة عن الشاذلي .

(٣) في الأصل : «وقال الإمام سفيان بن عيينة -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- من طرق ...» والعبارة فيها اضطراب إما بسبب انتقال نظر الناسخ ، أو وقوع السقط .

مَن يُفرِّقُ بزعمِه بين الشَّريعةِ والحقيقةِ تحكُّمًا ، وبيانِ أنَّ الشَّريعةَ المُحمَّديةَ مُشتمِلةٌ علىٰ أنواعِ كلِّ خيرٍ وأسرارِ كلِّ حقٍّ فلا حاجةَ إلىٰ إعادةِ ذلك .

قال سفيانُ : «أكثِروا مِن حِفظِ الحديثِ ؛ فما تكلَّم أهلُ الرَّأيِ في مسألةٍ إلَّا وعندنا فيها حديثٌ أو حديثان يرفعُ الإشكالَ ، وإنَّما ضيَّعوا الأصولَ فحُرِمُوا الوُصولَ» (١) .

وكونُ الكتابِ والسُّنةِ أصلًا لكلِّ شيءٍ ، وميزانًا لكل شيءٍ ، وحاكمًا علىٰ كلِّ شيءٍ ، أمرٌ مستقرٌّ ، وصِراطٌ مستقيمٌ ، وحقٌّ ثابتٌ ، دليلُه قاطعٌ ، وبرهانه قاهرٌ ، نفعُه كاملٌ ، وأثرُه باهرٌ ، خضعت له جميعُ الرِّقاب ، وذَلَّت له أنواعُ الظِّغان (٢) ، فعِلْمُهُ أكملُ العلومِ وأجملُها سعةً وتحقيقًا ، وعَمَلُهُ أشرفُ الأعمالِ وأجملُها وأحسنُها عاقبةً ، وتأثيرُه الحالي أكملُ التأثيراتِ وأقواها وأنفذُها وأبهاها فلهُ الكمالُ في كلِّ شيءٍ مِن كُلِّ وجهٍ ، وكذلك الحقُّ يتمُّ ويعلُو ولا يختلفُ ، قال الله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ [النساء] .

---

(١) لم أقف عليه .

(٢) الظِّغن في الدابة : أن تكون عسرة الانقياد . «غريب الحديث» للخطابي (٢/ ٢٨٤) ، و«النهاية» لابن الأثير (٣/ ٩٢) .
ولعلها : «الضغائن» .

فالشَّرعُ المُحمَّديُّ لمَّا ظهرَ قهرَ وبرزَ ؛ فلذلك خضعتْ له رؤوسُ العقلاءِ مِن كُلِّ طائفةٍ ، حتىٰ لقد قال أبو عليٍّ ابنُ سينا رئيسُ الفلاسفةِ ، ولسانُ طائفتِهم ، وكبشُ كتيبتِهم ، وعينُ قلادتِهم ، وأفضلُ متأخريهم ، وأكملُ حُذَّاقِهم : «**أجمعَ فلاسفةُ العالمِ علىٰ أنه لم يطرُقِ العالَمَ ناموسٌ أكملُ مِنَ الناموسِ المُحمَّديِّ**»(١) .

والفضلُ بما شهدِتْ به الأعداءُ ، فإنَّ الفلاسِفَةَ سُوسُ المِللِ(٢)، وأعداءُ الرُّسلِ ، وأصلُ كلِّ ضررٍ ، ومادَّةُ كلِّ شرٍّ(٣) .

ومِمَّا ادَّعَاهُ كثيرٌ مِنَ الأذكياءِ كصاحبِ : «رسائلِ إخوانِ

---

(١) ذكره ابن تيمية في «الانتصار لأهل الأثر» (١٤٧) ، و«منهاج السنة» (١/ ٣١٧) ، و«تفسير آيات أشكلت» (٢/ ٧٣٥) .
و«الناموس» : الشَّريعةُ أو القانونُ . «التعريفات» للجرجاني (٣٠٧) .

(٢) تحرفت في الأصل إلىٰ : «الملك» ، والصواب ما أثبتناه كما في «الفتاوىٰ» (٣٥/ ١٩٠) ، و«بيان التلبيس» (٢/ ٦٧، ٤٨١) ، و«الصواعق المرسلة» (٢/ ٧٦٥) ، (٣/ ٨٢١) ، و«القواعد النورانية» (١/ ٢٨٤) .

(٣) قال الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) في فتاواه (١/ ٢٠٩) : «**الفلسفةُ رأسُ السَّفهِ والانحلالِ ، ومَادَّةُ الحيرةِ والضَّلالِ ، ومَثارُ الزَّيغِ والزَّندَقة ، ومَن تفلسفَ عَمِيت بَصِيرتهُ عن محاسن الشَّريعةِ المُطهَّرةِ** ، المُؤيدة بالحجج الظَّاهرةِ ، والبراهين الباهرةِ ، ومَن تلبَّس بها تعليمًا وتعلُّمًا قَارَنَهُ الخذلان والحرمان ، واستحوذَ عليه الشَّيطان» .
وقال الحافظ الذهبي - في كتب الفلسفة - : «**مَا يَنْظُرُ فيها مَن يُرْجَىٰ فلاحُه ، ولا يركَنُ إلىٰ اعتقادها مَن يلوحُ نجاحُه ، فإنَّ هذا العِلمَ في شِقٍّ وما جاءت به الرُّسلُ في شِقٍّ**» اهـ . «زغل العلم» (٤٤-٤٥) .

الصَّفَا»[(١)] ونحوِه ومَنْ فوقَهُ أيضًا **مِنَ المُنتسبينَ إلىٰ الإسلامِ وانتحلَهُ وعملَ عليه مِنَ الجمعِ بين الشَّريعةِ والفلسفةِ أمرٌ محالٌ، وحالٌ مستحيلٌ، وغَلَطٌ صِرفٌ، وكذِبٌ بحتٌ**، فإنه لا يُتَصَوَّرُ اجتماعُهما قطُّ كما لا يُتَصَوَّرُ اجتماعُ اللَّيلِ والنَّهارِ، ومَن رَسَخَتْ قدمُهُ في العلومِ الشَّرعيَّةِ عِلمًا وعَمَلًا ذوقًا ووجدًا، وبرزَ بالمسلكِ الشَّرعيِّ وتحلَّىٰ بالجهادِ الكامِلِ المُحمَّديِّ قالًا وحالًا وفِعالًا، ورَسَخَتْ قدمُهُ في علوم الفلاسفةِ أيضًا تحقَّقَ ذلك مِن مكانٍ بعيدٍ فتشتَمِلُ أقاويلُهم غالبًا ويُتْقِنُه[(٢)] وهذا الأمرُ قد نَطَقَ به جميعُ الأئمةِ وأجمعَ عليه أعيانُ هذه الأمةِ، وإنَّما المقصودُ ينظرون إلىٰ تحقيقِ

---

(١) هي رسالةٌ تقعُ في إحدىٰ وخمسين مقالة كتمَ كاتبوها أسماءَهُم، وهي في الفلسفةِ ممزوجة بالشَّريعةِ، مطبوعة في أربعة مجلدات.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومثلُ كتاب «رسائل إخوان الصفا» الذي صنَّفه جماعةٌ في دولةِ بني بُوَيْه ببغدادَ، وكانوا مِنَ الصَّابئةِ المُتفَلسِفة المتحنِّفةِ، جمعوا -بزعمهم- بين دين الصَّابئةِ المُبدِّلين وبين الحَنِيفيَّة، وأتوا بكلام المُتفلسِفة وبأشياء مِن الشَّريعة، وفيه مِنَ الكُفر والجَهل شيءٌ كثيرٌ». «الانتصار لأهل الأثر» (١١٧).
وقد تكلم عليهم ابن تيمية بما يطول ذكره هنا، انظر علىٰ سبيل المثال: «منهاج السنة» (٤/ ٥٤)، و«الرد علىٰ الشاذلي» (١٩٥، ٢٣٢)، و«بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٢٦٨، ٢٨٠)، و«الفتاوىٰ» (٤/ ٣١٤، ٣٤٦).

(٢) في الأصل رسمت هكذا: «وتيقّنه».

ذلك مِن مكانٍ بعيدٍ **فتشتَمِلُ أقاويلُهم غالبًا علىٰ التَّهويلِ والدَّعاوِي والشكِّ والتَّفنيدِ** (١) ، **علىٰ أنَّ نورَ الكتابِ والسنةِ قد بهَرَ -بحمد اللهِ- واشتَهَر ، فلا يخفَىٰ علىٰ أحدٍ مِنَ البُصراءِ ، وهل يخفىٰ القمرُ ؟**

فأمَّا عظمةُ معجزاتِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ ودوامُها إلىٰ آخرِ الزَّمانِ ، وأنوارُ شريعتِه القاهِرةِ في كلِّ حينٍ وآنٍ ، وكمالُ علومِه وأعمالِه وأحوالِه فأمرُها ظاهرٌ وبرهانُها قاهِرٌ ، ويعجزُ كلُّ عاقلٍ أنْ يُدرِكَ مِن حقائقِها عُشرَ المعشارِ ، وهل يُطيقُ أحدٌ قطُّ إحصاءَ ذرَّاتِ الرِّمالِ أو قَطَرَاتِ البحارِ ؟ فالأنبياءُ والمرسَلون أكملُ الخَلْقِ علىٰ الإطلاقِ ، وأعظمُهُم قدرًا ، وأتمُّهُم أثرًا -صلواتُ اللهِ عليهم أجمعين- .

وأمَّا كراماتُ الأولياءِ : فإنَّها ثابتةٌ بالتَّوارثِ ولا يُنكِرُها عاقلٌ وهي تابعةٌ لمعجزاتِ الأنبياءِ وفرعٌ عليها ، وإنَّما سُمِّيَ الأَبدالُ أبدالاً ؛ لأنهم أبدالُ الأنبياءِ ووُرَّاثُهم ، قال رسولُ اللهِ ﷺ : «**العُلَماءُ وَرَثَةُ الأَنبياءِ ، إنَّ الأَنبياءَ لَمْ**

---

(١) في الأصل : «والتقييد» ، ولعل ما أثبتناه هو الصواب ، فالتفنيد : هو ضعف الرأي . انظر : «مختار الصحاح» (٤٧٩) مادة : «فند» .

يُوَرِّثُوا دينارًا ولا دِرْهَمًا ، وَلَكِنْ وَرَّثُوا العِلْمَ فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بحَظٍّ وَافِرٍ» [(١)].

وقيل : سُمُّوا أبدالًا لتبديلِهِم السَّيِّئاتِ بالحسناتِ ، والأوَّلُ أتمُّ وأعمُّ ، **فآثارُ الأولياءِ ثابتةٌ بلا ريْب وهي معروضةٌ علىٰ الكتاب والسُّنةِ كما تقدَّم ، فما وافقَها عُظِّم وقُبِلَ ، وما خالفَها تُرِكَ واستُذِلَّ .**

وأفضلُ الخَلقِ بعدَ الأنبياءِ الصِّدِّيقونَ ، والصِّدِّيقُ هو الذي يأخذ مِن مِشكاةِ الرَّسولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا مِن مِرآةِ قلبِه ، فلذلك كان الصِّدِّيقُ أكملَ مِنَ المُلهَم المُخاطَب ؛ لأنَّ تشريعَ الرَّسولِ عَلَيْهِ السَّلَامُ معصومٌ بخلافِ الخِطابِ والإلهام ، وأكملُ صِدِّيقي هذه الأمةِ أبو بكرٍ الصديقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وأكملُ ملْهَمِيها عمرُ بنُ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو بعدَ الصِّدِّيق أفضلُ الأمةِ علىٰ الإطلاقِ ، قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : «**لقدْ كانَ فيمنْ كان قبلَكُم ناسٌ محدَّثُون ، فإنْ يكُ في أمتي أحدٌ فإنه عمرُ**» . رواه

---

(١) رواه أحمد (٣٦/ ٤٧ رقم ٢١٧١٥) ، وأبو داود (٤/ ٣٩ رقم ٣٦٤١) ، والترمذي (٤/ ٤١٤ رقم ٢٦٨٢) ، وابن ماجه (١/ ٨١ رقم ٢٢٣) ، والدارمي (١/ ٣٦١ رقم ٣٥٤) وابن حبان (١/ ٢٩٠ رقم ٨٨) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وهو حديث صحيح ، وقد صححه ابن حبان ، والألباني .

البخاري [1] .

قال ابنُ وهبٍ : «مُحَدَّثُون ، أي : مُلْهَمُون» [2] .

فأبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما بإجماعِ القرونِ الثلاثةِ الذين هم خِيارُ هذه الأمَّةِ لقول رسول الله عليه السلام : «**خيرُ القرونِ القرنُ الذي بُعِثْتُ فيهم ، ثم الذين يَلُونَهم ، ثم الذين يلُونَهم**» [3] ، فإجماعُ القرونِ الثلاثةِ انعقدَ علىٰ فضل أبي بكرٍ وعمرَ رضي الله عنهما علىٰ سائرِ هذه الأمةِ ، والإجماعُ حجةٌ قاطعةٌ وهو [4] مستَنَدُ تفضيلِها تعظيمُ الشَّريعةِ ، ولا تجتمعُ هذه الأمةُ علىٰ ضلالةٍ قطُّ ، فثَبَتَ فضلُها واشتهرَ وبرزَ .

وإنَّما جاءَ الرَّافضةُ المخذولونَ وهم أجهلُ الطوائفِ المعدودةِ مِن أهلِ القِبْلَةِ -أخمدَ اللهُ شرَّهم وطهَّر الأرضَ مِن ضرَرهم وكذبِهم وضلالِهم وباطِلِهم ومحالِهِم- ، فجاؤُوا بعد زمنٍ طويلٍ وادَّعوا فضلَ عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه عليهما ،

---

(١) رواه البخاري (٤/ ١٧٤ رقم ٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ومسلم (٤/ ١٨٦٤ رقم ٢٣٩٨) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٢) ذكره مسلم بعد روايته للحديث السالف (٤/ ١٨٦٤ رقم ٢٣٩٨) .

(٣) رواه البخاري (٣/ ١٧١ رقم ٢٦٥٢) ، ومسلم (٤/ ١٩٦٢ رقم ٢٥٣٣) .

(٤) العبارةُ مفهومةٌ علىٰ ضعفها ، فلعلَّ : «هو» زائدة مِن الناسخ .

وانتحلُوا ذلك تشهِّيًا واختيارًا غلوًّا وإسرافًا ، فخَرَقُوا إجماعَ جميعِ الأمةِ ، وأضافوا إلىٰ ذلك ما هو أصعبُ منه وأغلظُ ، وهو شيءٌ يهدمُ الإسلامَ ويقلَعُه من أصلِه ، وذلك أنهم جزموا بأنَّ جميعَ أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ارتدوا عن دينِ الإسلامِ إلَّا سبعةَ عشرَ نفرًا أو نحوَها ، وعَلِمُوا أن ذلك يَقْلَعُ الدينَ ويهدمُ أساسَه وأركانَه ، فالتزموا عصمةَ الأئمةِ جميعِهِم ليردُّوا الأمرَ إليهِم ، ويأخذوا منهُم مثلَبًا [(١)] -علىٰ زعمِهِم- ما نَقَلُوهُ عنهم ، وحاشا لآلِ رسولِ اللهِ ﷺ مِنْ أكاذيبِ الرَّافضةِ وضلالاتِهم ، فإنَّهم كانوا مِن أشدِّ الناسِ تعظيمًا لأبي بكرٍ وعمرَ ، واتباعًا لسنةِ رسولِ الله ﷺ ، واقتداءً لسنةِ الخلفاءِ الرَّاشدينِ ، علىٰ ذلك مضىٰ عليٌّ ، والحسنُ والحسينُ ، وعليٌّ زينُ العابدين ، ومحمدُ بن عليٍّ الباقرِ ، وجعفرُ بنُ محمدٍ الصادقِ ، وسائرُ أفاضلِ الآلِ رضي الله عنهم فلم يغيِّرُوا لأبي بكرٍ وعمرَ حُكمًا مِنَ الأحكامِ في خلافةِ عليٍّ وما بعدَها ؛ بل اعترفوا بحقِّهِما وفضلِهِما وأعْلَموا [(٢)] ذلك وشَهِدُوا به ، ولو كان الأمرُ بخلافِ ذلك لَمَا جازَ لهم السُّكوتُ مع القُدرةِ علىٰ الكلامِ .

(١) في الأصل : «مثلما»، وثلبه : أي لامه وعابه . «تاج العروس»(٢/ ١٠٠).
(٢) كذا ، ولعلها : «وأعلنوا» .

وعليٌّ ﷺ بقيَ خليفةَ الأرضِ خمسَ سنينَ وهو أفضلُ أهلِ الأرضِ يومئذٍ، وكان أميرَ المؤمنينَ والخليفةَ الرَّاشِدَ مع كمالِ عِلْمِه وشجاعتِه وحميَّتِه وفصاحتِه وزُهْدِه في الدُّنيا ونصيحتِه للأُمَّةِ، فلِمَ لا قال يومًا مِنَ الدَّهرِ بينَ أصحابِه: إنِّي غُصِبْتُ حقِّي، أو تُعُقِّب عليَّ، أو نَقَضَ حُكمًا واحدًا مِن أحكام أبي بكرٍ وعمرَ؟

شَهِدَ علىٰ المِنبرِ في المَحفلِ الجامعِ والمَشهدِ العظيمِ بأنَّهُما أفضلُ منهُ، **رَوىٰ ذلك عنه نيِّفٌ وسبعونَ رجُلًا مِن شيعتِه**[1].

---

(١) قال ﷺ -وهو علىٰ مِنْبَر الكوفة-: «**خيرُ هذه الأُمَّةِ بعدَ نبيِّها: أبو بكر، ثُمَّ عمر**».
رواه البخاري (٥/ ٧ رقم ٣٦٧١)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٢٠١ رقم ٨٣٤)، و«فضائل الصحابة» (١/ ٩٠ رقم ٤٠- ٤٧) واللفظ له.
قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللهُ-: «**وقَدْ تَواتَرَ عنهُ من الوُجُوهِ الكثيرة أَنَّهُ قال علىٰ مِنْبَر الكُوفة، وقَدْ أَسْمَعَ مَن حَضَر: خير هذه الأمة بعد نبيها...**». «منهاج السنة» (١/ ١١-١٢). وانظر: (٢/ ٧٢)، و«الواسطية» (١١٨).
وقال: «ويُروَىٰ هذا عن أمير المؤمنين علي **من نَحْو ثمانين وجهًا، وأَنَّهُ كان يقولُهُ علىٰ مِنْبَر الكُوفة**». «الفتاوىٰ» (٤/ ٤٢١-٤٢٢).
وقال الحافظ الذهبي: «والله العظيم قاله عليٌّ، وهو مُتواترٌ عنهُ؛ لأنه قالَهُ علىٰ مِنبرِ الكوفةِ، فلعنَ اللهُ الرَّافضةَ ما أجهلَهم». «تاريخ الإسلام» (٢/ ٦٨).

وقال أيضًا : «**من فضَّلَني علىٰ أبي بكرٍ وعمرَ جلدْتُه حدَّ المُفتَري**» [1] .

ورُوِي عن رسولِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه قال وقدْ مرَّ عليه أبو بكرٍ وعمرُ : «**هذانِ سيِّدَا كهولِ أهل الجنةِ إلَّا النَّبيينَ والمُرسلينَ ولا تُخْبِرهُمَا يا عليُّ**» [2] ، فاعترفَ بذلك وأعلنَهُ وأشهَرَ به ، ولو فعلَ خلافَه لاشتَهَرَ ، ولو اشتهرَ لعلِمنِاه ضرورةً لتوفرِ الدَّواعي علىٰ نقل ذلك واشتهارِه ، ولم يقعْ ذلك فتَحقَّقَ بطلانُه قطعًا ، والدَّلائلُ علىٰ هذه المسألةِ كثيرةٌ جدًّا مِنَ الكتابِ والسُّنةِ والإجماعِ والقياسِ والاعتبارِ ، وليس هذا موضعَ بسطِ القولِ في ذلكَ .

ولَمَّا التزَمَ الرَّافضةُ المخذولونَ عِصمَةَ الأئمَّةِ تحكُّمًا وتشهِّيًا أَعطَوْهُم ما هو مُختصٌّ بالأنبياءِ والرُّسلِ -صلواتُ

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٨١٩ رقم ١٢٥٥) ، وعبد الله في «السنة» (٢/ ٥٦٢ رقم ١٣١٢) ، وفي زوائده علىٰ «فضائل الصحابة» لأبيه -رَحِمَهُ اللَّهُ- (١/ ٩٩ رقم ٤٩ ، ٤٨٤) .

(٢) رواه أحمد (٢/ ٤٠ رقم ٦٠٢) ، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ١٥٣ رقم ٩٣) ، وابن أبي شيبة (١٧/ ٣٥ رقم ٣٢٦٠٤) ، والترمذي (٦/ ٤٥ رقم ٣٦٦٦) ، وابن ماجه (١/ ٣٦ رقم ٩٥) ، والبزار (٢/ ١٣٢ رقم ٤٩٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٣) ، وأبو يعلىٰ (١/ ٤٠٥ رقم ٥٣٣) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وصححه الألباني في «صحيحته» (٨٢٤) .

اللهِ عليهم- وخالفوا بذلك دينَ الإسلامِ ، وجوَّزُوا التَّقيَّةَ مع التزامِ العِصمَةِ في عينِ النِّفاقِ ، فلا هذا يشبهُ هذا ، ولا هذا يشبهُ هذا .

كما إذا ذَكَرُوا شجاعةَ عليٍّ رضي الله عنه تراهُمْ يَذكُرونَ الكَذِبَ الصِّرفَ مِمَّا يخالِفُ العقلَ ، ولم يقعْ لأحدٍ في الأمَّةِ قطُّ ، فيذكرونَ أنه هَدَّ بابَ خيبرَ فزُلْزِلَ سبعين يومًا ودحاهُ في الهواءِ ما بين ذراعٍ وأكثرَ ، وأنَّ سيفَه ذا الفِقار كان يمتدُّ في الهواءِ ويَفتَرِقُ ثماني عشرة فِرقةً ، ولم يقعْ ذلك واللهِ بالجملةِ الكافيةِ [1] ، والسَّيفُ المذكورُ كان سيفًا مِنَ السُّيوفِ كغيرِه وإنَّما السَّيفُ بضاربِه ، **فعليٌّ رضي الله عنه كان مِنْ أشجَعِ أصحابِ رسولِ اللهِ عليه السلام وأقواهُم قلبًا وساعِدًا ، فعِندَ ذِكْرِ الشَّجاعةِ ترىٰ الرَّافضةِ يذكرون المُحالاتِ ، وعندَ ذِكرِ الخِلافةِ يَذكرون عنه -رضي الله عنه وأرضاه- مِنَ الخوفِ والفَزَعِ والجزعِ والهلعِ ما كان بعيدًا منه** [2] .

---

(١) كذا بالأصل .

(٢) كما ذكروا في كذبهم في كسر عمر رضي الله عنه لضلع فاطمة رضي الله عنها ، وأن عليًّا كان في داخل البيت ولم يخرج ليدفع عن زوجته ، وأنه عند بيعة أبي بكر رضي الله عنه سيق كالجمل ، وأُخِذ مبطوشًا مكتوفًا مُلببًا ؟!
انظر في ذلك كتب الشيعة : «أسرار الإمامة» للطبرسي (١١٥-١١٦) ، و«الأمالي» للشيخ الصدوق ! (١٧٦) ، و«بحار الأنوار» للمجلسي (٤٣/ ١٩٧-١٩٨) .

والغَرَضُ هنا بيانُ أنَّ الرَّافضةَ يُزكُّون الشَّيءَ وضِدَّهُ ؛ لضلالِهم وجهلِهم، وهذه العوائدُ الباطلةُ فإنه [.............] [1] .

علىٰ ما يريدُ جعلَ رسولَه محمدًا ﷺ أفضلَ الخلقِ أجمعين ، وجعلَ هؤلاء الأربعةَ أكملَ أمَّتِهِ التي هي خيرُ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ للناس ، كما أَخبَرَ بذلك في كتابه العزيزِ ، قال رسولِ الله ﷺ : «**إِنَّكُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً ، أَنْتُمْ خَيْرُها وَأَكْرَمُها علىٰ اللهِ**» [2] ، فالأُمَّةُ خيرُ الأممِ ، وخيرُها وأفضلُها هؤلاء الخلفاءُ الرَّاشِدُونَ الأربعةُ ، وخيرُ الأربعةِ أبو بكرٍ ثم عمرُ فنقولُ كما قال ربُّنا سبحانَه في كتابِه العزيزِ النُّورِ المُبينِ في سياقِ الثَّناءِ علىٰ السَّابقينَ الأوَّلينَ والتَّابعينَ لهم بإحسانٍ بعد قوله تعالىٰ : ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾

---

(١) بياضٌ بمقدار سطر ، وكتب الناسخ في الهامش : «كذا وجدت النسخة المنقول منها ، والله أعلم» .

(٢) رواه أحمد (٣٣/ ٢١٤ رقم ٢٠٠١١، ٢٠٠١٥) ، وفي «فضائل الصحابة» (٢/ ١١٣٦ رقم ١٧١٠) ، والترمذي (٥/ ١٠٤ رقم ٣٠٠١) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٣٠ رقم ١١٣٦٧) ، وابن ماجه (٢/ ١٤٣٣ رقم ٤٢٨٧، ٤٢٨٨) ، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٤١٩ رقم ١٠١٢، ١٠٢٣-١٠٢٥، ١٠٣٠) ، والبيهقي «الكبرىٰ» (١٨/ ١٥ رقم ١٧٧٧٦) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه . وحسنه الترمذي ، والألباني .

﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَـٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحشر] ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَـٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ [الحشر: ١٠] .

وليس هذا الموضعَ لبسطِ القولِ في هذه المسائلِ ، وإنَّما المُرادُ : التَّنبيهُ مع الإيجازِ والاقتصارِ ، واللهُ الموفقُ .

فأبو بكرٍ وعمرُ رضي الله عنهما خصَّهما رسولُ اللهِ عليه السلام بما لم يخصَّ به غيرَهما ، وقال : «**اقْتَدُوا بالَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أبي بكرٍ وَعُمَرَ**»(١) .

وقال : «**لَوْ اتَّفَقْتُمَا علىٰ شيءٍ لَمْ أُخَالِفْكُمَا**»(٢) .

---

(١) رواه أحمد (٣٨/ ٢٨٠ رقم ٢٣٢٤٥) ، وفي «فضائل الصحابة» (١/ ٢٣٠ ، ٤٠٦ رقم ١٩٨ ، ٤٧٨) ، والترمذي (٦/ ٤٣ رقم ٣٦٦٢) ، وابن ماجه (١/ ٣٧ رقم ٩٧) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٧٧٤ رقم ١١٨٢) ، والحميدي (١/ ٢١٤ رقم ٤٤٩) ، والبزار (٧/ ٢٤٨ رقم ٢٨٢٧) ، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٣٣٤) ، والحاكم (٣/ ٧٥) عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه .
والحديث صححه الألباني في «الصحيحة» (١٢٣٣) .

(٢) رواه أحمد (٢٩/ ٥١٨ رقم ١٧٩٩٤) ، وابن الجوزي في «جامع المسانيد» (٥/ ٢٠٨ رقم ٤٣٢٦) عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري رضي الله عنه . وضعفه الألباني في «ضعيفته» (١٠٠٨) .

وقال : «**إنْ يُطِعِ القومُ أبا بكرٍ وعمرَ رَشَدُوا**»[1] .

فأَطلَقَ الاقتداءَ بهما ؛ لعظَمَةِ قدرِهِما ولم يُقَيِّدْهُ[2] .

قاعدةٌ أملاها العبدُ الفقيرُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ : أحمدُ بنُ محمدٍ ابنِ محمودٍ بن المُرِّي الشافعيِّ -عفا الله تعالىٰ عنه وعاملَه بجودِه ولطفِه- **وقتَ مرورِه بطرابلسِ الشامِ في أوائلِ شهور سنة ثلاثَ عشرةَ وسبعمئة في فوائدَ .**

(١) رواه مسلم (١/ ٤٧٢ رقم ٦٨١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه .

(٢) كتب تحتها : «تم» ، وكتب بالهامش : «كذا وجدت ...» .

فهرس الموضوعات

الكتاب محقَّقًا